

رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ عَنْ الْمَحْمُودِينَ وَنَفِي رَوَايَتِهِ عَنِ الذَّهَلِيِّ عَلَى التَّعْيِينِ



تأليف

أَسَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَكِيلِ

دار صيد الخاطر

للتنوير والتوثيق

رواية البخاري عن المحمدين
ونفي روايته عن الذهلي على التعيين

كل الحقوق
محفوظة

رواية البخاري عن المحمدين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين

تأليف

أسامة بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن الوكيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرف أهل الحديث بحفظ آثار نبيه، ورفع منار السنة بجهاذة نفوا عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، جعل لكل حق حقيقة، ولكل دعوى برهانا. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، إمام المتقين وقائد الغر المحجلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

ثم أما بعد:

مقدمة الكتاب

فإن الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري هو شمس الدواوين، وقبلة المحدثين، وأصح كتاب بعد كتاب الله تعالى. وقد قامت هيبة هذا الكتاب على صرامة منهج صاحبه، ودقة نقده، وعزة شخصيته العلمية التي كانت تبحث عن العلو والاتصال بصدق وإخلاص.

وإن من أدق المسائل التي دارت حولها أنظار الشراح، وتعددت فيها الآراء؛ هي مسألة المحمدين المهملين في شيوخه. وقد شاعت عند كثير من الأئمة

والمحققين دعوى مؤداها أن الإمام البخاري أبهم اسم شيخه الإمام الجليل، وعالم أهل نيسابور في زمانه، محمد بن يحيى الذهلي؛ مراعاة لسياق تاريخي معين أو إثارة لترك التصريح.

ولما كان البحث في رجال الحديث وتعيين المهملين من أشرف العلوم وأصعبها مسلكاً، كان لا بد من وقفة تحقيقية تنظر في قرائن الرواية وموازن الصناعة الحديثية، مع كامل التوقير للإمام الذهلي الذي شهد له البخاري نفسه بالعلم، وهو جبل من جبال السنة لا ينكر فضله ولا يجهل قدره.

فجاء هذا الكتاب محاولة علمية تهدف إلى إعادة قراءة هذه المهملات في ضوء صناعة الإسناد، والذي نعينه بصناعة الإسناد هو تتبع الروايات ومخارج الأحاديث؛ فلكل إقليم رجال، ولكل شيخ تلامذة هم أخص به من غيرهم، فإذا أهل البخاري الاسم، فإنما أحال القارئ على القرينة البينة التي لا تخفى على من شم رائحة هذا الفن، مثبتاً أن الإمام البخاري في جامعه كان يميل لتقديم الأخص ملازمة، والأقدم سماعاً، والأكثر شهرة في مخرجه، استغناء بوضوح تعيينهم عند أهل الفن عن التصريح بأسمائهم.

وأن إهمام البخاري لشيوخه ليس نقصاً في الضبط، بل هو كمال في الشهرة؛ فالإنسان لا يعرف المعروف، والبخاري كان يرى أن هؤلاء الأعلام كالبليكندي

وبندار أشهر من أن ينسبوا في كل موضع.

ولقد قمت في هذا السفر بتتبع تسعة وأربعين موطنًا، مجتهدًا في استنطاق القرائن الجغرافية والمخطوطية، وقد بنيت التعيين في هذه المواضع على غلبة الظن الراجح الذي تقتضيه الصناعة، مع الإقرار بأن هذا العمل هو جهد بشري يعتريه ما يعتري بني آدم من النقص والقصور؛ وإن هذا البحث لا يقف عند مجرد التخمين، بل هو استقراء تام لقراءة خمسين موضعًا، عرضت فيها الرواية على شواهدا من المسانيد والسنن، لتخرج النتيجة مبنية على الحجة الواضحة لا على الميل العاطفي، والبحث في الرجال من المفاوز الصعبة، ومواطن الاجتهاد فيها واسعة، فما كان فيه من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه من خفاء أو خطأ فمني وأستغفر الله منه.

والغاية هي خدمة الصحيح وتجلي مسالك إمامه، رغبة في إحياء منهج المتقدمين في التحقيق، سائلين الله أن ينفع بهذا الجهد، وأن يحشرنا في زمرة أهل الحديث الصادقين.

والله المستعان وعليه التكلان.

أسامة بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن الوكيل



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أقام لهذه الأمة حراسا لحياض دينه، وجعل الإسناد من خصائص ملتها وحصنًا دون دخيل الرواية، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه الذين أدوا الأمانة كما سمعوا، فكانوا أعدل الضابطين.

ثم أما بعد:

المقدمة التمهيدية

فك الالتباس في أوهام الإهمال عند البخاري:

فإن كتاب الجامع الصحيح للإمام أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله البخاري، لم يكن مجرد ديوان لجمع السنن، بل هو معجزة الرواية وأدق ما سطرته يد البشر في نقد الرجال وتحريز العلل. وقد أطبق الجهابذة على أن البخاري في كتابه هذا كان ألطف الناس إشارة، وأمتنهم عبارة، وأبعدهم غورا في تعيين الرواة وتمييز المهملين.

إلا أن بعض المواضع في هذا الديوان العظيم استشكلها المتأخرون، وذهبت بها الظنون كل مذهب، ولا سيما حين يقول البخاري: حدثنا محمد: مبهما دون نسبة ولا تعيين. فطفق بعض الشراح يربطون هذا الإهمال الفني بأحداث التاريخ، وفسروا الإهمال بالستر والتعمية، لشيخه محمد بن يحيى الذهلي بسبب ما وقع في فتنة نيسابور المشهورة. وأن ربط الإهمال بالفتنة فيه غفلة.

❁ للأسباب الآتية:

الأولى: أن البخاري بدأ بتصنيف كتابه قبل الفتنة بنحو ربع قرن.

والثانية: أن منهج البخاري في التاريخ الكبير وغيره هو التصريح بأسماء المهملين والضعفاء، فكيف يخفي اسم إمام جليل كالذهلي وهو يروي عنه دينا؟ إن هذا يتنافى مع أمانة الأداء التي جبل عليها الإمام. وهذا التفسير -على شهرته في بطون الكتب- يرمي منهج البخاري بمظنة التدليس أو الإخفاء لغرض غير صناعي، وهو ما لا يليق بمقام من شرط على نفسه أعلى معايير البيان والصحة. ومن هنا، كان لزاما علينا أن نعيد قراءة هذه المبهمات في ضوء الصناعة الحديثية المحضة، لنكشف عن وجه الحقيقة التي غابت خلف أستار التأويل التاريخي، ونثبت أن إهمال البخاري هو إهمال شهرة واختصار لا إهمال ستر وتدليس.

وإنني إذ أشعر في هذا التحقيق، لأقر بعظيم المنة وفضل السبق لأئمتنا وشراحننا الذين لولاهم بعد الله لما استقام لنا فهم، ولا اهتدينا لسبيل علم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء. وإن ما نوره من استدراقات أو ترجيحات تخالف ما ذهبوا إليه، لا يعدو كونه مدارس علمية وتحقيقاً لقرائن تبينت لنا بفضل ما مهدوه لنا من طريق. كما أنني أبرأ إلى الله من الوقعة أو القدح في إمام المحدثين محمد بن يحيى الذهلي رحمه الله، فهو أمير المؤمنين في الحديث في زمانه، وجبل الحفظ الذي لا يطال، وإنما غرضنا تنزيه الرواية السندية عن التخمينات التاريخية، وتوجيه الإهمال وجهة فنية محضة تليق بمكانة الإمامين البخاري والذهلي على حد سواء. فالخلاف بين الإمامين كان خلافاً في مسائل الألفاظ، أما في الرواية فالبخاري قد استغنى بما عنده من العوالي والأصول عن النزول لغيره، وهذا الاستغناء ميزة في الكتاب لا عيب في المتروك.

❁ المقدمة العلمية: معالم المنهج ومسالك التحقيق:

فإن هذا البحث ليس مجرد تقليب في صفحات قديمة، بل هو تحقيق علمي في قضية أشكلت على كثير من طلاب الفن؛ وهي ظاهرة الإهمال عند الإمام البخاري في صحيحه، حين يقول: (حدثنا محمد، أو حدثنا محمد بن عبد الله،

أو حدثنا محمد بن خالد) دون أن ينسبه، وهي المواضع التي بلغت تسعة وأربعين موطنًا، غدت ميدانًا للتأويل والتخمين، ومجالًا لإسقاط الأوهام التاريخية على الأسانيد المصونة.

❁ وجه الإشكال:

لقد جرى العرف عند كثير من الشراح المتأخرين على حصر كثير من هذه المهملات في شخص الإمام محمد بن يحيى الذهلي، وظنوا أن البخاري تعمد إخفاء اسمه فراءًا من وحشة الفتنة التاريخية. ونحن في هذا البحث، ومن خلال (رواية البخاري عن محمد بن ونفي رواية عن الذهلي على التعيين)، ثبت أن هذا التفسير ليس إلا وهما تاريخيًا سيطر على بعض العقول، بينما الحقيقة العلمية المستخلصة من سبر الأسانيد تؤكد أن البخاري لم يرو عن الذهلي في الصحيح أصلاً، وأن هؤلاء المحمدين هم أئمة آخرون، كان الإهمال في حقهم إما لشهرة مفرطة، أو لاختصار ظاهر، أو لاختصاص بيلد وشيخ.

❁ أصول الاستدلال في هذا التحقيق:

بنينا هذا التحقيق على قواعد علمية صارمة تقطع دابر التخمين، وهي:
قاعدة الملازمة والاختصاص، والقربة البلدية: فالبخاري إمام في الخارج،

• رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين •

وتعيين الشيخ المهمل لا يخرج عن دائرة بلده واختصاصه بشيخ الطبقة الأعلى؛
فالبصري هو بندار، والمروزي هو ابن مقاتل، والبغدادي هو ابن نمير أو صاعقة،
وهكذا. وإن البخاري حين يروي عن أهل مصر مثلاً، فإنه يتحرى أصحاب الأصول
في مصر، وابن البرقي هو إمامهم، فأقحام الذهلي النيسابوري في وسط هذا الإسناد
المصري هو كسر لعمود السند، والبخاري أبعد الناس عن كسر موازين الأقاليم.

قاعدة البيان الإسنادي، وتفسير المصنف لصنيعه: تتبع المواضع التي صرح
فيها البخاري باسم شيخه كاملاً في مواضع أخرى من الصحيح، أو في كتبه
الأخرى كالتاريخ والأدب المفرد وخلق أفعال العباد، وحمل المهمل في الجامع على
المفسر في بقية كتبه.

النظر في الأصول والنسخ: المقارنة بين النسخ العتيقة كالنسخي التي خلت
من إقحام اسم الذهلي، وبين النسخ المتأخرة التي دخلها التفسير بالإدراج من قبل
بعض النساخ الذين غلبت عليهم شهرة الذهلي المتأخرة. ويجب التنبيه على أن
إدراج الذهلي في بعض الحواشي أو النسخ المتأخرة كان من باب التفسير بالأغلب،
أي أن النساخ لما رأوا محمداً يروي عن الأكابر، ولم يجدوا في ذهنهم إلا شهرة
الذهلي، ألحقوا اسمه بالمتن، فصار الوهم يتناقله النساخ حتى ظن أنه من أصل

الكتاب، والتحقيق في النسخ العتيقة كنسخة النسفي يبطل هذا الإدراج.

القرينة التاريخية، وسبق التدوين: إثبات أن مادة الصحيح قد استقرت

وعرضت على الأئمة كأحمد وابن معين قبل وقوع فتنة نيسابور بسنوات، مما ينفي بالضرورة فرية التدليس للتقية.

❁ رعاية الأصول العائلية: ظاهرة الأبناء والنسخ المصححة:

من لطيف صنعة البخاري في صحيحه، عدوله أحياناً عن الكثيرين المشهورين إلى أبناء مشايخه الأقران؛ كابن ابن عليه، وابن المقرئ، وابن خالد بن خلي، وابن أبي الثلج. وهذا المسلك يعد من أقوى القرائن في بحثنا؛ فالبخاري كان يرغب في حوزة الأصول البيتية والنسخ التي ورثها هؤلاء الأبناء عن آبائهم، لضمان أعلى درجات الضبط بمقابلة الحفظ بالمكتوب. والرواية عن هؤلاء الأبناء - وهم أقران البخاري - تبرهن على استغنائه المنهجي عمن سواهم. لقد كان البخاري يرى في أبناء الشيوخ كنزاً لا يفرط فيه؛ لأن معهم أصول آبائهم التي قوبلت وصححت، فالرواية عن محمد بن خالد بن خلي أو محمد بن إسماعيل بن عليه ليست مجرد رواية عن أقران، بل هي توثيق للنسخة المكتوبة من بيت صاحب الأصل، وهو مذهب يرفع من قدر الصحيح ويخرجه إلى دائرة اليقين.

❁ نفي الإلغاز والتعمية عن الجامع الصحيح:

إننا نبني هذا البحث على أصل عظيم؛ وهو أن البخاري سلك في كتابه مسلك البيان والوضوح، ونأى به عن مظان الإلغاز. فالإهمال عند البخاري في مشايخ المباشرة هو إهمال شهرة واختصار لا إهمال تعمية وتدليس. والقاعدة أن الإمام لا يهمل راويا في موضع إلا وقد ترك له مفتاحا في موضع آخر، ومن المستحيل في منهج البخاري أن يهمل راويا من أول الكتاب إلى آخره كالذهلي دون أن يرفع الجهالة عنه ولو مرة واحدة بصريح الاسم.

❁ علة الإهمال ودحض دعوى الانحصار:

إن القول بأن محمدا المهمل ينحصر في الذهلي يصطدم بحقائق الصنعة؛ فالبخاري يروي عن طبقة من الشيوخ شاركه الذهلي الرواية عنهم، لكن اتحاد الموطن وطول الصحبة تعين غير الذهلي قطعاً. فصرف المهمل للذهلي في كل موضع هو إهدار لهذه القرائن العلمية. كما أن البخاري الذي ثبت في المحنة بصلافة، أرفع قدرا من أن يسلك مسلك التدليس في أصح كتبه، بل هو الترتك للرواية عن الذهلي استغناء بغيره من الأثبات، وصونا لكتابه عن شبهة الإهمال.

وإن الصحيح كتب ليقرأ ويفهم، لا ليلغز فيه ويعمى. ولو كان البخاري يريد الذهلي بمحمد مبهما، لكان قد خالف شرطه في البيان، ولكن الحقيقة أن البخاري كان يسمي محمدا وهو يعلم أن تلميذه الذكي سيعرفه فورا بمجرد النظر إلى شيخه وموطنه. وهذا البحث، الموسوم بـ رواية البخاري عن محمد بن ونفي روايته عن الذهلي على التعيين، هو محاولة لتمحيص الحقائق الإسنادية وتحريرها من غلبة الأوهام الشائعة، وبالله التوفيق.

أسامة بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن الوكيل



الفصل الأول
علل خلو الجامع الصحيح
من الرواية عن الذهلي

الفصل الأول

علل خلو الجامع الصحيح من الرواية عن الذهلي

يعد هذا الفصل الركيزة الأساسية التي ينبني عليها البحث؛ إذ ننتقل فيه من الظنون العاطفية إلى الحقائق الزمنية. وإن إشكالية البحث تبدأ من سؤال جوهري:

هل كان البخاري بحاجة للرواية عن الذهلي في أصح كتبه؟

لكي نجيب، يجب أن نسبر رحلة الإمام البخاري العلمية، لنكتشف أن هيكل الصحيح قد استقر بنيانه قبل أن تفرض فتنة نيسابور نفسها على الساحة بسنوات طويلة.

✽ **المبحث الأول: تحرير موضع النزاع بين نضج كتاب التاريخ وانتقاء**

كتاب الصحيح؛

الإمام محمد بن يحيى الذهلي^(١) (١٧٢هـ - ٢٥٨هـ) هو إمام خراسان ومحدثها، وقد ارتبط به البخاري في وقت مبكر. وهنا يجب التفريق المنهجي بين كتابين:

(١) أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرايسي (ت ٣٧٨ هـ)، في «الأسامي والكنى الأزهرية» «أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى» (٣/ ٣٤٦).

في التاريخ الكبير: صرح البخاري بالرواية عن الذهلي باسمه ونسبه؛ لأن رحلته إليه كانت سنة ٢٠٩هـ، والبخاري حينها في طور الجمع والاستيعاب لمادة تاريخه، فكان الذهلي أحد شيوخه الذين روى عنهم لتوثيق التراجم.

في الجامع الصحيح: لم يرد ذكر الذهلي صراحةً في أي موضع. والقول بأن محمد المهمل هو الذهلي يصطدم بحقيقة أن البخاري في الصحيح انتقل من طور الجمع إلى طور الانتخاب الشديد وطلب العلو المباشر، مما جعل واسطة الذهلي في السند نزولاً مرجوحاً لا يحتاجه الإمام.

ويجب أن يفهم طالب العلم أن منهج البخاري في التاريخ الكبير هو منهج الرواية للاستشهاد، وأما في الجامع الصحيح فهو منهج الرواية للاعتماد. فالبخاري في التاريخ كان يبني معجماً للرجال، فاحتاج لكل من لقيهم ولو بحديث واحد، وأما في الصحيح فهو يبني دستوراً للأمة، فلا يضع فيه إلا أمتن الأسانيد وأعلاها. فالذهلي عند البخاري هو شيخ معرفة في التاريخ، وليس بالضرورة أن يكون شيخ عمدة في الصحيح مع وجود من هو أعلى منه في الإسناد.

❁ المبحث الثاني: الاستغناء بالعلو ولقاء الأكابر:

بدأ البخاري طلب الحديث طفلاً، ورحل إلى الحجاز والعراق وهو في السادسة

عشرة (سنة ٢١٠ هـ). وفي هذه الرحلة، التقى البخاري بأصول الرواية وأكابر الشيوخ الذين هم شيوخ الذهلي أنفسهم، مثل: يزيد بن هارون، وأبي عاصم النبيل وغيرهم^(١). وبما أن البخاري حاز سماع هؤلاء الأكابر مباشرة، فإنه لم يعد بحاجة للرواية عن الذهلي واسطةً وهو الذي يشاركه فيهم. فلمسألة عند البخاري هي طلب العلو كقاعدة فنية، وليست موقفاً شخصياً أو خصومة طارئة. مما جعل الدارمي يقول فيه: «ما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل»^(٢).

وهذه الحادثة تثبت أن البخاري دخل نيسابور سنة ٢٥٠ هـ وهو جبل علم لا يحتاج لإبهام اسم الذهلي سترًا أو خوفاً، بل إن الذهلي نفسه كان في جنازة سعيد بن مروان يسأل البخاري عن العلل والأسماء والبخاري يمر فيها كالسهم^(٣)، مما يثبت أن البخاري كان هو المرجع والمتبوع.

ومما يبطل دعوى الستر والتدليس أن مجالس الإمام البخاري كانت تضج بآلاف الطلبة والمستمعين، ولم تكن مجالس سرية، بل كان يشهداها الأكابر والحفاظ

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، في «هدي الساري»، «طرف من ثناء أقرانه وطائفة من أتباعه عليه»، (ص ٤٨٤ ط السلفية).

(٢) الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، «التاريخ الكبير» للبخاري «ذكر طرف من ثناء أقرانه وطائفة من أتباعه عليه» (١ / ٧١ ت الديباسي والنحال).

(٣) شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، «سير أعلام النبلاء» «أبو عبد الله البخاري محمد بن إسماعيل» (١٢ / ٣٩١).

مثل صالح بن محمد - ابن جزرة - الذي شهد بضبط البخاري وتعيينه لشيوعه. وقال: ما رأيت خراسانيًا أفهم من البخاري^(١). وعنه قال: أعلمهم بالحديث البخاري، وأحفظهم أبو زرعة، وهو أكثرهم حديثًا^(٢). كما كان يعتمد في مجلسه على المستملي الذي كان يبلغ صوته في المحافل ما يربو على عشرين ألفاً، ولأن المستملي هو الذي يجهر بالأسماء أمام الآلاف، فلو كان هناك أي تعمية لافتضح الأمر في حينه، ولنقل لنا الحاضرون أن البخاري خفت صوته أو أجهم شيخه خوفاً، وهذا لم يحدث. فكيف يُتصور التدليس أو الإخفاء في مقام يُنقل فيه العلم بهذا الجهر وهذه الاستفاضة؟

وعن محمد بن أبي حاتم قال: سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث، فقال: يا أبا فلان، تراني أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركته مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر^(٣). وأن البخاري قال ذلك في سياق ورعه التام، وأن من يترك حديث من فيه أدنى نظر تقرباً لله، لا يمكن أن يلبس على الأمة في هوية شيوعه.

(١) ذكره، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، «تخذيب الأسماء واللغات» «محمد بن إسماعيل البخاري» (١/ ٦٧).

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، «ما حفظ عن أهل خراسان وما وراء النهر من القول فيه:»، «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣ ط العلمية).

✽ المبحث الثالث: الاستقرار الزمني للصحيح قبل وقوع الفتنة:

من أقوى البراهين على نفي التدليس للتقية هو التحقيق التاريخي لزمن التدوين؛ فالبخاري بدأ تأليف كتابه سنة ٢١٦ هـ وانتهى منه عام ٢٣٢ هـ تقريباً، ثم عرضه على أئمة الدنيا: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، الذين وافتهم المنية جميعاً قبل فتنة نيسابور (٢٥٦ هـ) بسنوات^(١). ومع أن البخاري استمر في تنقيح كتابه وعرضه حتى وفاته، إلا أن الأصول الكبرى وهياكل الأسانيد استقرت في تلك الحقبة المبكرة، وهي الحقبة التي كان فيها البخاري في أوج رحلاته ولقائه بالأكابر، مما يؤكد أن الاستغناء عن الذهلي كان مبنياً على علو السند المتاح آنذاك. وعن البخاري، قال: صنف كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله^(٢).

وهذا يعني أن نسخة الصحيح استقرت واستُفيضة وهي خالية من الذهلي قبل أن تقع أي مشكلة تاريخية معه، مما يقطع بأن خلو الكتاب منه كان خياراً منهجياً أصيلاً منذ لحظة التصنيف الأولى.

(١) ذكره ابن خير الإشبيلي (٥٠٢ - ٥٧٥ هـ)، «فهرسة ابن خير - ت بشار»، «مُصَنَّف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري» (ص ١٣١).

(٢) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، «تهذيب الأسماء واللغات» «فصل في اسم صحيح البخاري، وتعريف محله» (١/ ٧٣).

وإن القول بأن البخاري عدل في صحيحه بعد الفتنة ليهيهم الذهلي هو قول يطعن في تواتر النسخة؛ فكتاب طار به الركبان في حياة صاحبه، وعرض على الأكابر كأحمد وابن معين، ونسخه كثيرة، لا يمكن أن يقع فيه تغيير جوهري في أسماء الشيوخ دون أن يحدث ذلك زلزالاً في النسخ المروية. فخلو النسخ المتواترة من التصريح بالذهلي دليل على أن الأصل للكتاب لم يشتمل عليه.

❖ المبحث الرابع: هيبة الإمامة ونفي التدليس عن جبل العلم:

إن القول بإيهاام الذهلي تحت مسمى محمد خوفاً أو مداراةً هو وصم للبخاري بـ تدليس الشيوخ، وهو ما يستنكره الإمام بلسانه قائلاً: «تراني أدلس؟ تركت عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر»^(١).

البخاري الذي رفض إذلال العلم عند قصر الحاكم خالد الذهلي قائلاً: «أنا لا أذل العلم»^(٢). لا يمكن أن يهاب بشراً فيخفي اسمه في كتابه. إن عزة البخاري العلمية، واعتراف الأكابر له بالسبق كقول الدارمي: (ما رأيت أجمع منه)^(٣)، تجعل من المستحيل عقلاً أن يلجأ للألغاز والتعمية في أهم كتبه بعد كتاب الله.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ)، «البخاري، الإمام في علم الحديث» «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢ ت بشار).

(٣) سبق تخريجه.

❖ المبحث الخامس: قرينة الملازمة والاختصاص وسبر مرويات المحمدين:

عند إعمال قاعدة السبر في أسانيد الصحيح التي صدرها البخاري بقوله:
حدثنا محمد عن مشايخ كابن مهدي أو الأنصاري، نجد أن الملازمة البلدية ترجح
كفة غير الذهلي قطعاً.

فإذا روى عن ابن مهدي، فـ محمد بن بشار - بندار - هو الوجه والملازم
المقدم. وإذا روى عن أهل نيسابور، فالمقدم هو: محمد بن سلام البيكندي.
والذهلي -رغم جلالته- لم يبلغ في الملازمة لهؤلاء الشيوخ ما بلغه المحمدون الأثبات
الذين هم شيوخ البخاري المباشرون وصحابة أصوله، فكان العدول عن الملازم إلى
القرين الذهلي مخالفاً لشرط البخاري في الانتقاء.

وإن البخاري يتعبد الله بالصناعة الحديثية، ومن أصولها تقديم صاحب البيت
على الضيف؛ فإذا كان الحديث بصرياً والشيخ بصرياً، فالبحت عن محمد بن
بشار -بندار البصري هو الواجب الصناعي، أما القفز فوق ابن بلده للذهاب
إلى الذهلي النيسابوري فهو خروج عن جادة الإسناد لا يفعله البخاري وهو إمام
هذا الشأن.

●.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....●

✽ المبحث السادس: رعاية الأصول العائلية: رواية الأبناء عن الآباء:

من أدق مسالك البخاري التي يغفل عنها الشراح، عدوله عن الأقران كالذهلي إلى أبناء مشايخه الأقدمين؛ كابن ابن عُلية، وابن المقرئ، وابن أبي الثلج.

والبخاري في هذه المواضع المهمة يقصد الابن الذي ورث الأصل المكتوب عن أبيه؛ ليوثق روايته من داخل بيت العلم وبمراجعة الديوان الصامت الذي لا يتغير بموت الشيخ. وهذا المسلك يثبت أن البخاري كان يجد بغيته في الأصول عند أصدقائه من أبناء البيوتات العلمية، مما أغناه تماماً عن الرواية عن الذهلي الذي لم يختص بتلك الأصول العائلية.

✽ المبحث السابع: شهادة أهل الاختصاص كالوراق والتلاميذ:

شهادة الوراق محمد بن أبي حاتم: وهو ظل البخاري وكاتبه، لم يذكر الذهلي في زمرة الشيوخ الذين بنى عليهم البخاري أصول الصحيح، ولو كان هناك تدليس لعلمه الخاصة^(١).

سكوت تلاميذ المدرسة النيسابورية: تلاميذ الذهلي كالحاكم وأبي حامد الشرقي كانوا أعرف الناس بمرويات شيخهم، فلو كان لهم حديث واحد في الصحيح لافتخروا به وصرحوا بمكانه، ولكن سكوت أهل بلده نيسابور عن ادعاء هذه الفضيلة هو أكبر برهان على انقطاع الرواية الذهلية في الصحيح.

(١) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، «الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم» «محمد بن اسمعيل البخاري» (٧ / ١٩١).

✽ المبحث الثامن: مغالطة الاسم الأغلب عند المتأخرين:

إن علة وقوع الشراح في وهم الذهلية ناتجة عن تأخر عصرهم؛ فقد صار الذهلي في القرون المتأخرة هو العلم الفرد الذي يتبادر إلى الذهن عند ذكر اسم محمد بن خالد أو محمد بن عبد الله، فأسقط المتأخرون شهرتهم المعاصرة على واقع البخاري. بينما في عصر البخاري، كان هناك عشرات المحمدين الذين يراحمون الذهلي بل ويقدمون عليه في أقاليمهم. فالبحث أعاد الاعتبار لهؤلاء الأئمة الذين طمس المتأخرون أسماءهم تحت وهج شهرة الذهلي.

خاتمة الفصل الأول: بناءً على هذا الإمعان المنهجي، يخلص البحث إلى

أن غياب رواية الإمام محمد بن يحيى الذهلي عن أسانيد الجامع الصحيح ليس نتاج فتنة طارئة أو توارٍ مقصود، بل هو ثمرة ناضجة لمنهج البخاري في الاستغناء بالعلو وتقديم الملازمين وأصحاب الأصول العائلية. لقد استقر بناء الصحيح قبل الفتنة، وتأسس على مشايخ هم أصول الرواية، مما جعل وجود الذهلي واسطةً أمراً مرجوحاً في ميزان النقد الحديثي. وبذلك يسقط التوهم بأن محمداً المهمل هو الذهلي، ويستقيم القول بأن البخاري كان أصرح من أن يدلس، وأعظم من أن يترك العلو لغير ضرورة.



الفصل الثاني

الكشف عن هوية المحمدين المهملين،

ودراسة تحليلية للقرائن

الفصل الثاني

الكشف عن هوية المحدثين المهملين، ودراسة تحليلية للقرائن

بعد أن استقر لنا في الفصل السابق نفي الرواية عن الذهلي في الجامع الصحيح منهجاً وتاريخاً، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى إمعان النظر التطبيقي لتعيين هوية الأئمة الذين أهمل البخاري ذكر نسبهم، مستندين في ذلك إلى سبر المرويات وقرائن الأحوال، بعيداً عن رجم الغيب أو التخمين المجرد.

✽ المبحث الأول: قاعدته الوجوه والملازمة في تعيين المهمل:

إن البخاري في صحيحه لا يروي عن المجاهيل، بل ينتقي الأثبات. وعندما يقول: حدثنا محمد، عن شيخٍ مكثّر، فإنه ينصرف إلى أخصّ تلاميذ ذلك الشيخ من المحدثين الذين هم من شيوخ البخاري المباشرين:

أولاً: محمد بن بشار - بُندار -: وهو العمدة في الرواية عن ابن مهدي، ويحيى القطان، وغندر. وقرينة تعيينه في المهملات هي كثرة الملازمة واتحاد البلد - البصرة -؛ فالبخاري إذا قال: حدثنا محمد، حدثنا غندر، فالمراد: بندار يقيناً، وهو أحد الركائز في عدّة المهملات.

ثانياً: محمد بن سلام البيكندي: وهو المقدم عند الرواية عن أهل ما وراء النهر والبيكندي. والبخاري حين يُهمله يعتمد على شهرة الاختصاص؛ إذ هو شيخه الذي أكثر عنه جداً وصاحب الأصول الصحيحة التي اعتمدها البخاري في أمهات الأبواب.

وأن البخاري يتعامل مع شيوخه كعمد للأقاليم؛ فبندار ليس مجرد شيخ، بل هو خزانة علم البصرة. والبخاري حين يقول: حدثنا محمد عن شيخ بصري، فهو لا يُهمل الراوي، بل يكتفي به العلمية المطبقة لهذا الشيخ في ذلك المخرج، وكأنه يقول للقارئ: لا يذهب عقلك بعيداً، فليس في هذا المخرج محمد يملأ السمع والبصر ويزاحم الأكابر إلا فلان.

✽ المبحث الثاني: قرينة البلد وأثرها في رفع الإهمال، نموذج بغداد:

وإن حالة محمد بن عبد الرحيم -صاعقة- هي النموذج الأتم لنفي الذهلية؛ فصاعقة وبندار والذهلي طبقة واحدة، لكن صاعقة هو صاحب الدار في مرويات البغداديين. فإهمال البخاري لنسبته ليس للستر، بل لأنه لُقّب بالصاعقة لسرعة حفظه وشهرته التي سدت الآفاق في بغداد، فكان ذكره باسمه المجرد عند البخاري هو من قبيل الإدلال بالشهرة لا الإلغاز بالفتنة.

ويعد موطن الشيخ المهمل من أقوى الأدلة على تعيينه؛ فالبخاري يراعي في الإهمال شهرة الراوي في بلده وبين أقرانه، ولا سيما في المحدثات البغدادية التي هي محل إشكال:

محمد بن عبد الرحيم - صاعقة -: وهو من كبار شيوخ البخاري البغداديين الذين أهتمهم في الصحيح كثيراً (وهو من ضمن الـ ٤٩ موضعاً). ولقبه صاعقة دليل على حدة حفظه، والبخاري يعتمد عليه في الرواية عن: يزيد بن هارون، وسعيد بن سليمان، ولا يمكن صرفه للذهلي مع وجود هذا الجبل البغدادى الملازم. **محمد بن عبد الله المخرمي:** إمام بغداد وجبلها، وهو أحد المحدثين الذين يروي عنهم البخاري ويهمل نسبهم أحياناً لشهرته المطبقة بين الحفاظ؛ إذ كان يُعد قرين الإمام أحمد في الضبط والاتقان.

❖ المبحث الثالث: ظاهرة الإهمال للاختصار ولأنه ذكر سابقاً متعيناً:

في هذا المبحث نثبت أن إهمال البخاري هو إهمال فني بحث؛ فالبخاري قد يذكر الشيخ منسوباً في أول الباب أو في حديث سابق، ثم يذكره مهماً في موضع قريب اعتماداً على الذكر السابق.

مثال من صلب البحث: روايته عن محمد بن مقاتل المروزي؛ فقد ينسبه في موضع ويهمله في مواضع أخرى وهو من مكثري المهملات. وهذا يُبطل فرية

●.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....●

أن الإهمال سببه الفتنة، إذ لو كان كذلك لعمّ الإهمال كل المواضع، بل هو راجع لنشاط البخاري في الاختصار تارة والبسط أخرى وفقاً لسياق السند.

❖ المبحث الرابع: المحدثون الأبناء وحيازة الأصول العتيقة:

هذا المبحث يكشف عن سر استغناء البخاري عن الذهلي؛ وهو عدوله إلى أبناء مشايخه الأقدمين الذين ملكوا النسخ الأصلية (الأصول):

محمد بن خالد بن خلي: وهو من المحدثين الذين روى عنهم البخاري إهمالاً. وهذا الإمام الشامي الذي كاد أن يضيع ذكره خلف ستار الذهلية، استنقذه البحث بقرينة الأصول البيئية؛ فالبخاري الذي رحل في طلب العلو، لم يكن ليفوت سماع (آل خلي) من مخرجهم الأصيل، مما جعل روايته عن الابن محمد صمام أمان لضبط نسخة الوالد.

محمد بن المقرئ: وغيرهم من الأبناء الذين كانت عندهم أصول آبائهم التي سمعها البخاري قديماً.

إن تقديم البخاري لهؤلاء الأقران (الأبناء) على الذهلي هو دليل على بحثه عن سلامة النسخة الخطية، وهو مرجح صناعي يقدم محمد الابن صاحب الأصل، على محمد الذهلي الذي قد يشارك في الرواية لكنه لا يملك خصوصية تلك النسخ.

✽ المبحث الخامس: المحمدين في ميزان التعيين بالمصنفات:

من أعظم القرائن التي اعتمدها هذا البحث هو تفسير البخاري لنفسه في كتبه الأخرى. فقد قمنا بمقابلة كل محمد مهمل من الـ ٤٩ موضعاً بما يقابله في مصنفات الإمام الأخرى مثل:

التاريخ الكبير: حيث يذكر البخاري شيوخه المحمدين بأسمائهم وأنسابهم كاملة في تراجمهم.

الأدب المفرد: وغالباً ما يُصرح فيه بـ محمد بن سلام أو محمد بن مقاتل في أحاديث هي نفسها التي أهملهم فيها في الجامع أو في أحاديث غيرها التي عرفنا من خلالها تعيين شيخة المهمل عن شيخ شيخه من خلال هذه السلسلة الإسنادية.

تتبع المتابعات: في كتب خلق أفعال العباد وجزء القراءة، مما يقطع بأن المحمدين في هذه الكتب هم أنفسهم المهملون في الصحيح، ولم يثبت في موضع واحد أن البخاري اضطر لاستعمال الإهمال كقناع للذهلي.

✽ المبحث السادس: قرينة صيغ الأداء أخبرنا وثنا:

من أدق القرائن التي أغفلها كثير من الشراح هي صيغة الأداء وعلاقتها بالتعيين. فالبخاري دقيق في التفريق بين حدثنا وأخبرنا، وبعض المحمدين المهملين لهم مذهب مطرد في ذلك؛ فمحمد بن سلام البيكندي يلتزم غالباً صيغة أخبرنا

في طبقة المحدثين والحجازيين، بينما محمد بن المثنى -الزمن - يلتزم حدثنا. فإذا قال البخاري: حدثنا محمد في مخرجٍ يحتمل الاثنين، كانت صيغة الأداء هي المفتاح الخفي لتعيين الراوي، والذهلي لم يكن له هذا المذهب المطرد في رواية البخاري عنه في غير الصحيح، مما يُضعف احتمالية وجوده خلف هذه الصيغ.

✽ المبحث السابع: المتابعات القاصرة والشواهد:

إن البخاري قد يُهمل محمداً في أصل الباب، لكنه يذكر في المتابعة أو التعليق ما يكشف عنه؛ فقد يقول: ورواه محمد بن سلام عن فلان، وهذا الربط بين متن الحديث في صدر الباب وبين التعيين في آخره هو منهج تعليمي يسلكه البخاري ليدرب طالب العلم على استخراج المبهمات من تضاعيف الكتاب، وهو ما ينقض دعوى الرغبة في الإخفاء.

خاتمة الفصل الثاني: وبهذا ينكشف أن الغموض الذي توهمه المتأخرون في المحدثات البخارية ليس إلا وضوحاً باهراً عند المتقدمين؛ فالبخاري لم يضع في كتابه أحجيات^(١) يُنيه فيها، بل وضع إشارات يدركها أهل الاختصاص بـ ذوق السماع ومعرفة الرجال. فكل محمد في الصحيح له عنوان ووطن يعرفه البخاري حق المعرفة، ويظهر لي بأنه ليس بينها موطنٌ واحدٌ لـ (الذهلي) في هذا الديوان العظيم.

(١) أحجيات: الغاز أو مسائل غامضة تطرح على الشخص ليجد حلها، وتستخدم لشحذ الذهن.

الفصل الثالث
القواعد الفنية والجمالية
للإمام البخاري في اختصار الأسماء

الفصل الثالث

القواعد الفنية والجمالية للإمام البخاري في اختصار الأسماء

لا يمكن للمحقق المنصف أن يدرك حقيقة الإهمال عند البخاري إلا إذا غاص في أسرار صنعه التأليفية؛ فالبخاري لم يكن يسوق الأسانيد سوقاً مجرداً، بل كان ينسجها وفق نظامٍ إسنادي دقيق. وفي هذا الفصل، نثبت أن إهمال المحدثين لم يكن ثغرة إسنادية أو هروباً من فتنة، بل كان نهجاً بلاغياً يعتمد على فطنة القارئ وشهرة الراوي.

✽ المبحث الأول: الإهمال للشهرة قاعدة كلية في الجامع الصحيح؛

من الخطأ المنهجي حصر ظاهرة الإهمال في المحدثين فقط، وكأنها حالة استثنائية خلقتها فتنة نيسابور. إن المتأمل في الجامع الصحيح يجد أن البخاري سلك مسلك الاختصار مع كبار الأعلام الذين بلغت شهرتهم الآفاق، ومن قواعده في ذلك:

الاستغناء بالاسم الأول للأعلام: كقوله: (حدثنا أحمد) وهو يقصد أحمد

بن صالح، عن شيخه ابن وهب أو حدثنا مسدد ولا ينسبه لشهرته بـ ابن مسرهد، أو حدثنا قتيبة وهو ابن سعيد.

علة الإهمال: يرى البخاري أن إضافة النسب لهؤلاء الأعلام نوع من الحشو الذي يتنزه عنه كتابه المختصر؛ فالمقام مقام رواية وتلقٍ بين أهل الفن الذين يعرفون شيوخهم بالرموز فضلاً عن الأسماء. فإذا كان البخاري قد أهمل أسماء بعض شيوخه الكبار، فمن باب أولى أن يهمل محمد بن سلام أو محمد بن بشار لشهرتهما المطبقة في طبقتهما، لا لمظنة الستر.

يجب أن يدرك القارئ أن كتاب الجامع الصحيح لم يُؤلف للمبتدئين، بل هو كتاب نُخبه صُنِّف ليكون ديواناً لأهل الفن. لذا، فالبخاري يستخدم لغة الإيجاز التي هي أرفع أنواع البلاغة عند العرب؛ فكما أن الفقيه لا يحتاج لتعريف الماء عند الحديث عن الطهارة، فإن المحدث لا يحتاج لنسبة أحمد بن صالح أو محمد بن سلام عند ذكرهما في سياقهما المعهود. فالإهمال هنا هو إكراه لعقل القارئ واعترافٌ بشهرة الشيخ، وليس توريةً ولا سترًا. **[تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الجبائي. بتصرف].**

❖ المبحث الثاني: التزام العلو والنفور من رواية الأقران:

يُبنى هذا المبحث على قاعدة ذهبية في علم الحديث: «الأصل أن الراوي يبحث في الرواية عن العلو، ورواية الأقران ضرورة لا أصل»^(١).

(١) أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكتاني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ)، «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي» «النوع السادس رواية الأقران» (ص ٧٣).

رتبة المحدثين المعينين: إن الأئمة الذين عيناهم كالبيكندي، وبندار، وابن مقاتل، هم من طبقة مشايخ البخاري الذين يكبرونه سناً وقُدراً في الرواية، وهم الذين بنى عليهم أصول كتابه.

رتبة الذهلي: أما محمد بن يحيى الذهلي فهو من أقران البخاري، ولدا في فترة متقاربة وتشاركاً في كثير من الشيوخ. والبخاري في الصحيح شحيح جداً في الرواية عن أقرانه، ولا يفعل ذلك إلا لزيادة في المتن أو علو لا يوجد عند غيرهم. **الاستنتاج المنهجي:** بما أن البخاري وجد مرويات الذهلي (القرين) عند مشايخه (الأكابر) بسند أعلى، فإن مقتضى شرط العلو عنده يوجب ترك الرواية عن الذهلي في الأصول. فخلو الصحيح منه هو التزام بالطبقة العالية وليس إسقاطاً للشخصية.

وإن رواية الأقران في الموازين الحديثية تُعد نزولاً يأنف منه كبار الحفاظ إلا لضرورة^(١). والذهلي -رغم إمامته- هو قرين في الطبقة؛ فالبخاري الذي يملك السند إلى يزيد بن هارون مباشرة، لماذا يرويه عن الذهلي عن يزيد؟

إن فعل ذلك في كتاب الصحة والانتخاب يُعد قصوراً في الصنعة. لذا، فإن خلو الصحيح من الذهلي هو شهادة لعلو سماعات البخاري وقوة رحلته، وليس

(١) نفس المصدر السابق.

دليلاً على وجود خصومة أدت إلى الإبهام.

✽ المبحث الثالث: المفتاح الإسنادي وذكاء الترتيب التأليفي:

هذه من أدق لطائف الإمام البخاري؛ إذ يعامل كتابه كأنه وحدة واحدة يفسر بعضها بعضاً، ويظهر ذلك في:

قاعدة التصريح بعد الإهمال (أو العكس): غالباً ما يذكر البخاري اسم الشيخ منسوباً (محمد بن سلام) في أول الباب أو في موضع سابق من الكتاب، ليكون هذا التصريح بمثابة المفتاح لكل ما يأتي بعده من إهمال. وهو يقول للقارئ ضمناً: قد عرفت من هو محمد في هذا السياق، فلا حاجة لي للتكرار.

السياق القرآني والحديثي: كما يفسر القرآن القرآن، فإن صحيح البخاري يفسر بعضه بعضاً. فإذا ورد (محمد عن عبدة بن سليمان) في موضع مبهماً، نجد البخاري قد صرح في موضع آخر بـ (محمد بن سلام عن عبدة)، مما يقطع بأن محمداً واحداً والمنهج واحد، والذهلي بعيدٌ عن هذا السياق تماماً.

وإن منهج البخاري في ترتيب كتابه يشبه بناء القصر؛ فهو يضع القاعدة في أول موضع يذكر فيه الشيخ، فينسبه ويُعرف به، ثم يبنى فوقها طوابق الإهمال في بقية الكتاب. فمن بتر الحديث عن سياقه في الكتاب وطالب البخاري بالتعريف

انتفاء السرية: لو كان البخاري أراد التعمية على اسم الذهلي تقيّة من السلطان أو المبتدعة، لمنع طلابه من كتابة الاسم في الحواشي أو التلميح به في المجالس. لكن استقرار هذه التعيينات في صدور الرواة وفي بطون الأوراق القديمة يثبت أن الغموض لم يكن موجوداً أصلاً في عصر البخاري، وإنما طرأ الوهم على من جاء بعدهم ولم يدرك قرائن الأحوال.

✽ المبحث الخامس: قاعدة الترك لا التدليس:

نختم هذا الكلام بتقرير حقيقة منهجية: الإمام البخاري إذا رغب عن الرواية عن شخصٍ ما لخلافٍ أو لغيره، فمذهبه هو الترك المطلق في الصحيح، وليس الإهمال الموهوم.

فالبخاري لم يرو عن محمد بن يحيى الذهلي في الصحيح شيئاً، لا باسمه ولا بلقبه ولا مبهماً؛ لأنه استغنى عنه بغيره. أما القول بأنه روى عنه وأخفى اسمه، فهو اتهام للبخاري بتدليس الشيوخ^(١)، وهو نوع من الغش العلمي الذي يتنزه عنه إمام المحدثين. وإن البخاري الذي ترك الرواية عن كثير من الثقات استغناءً بالعلو، أهونٌ عليه أن يترك الذهلي بالكلية من أن يُلبس على المسلمين في دينهم

(١) عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، «مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر»، «النوع الثاني عشر: معرفة التدليس وحكم المدلس» (ص ٧٣).

• رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين •

بإيحاء مقصود. [النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر. بتصرف].

✽ المبحث السادس: التمييز بين التارك المنهجي والتدليس الأخلاقي:

إن من أعظم سمات الإمام البخاري هي الوضوح التام؛ فإذا وقع بينه وبين أحدٍ كدُرٍّ - كما وقع مع الذهلي - فإن البخاري لا يلجأ لأساليب التواري خلف الأسماء المهملة، بل يترفع بصحيحه عن مواطن النزاع بالتارك الكلي الذي لا شية فيه. فالقول بأن محمداً هو الذهلي فيه إخراجٌ للبخاري عن سمته الأخلاقي وجعله في مقام المداجي^(١)، وهو الذي ضحى بسكنه في نيسابور وخرج منها بكرامته ولم يُداهن في كلمة. فمن ثبت في المحنة بفعله، لا يضعف في كتابه بكلمة.

خاتمة الفصل: أن الجامع الصحيح هو مرآة لنفس البخاري الصافية؛ وكما خلت نفسه من الغرض والتدليس، خلا كتابه من الإلغاز والتمويه. فكل محمد في الكتاب هو نجمٌ زاهر يُعرف بمداره، وليس فيهم كوكبٌ خفي يُحتاج في معرفته إلى رجم بالظنون.



(١) المداجي: هو الشخص الذي يظهر شيء ويخفي غيره.

الفصل الرابع
الخارطة الجغرافية
والتحقيق التطبيقي للمحمدين
التسعة والأربعين المهمة

الفصل الرابع

الخارطة الجغرافية والتحقيق التطبيقي للمحدثين

التسعة والأربعين المهمة

في هذا الفصل، نتقل من كليات المنهج إلى جزئيات التطبيق، عبر جردٍ استقرائي شامل للأحاديث التي أجهم فيها البخاري شيخه محمداً. والهدف هو إبطال دعوى الكتلة الواحدة التي تُرمى جزافاً على الذهلي، وإثبات أن هذه المواضع تتوزع على أقاليم إسنادية ومخارج بلدية، كل إقليم منها له إمام مهيمن هو صاحب الوجه عند البخاري.

✽ المبحث الأول: التوزيع الإحصائي للمحدثين على الأقاليم:

بعد السير التام لمواضع الإجهام في الجامع الصحيح، تبين أن هذه المبهمات ليست لغزاً هائماً، بل هي حصص معلومة لأئمة أثبات، وتوزيعها النسبي يكسر دعوى التعيين الواحد: للذهلي؛ فالخصة الكبرى والنصيب الأوفر كان للإمام محمد بن سلام البيكندي بواقع (١٥) موضعاً، تركزت معظمها في أحاديث الرقاق والبيوع والأدب، وهي الميادين التي برز فيها كشيخ مباشر للبخاري.

ويأتي في المرتبة التالية محمد بن خالد بن خُلي في أحاديث الشاميين، ثم ابن نمير في الكوفيات، ثم ابن أبي الثلج في حديث البغداديين، يليهم محمد بن بشار (بندار) في المرويات البصرية (عن غندر وابن مهدي)، ثم محمد بن مقاتل المروزي في أحاديث المروزيين (عن ابن المبارك)، ومحمد بن عبد الله بن البرقي في المصريات، وغيرهم من الأعلام السبعة عشر.

القرينة الحاكمة: إن ميزان النقد يمنع صناعياً أن يُهدر البخاري اختصاص هؤلاء الأئمة في بلدانهم ومروياتهم ليحملها على الذهلي؛ إذ لا يملك الأخير هذا الانتشار الجغرافي الواسع، ولا الملازمة المطلوبة في هذه السلاسل المتنوعة داخل الصحيح.

✽ المبحث الثاني: قرينة الاتساق الموضوعي وذكاء القارئ:

يُلاحظ على منهج البخاري التزامه براوٍ معين في أبوابٍ معينة؛ فهو يعامل القارئ كأهل صنعة يدركون المرمى باللمحة. فإذا أكثر عن ابن سلام في كتاب الأدب، فإن ورود حدثنا محمد مبهماً في نفس السياق يُعد قرينةً قاطعة على أنه هو، استغناءً بالاعتیاد عن التكرار. وهذا الاتساق الموضوعي جعل الإبهام أداةً للاختصار لا للتعمية؛ إذ القارئ الملازم للكتاب يدرك بالشّم الإسنادي ریح الراوي من خلال موضوع الحديث وطبقة شيوخه.

●.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....●

✽ **المبحث الثالث: التشريح الإسنادي للمحدثات المصرية (ابن البرقي**

أنموذجاً):

من أدق ما يكشف الوهم في تعيين الذهلي هو النظر في الحديث رقم (٧٣٧٥) من كتاب التوحيد، حيث قال البخاري: «حدثنا محمد، حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، عن عمرو، عن ابن أبي هلال..».

هذا الإسناد مصري خالص في جميع طبقاته، وأحمد بن صالح هو إمام مصر، ومحمد هنا هو بلا ريب محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم (ابن البرقي) المصري.

قرينة الملازمة: ابن البرقي هو حارس حديث المصريين وأخص الناس بأحمد ابن صالح.

قرينة العلو: صرف هذا الاسم للذهلي النيسابوري في سياق مصري محض هو خروج عن الجادة وتكلف، فضلاً عن أنه رواية أقران فيها نزول، والبخاري يطلب العلو بواسطة تلميذ أحمد بن صالح المباشر (ابن البرقي).

✽ **المبحث الرابع: التمييز بين المحدثين بقريئة المخرج الكوفي والبغدادي:**

وقع الخلط كثيراً في المحدثات التي تُنسب للذهلي ظناً، بينما التحقيق يثبت انضباطها جغرافياً:

المخرج الكوفي: إذا روى عن محمد بن عبيد الطنافسي أو محمد بن سابق، فالمعين هو محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي؛ لأنه أعلم الناس بحديث بلده، وقد وضع البخاري المفتاح بتصريحه به في الموضوع (٣٧٥٥).

المخرج البغدادي والبصري: إذا روى عن الأنصاري قاضي البصرة، فالمعين هو محمد بن عبد الله بن إسماعيل (ابن أبي الثلج)؛ صاحب الإمام أحمد والملازم للأنصاري، وقد صرح البخاري باسمه في الموضوع (٣٢٣٤) ليرفع اللبس. فإبهام محمد هو اختصار شهرة لكل راوٍ في إقليمه، ولا مدخل للذهلي في هذه المرويات بالبلد ولا بالملازمة.

✽ **المبحث الخامس: فك إعضال محمد بن خالد (الحمصي ضد البصري):**

أبهم البخاري شيخه محمداً في أحاديث الشام (كما في الموضوع ١٨٠٩ و ٤٥٤٥)، والتحقيق أن محمداً هنا هو محمد بن خالد بن خُلي الحمصي، لقرائن باهرة:

المواطنة: فالشيخ (يحيى بن صالح الوحاظي) حمصي، وابن خُلي حمصي، والإبهام يُحمل على الأخص ملازمة.

المفتاح الإسنادي: صرح البخاري بـ(ابن خُلي) في التاريخ الكبير وخلق أفعال العباد في نفس هذه الأسانيد.

•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

والفرق بينه وبين (ابن خدّاش البصري)؛ فالأخير يروي عن (الأنصاري البصري)، وابن خُلي يروي عن (الوحاظي الشامي)، والبخاري يضع كل محمد في بيته الجغرافي.

وما وقع في بعض النسخ من تسمية ابن خالد بـ(الذهلي) في الموضع (٧١٥٥) هو من إقحام المتأخرين؛ لأن شيخ السند هو (الأنصاري)، وابن خدّاش البصري أخص به من الذهلي النيسابوري، فبطلت دعوى الإيهام للستر.

خاتمة الفصل الرابع: بناءً على هذا الاستعراض الجغرافي، نصل إلى حقيقة حتمية: وهي أن المحدثين في صحيح البخاري هي أركان ثابتة في أقاليمها العلمية. لقد استغنى البخاري عن الذهلي بأئمة هم أصحاب الدار في الرواية؛ فالحمصي لحديث الشام، والبصري للعراق، والمصري لمصر. وبهذا يسقط التوهم التاريخي، ويستقيم المنهج الحديثي الأصيل للإمام البخاري في أعلى درجات البيان والوضوح.



الفصل الخامس

أسرار تقديم المحمدين على الذهلي

(دراسة موازنة وتحقيق للأصول)

الفصل الخامس

أسرار تقديم المحدثين على الذهلي

(دراسة موازنة وتحقيق للأصول)

بعد أن كشفنا عن التوزيع الجغرافي للمواضع التسعة والأربعين، تأتي في هذا الفصل لإجراء موازنة فنية دقيقة بين هؤلاء الأئمة السبعة عشر (الذين عيّنهم في مواضع الإهمال) وبين الإمام الذهلي؛ لنبين بالأدلة القاطعة لماذا قدمهم البخاري استغناءً بأصولهم، بينما رغب عن الذهلي روايةً وتعييناً.

❖ المبحث الأول: رَحِمُ الطَلَبِ وملازمة الطريق (الأولوية للرفقة القديمة)؛

إن الرواية عند البخاري ليست مجرد سماع عابر، بل هي عشرة علمية. وفي المواضع التسعة والأربعين، نجد أن البخاري اختار أئمة شاركوه رحلة الطلب أو كانوا رفقاء درب في الأقاليم.

وجه الأولوية: هؤلاء المحدثون كابن سلام في البيكند، وبندار في البصرة، وابن

البرقي في مصر هم أركان الرحلة الذين وقف البخاري على أصولهم وعایش ضبطهم يوماً بيوم. والذهلي - وإن كان جبل علم - إلا أن رَحِمَ الرحلة التي تربط البخاري

بهؤلاء الأئمة كانت أقدم وأوثق عهداً في زمن تأسيس هيكـل الصحيح. فالإهمال هنا هو إهمال ثقة بمن طالت عشرته، استغناءً بالمعرفة المتبادلة عن صريح النسبة.

✽ المبحث الثاني: برهان الأصول المكتوبة والنسخ العائلية (الديوان الصامت):

كما أشرنا في منهج البخاري، فإنه يقدم صاحب الكتاب على صاحب الحفظ المجرد. وبالنظر في المواضع الـ ٤٩، نجد تفوقاً تقنياً لهؤلاء الأئمة:

الأصول العائلية: عدول البخاري إلى (أبناء الشيوخ) كابن خالد بن خلي، وابن أبي الثلج، وابن المقرئ، هو بحث عن النسخ الأصلية التي ورثوها عن آبائهم.

وجه الأولوية: الرواية عمن تملك كتابه وأصله (كابن سلام الملقب محدث ما وراء النهر في زمانه)^(١). أرجح عند البخاري ممن تملك عنه سماعاً عارضاً كالذهلي.

فهذا الاستعلاء بالأصل المكتوب هو سر الإهمال؛ لأن هؤلاء هم أصحاب الدواوين التي اعتمدها البخاري في أمهات الأبواب، فصار ذكرهم مجردين كافياً لتوثيق المصدر.

✽ المبحث الثالث: علو السند وقاعدته التقادم، ودحض دعوى النزول:

من القواعد المقررة: تقدم الوفاة علو. وبالنظر في الأئمة الـ ١٧ الذين شملهم

(١) شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيمان الشهير بـ «الذهبي» (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، «تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» «حرف الميم» (٥/٨).

●.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....●

البحث، نجد أن معظمهم ممن عُمروا في الرواية وتوفوا في وقت مبكر أتاح للبخاري علو السند:

محمد بن سلام البيكندي: توفي سنة (٢٢٥هـ)، وهو العمدة في ١٥ موضعاً مهماً.

محمد بن بشار (بندار): توفي سنة (٢٥٢هـ) قبل فتنة نيسابور.

بقية الأئمة: معظمهم توفوا والبخاري في ريعان نشاطه التأليفي.

بينما الذهلي: توفي متأخراً (٢٥٨هـ)، والرواية عنه في تلك المواضع تعني

نزول السند، والبخاري يأنف من النزول مع وجود العلو عند أقرانه من أصحاب الأصول المتقدمة.

✽ المبحث الرابع: التحقيق الخطي ونفي الزيادات التفسيرية :

يعتبر التحقيق في أصول النسخ هو الحجة التي تنهي الجدل حول تسمية (الذهلي):

رواية النسفي والبقاعي: ثبت في البحث أن النسخ العتيقة (كالنسفي)

خالية تماماً من ذكر الذهلي في هذه المواضع، وصرحت بغيره (كابن خالد عن الأنصاري)، مما يثبت أن الأصل هو هؤلاء الأئمة.

شذوذ زيادة الذهلي: لاحظ الحفاظ أن لفظ الذهلي لم يظهر إلا في رواية

الأصيلي (وفي موضع نادر وعند الصغاني ٧١٥٥)، وهي زيادة تفسيرية إقحامية من النساخ الذين غلبت عليهم شهرة الذهلي المتأخرة، فحاولوا تفسير المهمل بما اشتهر عندهم، لا بما كان عند البخاري.

إسقاط الزيادة صناعياً: بما أن جماهير رواة الصحيح كالفريري وحماد بن شاکر لم يذكروا الذهلي، فإن هذه الزيادة تُطرح في ميزان النقد، ويُثبت البحث أن البخاري كان يقصد أئمة الـ ١٧ الذين بنى عليهم كتابه.

خاتمة الفصل الخامس: إن الموازنة العلمية تثبت أن تقديم هؤلاء الأئمة في مواضع الإهمال كان مبنياً على سبق الوفاة، وملكية الأصول، ورفقة الرحلة. أما إقحام اسم الذهلي، فقد ثبت بالدليل المادي أنه عَرَضُ طارئ من أوهام المتأخرين، وليس جوهرأ أصيلاً في منهج الإمام. وبذلك يستقر التحقيق على أن الـ ٤٩ موضعاً هي حصونٌ منيعة لهؤلاء الأئمة، لا مدخل للذهلي فيها.



الفصل السادس

التحقيق المقارن وبرهان المادة العلمية

وهل تتطابق أحاديث الإمامين؟

الفصل السادس

التحقيق المقارن وبرهان المادّة العلمية

وهل تتطابق أحاديث الإمامين؟

في هذا الفصل، ننتقل من تحقيق الأسماء إلى نقد المحتوى؛ فالمعيار الحقيقي في علم الحديث هو (المقارنة والمعارضة). فلو كان محمد المبهم في أكثر المواضع التسعة والأربعين هو الذهلي حقاً، لوجب أن نجد نفس الذهلي العلمي، وزياداته، وتفرداته في ثنايا تلك الأحاديث. ولكن البحث يكشف عن مفاجأة علمية تقلب موازين الظن؛ وهي أن البخاري قد سلك في صحيحه مسالك تخالف جادة الذهلي تماماً، مما يثبت استقلالية المصدر وتباين المخرج.

✽ المبحث الأول: الزهريات بين انفراد الذهلي واستغناء البخاري؛

يُلقب الإمام الذهلي بـ أمير المؤمنين في الزهري، وكتابه (الزهريات) هو المرجع الأوحَد في جمع شتات هذا العلم. والعجيب أن البخاري أخرج في صحيحه مئات الأحاديث عن الزهري، ومع ذلك:

لم نجد البخاري يروي حديثاً واحداً للزهري بواسطة الذهلي لا مبهماً ولا

مصرحاً، بل كان يعمد إلى شيوخه الأكابر كـ (أبي اليمان، ويحيى بن بكير، وشعيب بن أبي حمزة).

ولو كان البخاري يستهدف الذهلي في مهملاته، لكانت أحاديث الزهري هي الميدان الأخص لهذا الإبهام؛ لأنها ملكُ الذهلي وتخصّصه. لكن استغناء البخاري بطرق عالية ونظيفة عن مرويات صاحب الزهريات يقطع بأنه لم يعتمد على شيخاً في هذا الباب العظيم، وأن محمداً الذي قد يرد في أسانيد الزهري هو (محمد بن سلام) أو غيره من الأئمة الـ (١٧) الذين شاركوا الذهلي في الشيوخ وسبقوه في العلو.

✽ المبحث الثاني: عبد الرزاق الصنعاني وقرينة العلو المفقود:

هذه قرينة تاريخية مذهلة تكشف عن علو المهمة عند البخاري؛ فالذهلي رحل إلى اليمن وسمع من (عبد الرزاق) مباشرة، بينما فات البخاري هذا السماع المباشر.

لو كان البخاري يروي عن الذهلي، لكان أحرص ما يكون على الرواية عنه عن (عبد الرزاق) ليعوض نزول سنده في تلك الأحاديث. لكننا نجد البخاري يروي عن عبد الرزاق بواسطة (إسحاق بن راهويه، ومحمود بن غيلان).

إن عدم استعانة البخاري بالذهلي في أحاديث (عبد الرزاق) -وهي من أعز مرويات الذهلي- دليلٌ باهر على أن البخاري لم يتخذ الذهلي جسراً لمروياته في الصحيح، وأن علاقة الشيخ والتلميذ بينهما لم تكن هي المحرك الأساسي لمادة الكتاب.

❖ المبحث الثالث: اختلاف الألفاظ وتباين المتون (قاعدة المغايرة):

اختلاف اللفظ والزيادة دليلٌ على اختلاف المصدر. وعند تتبع الأحاديث التي يرويها الذهلي في (سؤالاته) أو (زهرياته) ومقارنتها بنفس الأحاديث عند البخاري في المواضع المهمة، نجد فروقاً جوهرية:

فالبخاري يروي الألفاظ التي تتوافق مع أصول (ابن سلام وبندار وبقية الـ ١٧ إماماً)، بينما ينفرد الذهلي بألفاظٍ أخرى أخذها عن شيوخه بمسالك مغايرة. والذهلي في مروياته عن بعض الشيوخ (مثل يحيى بن بكير) قد يذكر عللاً في الإسناد، بينما يسوق البخاري الحديث من طريق المحدثين الملازمين بسندٍ أنظف وأقصر. ولو كان محمد هو الذهلي، لاضطر البخاري لنقل «عننة» الذهلي أو زياداته التي قد لا تتوافق مع شرطه الصارم. فاختلاف المادة العلمية يؤكد أن المنبع مختلف تماماً.

✽ المبحث الرابع: الانفرادات الإسنادية والزيادات المتنوية:

ثمة فرق منهجي بين الإمامين في التعامل مع النص؛ فالذهلي كان في طور الجمع والحصص، بينما كان البخاري في طور الانتقاء والتشذيب^(١).

فلو قارنا بين ما يخرج به البخاري وما يرويه الذهلي، لوجدنا أن البخاري يتجنب أحياناً طرقاً تفرد بها الذهلي، أو ألفاظاً زادها ولم تخرج على شرط الصحيح. وهذا الانفصال العلمي يؤكد أن البخاري بنى كتابه على «أصول عتيقة» سمعها قبل أن يستوي الذهلي على عرش مشيخة نيسابور. فالبخاري يعتمد على «أصول الطبقة الأولى»، والذهلي قد يروي بزيادات لا يراها البخاري أصيلة. ومن هنا، يبرز أن محمداً في الصحيح هو ركن المادة العلمية الأصيلة عند الأئمة الذين عيّنهم، وليس «الذهلي» صاحب الزيادات والتعقيبات.

خاتمة الفصل السادس: إن لغة المقارنة العلمية تضع حداً فاصلاً للنزاع؛ فالبخاري الذي استغنى عن (زهريات) الذهلي، وعن (علوه في عبد الرزاق)، وخالفه في (الألفاظ والزيادات)، لا يمكن أن يكون قد اتخذ شيخاً لـ (٤٩) موضعاً في كتابه العظيم. إن تطابق أحاديث هؤلاء الأئمة الـ (١٧) مع مادة الصحيح، ومخالفتها لأحاديث الذهلي، هو البرهان المادي الذي يثبت أن «الذهلية» في الصحيح ما هي إلا وهم تاريخي لم يصمد أمام التحقيق المقارن.

(١) التشذيب: التنسيق والتهذيب والتنقيح.

الفصل السابع
مكان وتصنيف الجامع الصحيح،
وعزة الإمام

الفصل السابع

مكان وتصنيف الجامع الصحيح، وعزده الإمام

في هذا الفصل، نُخضع دعوى «الذهلية» لمشرط التحقيق الزماني والمكاني؛ فالبخاري لم يصنف كتابه في غرف مغلقة، بل في محاضر علمية لها هويتها الجغرافية. والبحث هنا يثبت أن تسمية «الذهلي» لم تكن أصيلة، بل كانت «ظناً» طرأ على بعض المصنفين المتأخرين الذين لم يدركوا سياقات التدوين الأولى ومواضع التعيين الـ (٤٩).

✽ المبحث الأول: الجغرافيا الإسنادية (مجالس البصرة وبغداد):

إن البخاري حين وضع «أصول» جامعته وصنفه في مكة والمدينة ثم انتقل به إلى البصرة وبغداد، كان يستقي مروياته من «أهل الدار». والمشهور أن الإجماع يُرد إلى أخص الناس بالشيخ بلداً وملازمة.

فعندما يقول البخاري في مجلسه البصري: (حدثنا محمد)، فالعقل الحديثي ينصرف فوراً إلى بNDAR، وعندما يقولها في بغداد تنصرف إلى المخرمي أو صاعقة. وفي ذلك الوقت، لم يكن الذهلي النيسابوري حاضراً في تلك المجالس كشيخ

يُستغنى باسمه عن نسبه. فإقحام اسم الذهلي في مرويات بصرية أو بغدادية محضة هو «نشاز جغرافي» يصطدم بواقع مجالس السماع التي عيّنا فيها الأئمة الـ (١٧) حسب مخارج أحاديثهم.

✽ المبحث الثاني: جذور التسمية وبطلان الاحتجاج بقول الكلاباذي:

ب (قيل أنه الذهلي):

يعد الإمام أبو نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) من أوائل من أشار إلى احتمال أن يكون محمد هو الذهلي، ولكن بالنظر الدقيق نجد:

صيغة التمرّض: الكلاباذي لم يجزم بذلك، بل أوردها بصيغة (وقيل: هو

محمد بن يحيى الذهلي)، وهي صيغة تضعيف وتشكيك عند أهل الفن.

بعد الشُّقة الزمنية: الكلاباذي جاء بعد عصر البخاري بأكثر من قرن،

فكان قوله «حكاية لظن» شاع بعد الفتنة، وليس نقلاً مسنداً عن تلاميذ البخاري الأوائل الذين حضروا إملاء الـ (٤٩) موضعاً.

تفنيد دعوى الشراح: الشراح تلقفوا «قيلة» الكلاباذي^(١) وبنوا عليها

استنتاجات تاريخية، بينما سكت عنها من هم أقرب عهداً وأعلم بالحال.

(١) ذكره أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، «(حرف الألف)» (١/ ٣١٢).

✽ المبحث الثالث: انقطاع السلسلة النيسابورية (الحاكم نموذجاً) :

يُستدل أحياناً بصمت علماء نيسابور المتأخرين كالحاكم على إقرارهم بوجود الذهلي، والتحقيق يثبت العكس:

فالحاكم ومن جاء بعده لم يتلقوا عن الذهلي مباشرة. ولو كان الذهلي ركناً في «الصحيح» لكان أهل نيسابور أحرص الناس على إثبات ذلك بالرواية المتصلة، لا بمجرد الاحتمال والظن.

وإن خلو تدوينات من عاصر الفتنة من الجزم بهذه النسبة يقطع بأنها كانت وهماً تاريخياً تسلل إلى كتب التراجم المتأخرة، ولم تكن حقيقة في نسخ الطلاب الأوائل الذين استلموا الأصول المهمة.

✽ المبحث الرابع: الضبط المخطوطي والاعتصام بالنسخ العتيقة :

إن القول الفصل يرجع إلى النسخ الخطية التي سمعها الطلاب من البخاري مباشرة (كالفربري وحماد بن شاذان).

وهذه النسخ الأصلية وحواشيها كانت تخلو تماماً من ذكر الذهلي، بل كانت تنص في المهملات على (ابن سلام، بشار، المروزي) وبقية الأئمة الـ (١٧) الذين حررواها.

وظهور لفظ «الذهلي» في رواية الأصيلي (المتأخرة) وانفراده بها هو دليلٌ على أنها زيادة تفسيرية ألحقت بالمتن لاحقاً، وقال ابن الصلاح: (إنَّ الزيادة إذا خالفت ما رواه الثقات فهي مردودة)^(١).

✽ المبحث الخامس: عزّه البخاري واستحالة التدليس (تحرير الموقف

الأخلاقي):

إن القول بأن البخاري أجهم الذهلي مداراةً هو طعنٌ في أمانته العلمية؛ إذ الإبهام للمستتر هو «تدليس شيوخ»، والبخاري أرفع قدراً من ذلك. فالبخاري استغنى عن الذهلي بغيره من الأكابر (أصحاب الأصول) الذين توفوا قديماً وكان سندهم أعلى. فتركه للذهلي كان منهجياً لطلب العلو، وليس سياسياً لرغبة الفتنة.

والبخاري لم يكد يستقر به المقام في بلده، حتى وقعت بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي جفوة، عكرت صفو البخاري، وكانت سبب خروجه منها مرغماً، إلى أن مات بعيداً عنها؛ وذلك أن الأمير الذهلي بعث إلى محمد بن إسماعيل «أن احمل إلي كتاب الجامع والتاريخ؛ لأسمع»، فقال البخاري لرسول

(١) ذكره البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١ هـ)، «الفوائد السنية في شرح الألفية» (الأول: من جهة الثبوت في الثلاثة الأولى وهو السند» (٢/ ٤٩١).

الأمير: «قل له: إنني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان، فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة أي لا أكتف العلم^(١). لا يهرب أن يذكر اسم شيخٍ اختلف معه. فعزته تمنعه من المداراة؛ فلو أراد الرواية عنه لنسبه، ولو رغب عنه لتركه صراحة، أما الإيهام للتعمية فهو مسلكٌ غريب عن شخصية البخاري الصلبة.

خاتمة الفصل السابع: إن غياب الذهلي عن الجامع الصحيح هو غيابٌ (استغناء العالي عن النازل). لقد رحل البخاري ولم يترك خلفه لغزاً يحتاج إلى محنة تاريخية لحله، بل ترك كتاباً يُفسر بعضه بعضاً، ويُعين شيوخه بملازماتهم وعلوهم. ليبقى البخاري إماماً في شموخه وعزته كما هو إمام في روايته ودقته، مستغنياً بأئمته الـ (١٧) عن كل رواية نازلة أو قرينة متأخرة.



(١) ذكره أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ)، «تاريخ بغداد» (البخاري، الإمام في علم الحديث) (٢/ ٣٢٢ ت بشار).

الفصل الثامن
المحاكمة الإسنادية الشاملة،
ونقض دعوى الذهلية
في المواضع التسعة والأربعين

الفصل الثامن

المحاكمة الإسنادية الشاملة، ونقض دعوى الذهلية في المواضع التسعة والأربعين

في هذا الفصل، نضع دعوى «الذهلية» أمام المشرط الفني الأخير؛ فإذا كان الشراح قد توهموا حصر الإشكال في مواضع معدودة، فإن استقراءنا الشامل لـ (٤٩) موضعاً أثبت أن التعميم بـ «الذهلية» هو خطأ منهجي وتاريخي. وسنُجري هنا محاكمةً إسنادية لأهم المخارج التي اعتمد عليها أصحاب «الوهم التاريخي»، لنثبت بالدليل القاطع أنها تعود للأئمة الـ (١٧) الذين هم أركان الصحيح الحقيقيون.

✽ المبحث الأول: تهاوي دعوى الانفراد (مواضع المروزي والبصري نموذجاً):

زعم بعض المتأخرين أن هناك مواضع لا تصح إلا للذهلي، وهذا باطلٌ من

وجوه:

ففي مواضع «الاستسقاء» والتفسير التي ادعوا فيها الذهلية، وجدنا في النسخ العتيقة (كالنسفية) تصريحاً جلياً بـ محمد بن مقاتل المروزي ومحمد بن بشار (بندار).

وكيف نترك التصريح اليقيني في النسخ الأصيلة ونتمسك بـ «الظن» في الحواشي المتأخرة؟ إن هذا المبحث يثبت أن الـ ٤٩ موضعاً لها أصول مصرحة في روايات أخرى للصحيح، مما يرفع الإبهام عن محمد ويُعيد له لبته الصحيح (المروزي أو البصري).

❖ المبحث الثاني: إبطال دعوى «الستر للفتنة» بميزان الجادة الحديثية:

اعتمد الشراح على فكرة أن البخاري أخفى الذهلي بسبب فتنة نيسابور، والتحقيق العلمي يبطل ذلك:

فعندما يروي البخاري عن (محمد عن أبي معاوية)، فهي جادة محمد بن سلام البيكندي المطبقة. وصرفها للذهلي هو خرقٌ للصناعة، إذ كيف يترك البخاري صاحب الجادة ليُبهّم القرين؟

جادة غندر: وهي جادة بNDAR الصرفة. إن إقحام الذهلي في هذه المرويات هو قلبٌ للأسانيد، فالبخاري يقدم (صاحب الدار) على (الرحالة)، والذهلي في مرويات غندر رحالة، بينما بNDAR هو الأصل.

❖ المبحث الثالث: فك الارتباط بين الإهمال والخوف التاريخي:

إن ربط المواضع الـ ٤٩ بظروف البخاري السياسية هو إسقاطٌ لا دليل عليه من واقع الرواية:

● رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين ●

ولقد أثبتنا في الفهرس العملي أن كل موضع من ال ٤٩ له بديل عالي السند من الأئمة ال ١٧. فالبخاري استغنى عن الذهلي ب علو السند وصحة الأصول المكتوبة عند شيوخه القدامى.

والبخاري لم يكن يهرب من اسم الذهلي، بل كان يسعى وراء كمال السند؛ والذهلي في موازين الصحيح يُعد نزولاً مقارنةً بالبيكندي وبندار وابن البرقي.

✽ المبحث الرابع: أثر الحواشي التفسيرية في إفساد الضبط المخطوطي:

هذا المبحث يكشف سر الخطأ الكبير الذي وقع فيه الشراح: بدأ الأمر ب حاشية كتبها طالبٌ أو ناسخ متأخر (مثل ما في مخطوط الأصيلي) حاول فيها تفسير المهمل بما اشتهر في عصره من اسم الذهلي، ثم انتقلت هذه الحاشية إلى صلب المتن في النسخ اللاحقة. والنسخ التي بين أيدينا اليوم والتي تُنسب فيها بعض المواضع للذهلي، هي نسخ فرعية خالفت الأصول الأم (كالفربري والنسفي) التي لم تعرف للذهلي مكاناً في هذه المواضع التسعة والأربعين.

خاتمة الفصل الثامن: إن المحاكمة الإسنادية الشاملة تُفضي إلى نتيجة واحدة:

خلو الجامع الصحيح من رواية الذهلي بالكلية. إن ال ٤٩ موضعاً التي كانت «محل

نزاع» هي في الحقيقة «مواضع اعتزاز» بجهابذة الرواية الـ ١٧ الذين عيناهم. لقد صان البخاري كتابه من التدليس والتمويه، وصانه البحث من الأوهام التاريخية التي حاولت تحويل المنهج العلمي إلى دراما سياسية.



الفصل التاسع

الميزان الدقيق لتعيين المحمدين

المهملين، والتحقيق السندي

ضد التأويل التاريخي

الفصل التاسع

الميزان الدقيق لتعيين المحدثين المهملين،

والتحقيق السندي ضد التأويل التاريخي

إن الغاية من هذا الفصل هي إرساء القواعد الفنية التي تُحكم الميزان في تعيين المحدثين المهملين في الجامع الصحيح، ولا سيما تلك المواضع التي اضطربت فيها أنظار الشراح، فدار النزاع فيها بين كون الراوي هو (الذهلي)، أو غيره من الأعلام. وقد آثرنا في هذا البحث سلوك مسلك «التحقيق السندي المحض»، بعيداً عن الإسقاطات التاريخية التي شوشت على النص.

✽ المبحث الأول: برهان الملازمة والمواطنة، والاختصاص في الرواية؛

من أمتن القواعد في التعيين هي قرينة (الاختصاص والملازمة)؛ فالبخاري في انتقائه لرجاله يقدم الأخص فالأخص.

فإذا قال البخاري «حدثنا محمد» في سياق بصري يروي عن ابن مهدي، فإن القرينة تنصرف آلياً إلى محمد بن بشار (بندار)؛ لأن اختصاص بندار بابن مهدي هو اختصاص «مواطنة» وملازمة طويلة، بينما غيره كالذهلي رحل إليه رحلة عارضة.

(أحمد) وهو يقصد ابن صالح، و(قتيبة) وهو ابن سعيد، فعل ذلك مع (المحمدين) لنفس العلة الفنية، وهي شهرتهم المطبقة عند أهل الشأن في ذلك الزمان.

❖ المبحث الرابع: الأداء المحكم والفرق بين الإبهام وقوة الاحتياط:

يجب التحرير الدقيق للفارق بين (إهمال اسم الشيخ) وبين (الاحتياط في حكاية السند)؛ فالبخاري قد يُبهم شيخه محمداً استغناءً بتعيينه في موطن آخر، لكنه يلتزم الأمانة الصوتية في حكاية اللفظ كما سمعه.

ويظهر هذا في تنويعه في ذكر (الزهري) تارة بلقبه وتارة بنسبته؛ وهذا ليس اضطراباً، بل هو «قوة في الأداء» بحكاية اللفظ كما وقع في المجلس. ومن هنا ندرك أن إبهام محمد في شيخه نابع من استفاضة ذكر هؤلاء الشيوخ عنده، حتى صار ذكر الاسم المجرد كافياً في الدلالة عليهم.

❖ المبحث الخامس: منهج الاستدراك على القرائن التاريخية:

لقد خالفنا الشراح في جملة واسعة من المواضع التي نُسبت لـ (الذهلي) بغير مقتضى فني، ورجحنا فيها غيره بناءً على (القرينة البلدية) و(اتحاد المخرج).

وإن حمل الراوي على من يشاركه البلد أو الاختصاص بالشيخ هو المنهج العلمي الرصين، وهو أولى من القول بالذهلي -رغم جلالته- ما لم يَقم دليلٌ قطعي

بروايته لذلك الحديث بعينه. إن هذه الاستدراكات هي استثمارٌ لأدوات البحث الحديثي التي تتيح مقابلة الروايات والنسخ بدقة.

خاتمة البحث: صفاء المنهج وعزة الإمام: بهذا التحقيق، يخلص البحث إلى أن صحيح البخاري كتابٌ «جلي الشيوخ، نقي الأسانيد». وإن إهمام (محمد) فيه كان اختصاراً لا تعمية، وإهماله كان استغناءً لا مداراة. لقد عاش البخاري شامخاً بعلمه، ومات عزيزاً بمنهجه، ولم يترك خلفه «لغزاً» يحتاج إلى اعتذار تاريخي، بل ترك «نوراً» يفسر بعضه بعضاً.

وإن هذا البحث يثبت بالأدلة السندية والمخطوطية أن الإمام البخاري استغنى عن رواية الأقران بـ «علو الأكابر»، وصان كتابه من شوب الفتن، ليبقى «الجامع الصحيح» ديوان الإسلام الأول، منزهاً عن التبعية للظروف السياسية أو الأوهام التاريخية.

❖ الخاتمة: النتائج والتوصيات:

بفضل الله ومنّته، تبين لنا من خلال هذا الاستقصاء الحديثي الدقيق لجميع مواضع (حدثنا محمد) في الجامع الصحيح، أن الإمام البخاري لم يكن يوماً في مقام «الستر» أو «التعمية» لشيخٍ روى عنه، بل كان يبني صرحه على قرائن بيّنة ومفاتيح إسنادية يعرفها أهل الشأن.

إن هذا البحث لم يُقصد به الرياء ولا السمعة، وإنما هو جهد المقلّ في بيان وجه الصواب، والرد على أوهام المتأخرين الذين رموا البخاري بظنون التدليس أو الرهبة؛ فالحق أبلغ، ومنهج البخاري أسمى من أن تشوبه شائبة الإيهام لعلّة الفتنة، بل هو منهج «البيان التام» لمن تأمل وفهم.

✽ أولاً: النتائج المركزية للبحث:

نفي الرواية: ثبت بالدليل القاطع أن الإمام البخاري لم يرو عن الإمام محمد بن يحيى الذهلي في «الجامع الصحيح» لا تصريحاً ولا إيهاماً، وأن إيهام «محمد» في الكتاب لا ينصرف إليه بحال.

علّة الإيهام الفني: إن لفظ «حدثنا محمد» هو (إيهام شهرة واختصار) لشيخوهم أركان الكتاب (كالبليكندي، وبندار، وابن نمير)، وهو منهج أصيل للبخاري في سائر كتبه وليس وليد ظرف الفتنة.

شهادة الأصول الخطية: تبين بالتحقيق أن ذكر لفظ «الذهلي» في نسخ (الأصيلي والصغاني) هو زيادة إلحاقية من الرواة، بينما خلت منها الأصول العتيقة كرواية (النسفي) ونسخة (البقاعي) وغيرهم.

السبق الزمني وبراءة المنهج: إن اكتمال «الصحيح» واستقرار هيكله قبل رحلة البخاري الأخيرة إلى نيسابور ينفي تهمة التدليس لأسباب شخصية أو سياسية.

●.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....●

شهادة الأقران، وبرهان المنزلة: إن شهادة العجلي بأن البخاري كان أعلم من محمد بن يحيى الذهلي في الرجال والعلل، تقطع بأن ترك الرواية عنه كان (استغناءً بالفضل) وعلوًّا في السند، لا إخفاءً للمحنة؛ فمن كان في هذا المقام لا يحتاج لمواراة شيوخه.

❖ **ثانياً: التوصيات العلمية:**

نوصي الباحثين بضرورة تحكيم «قواعد الإسناد» والمقارنة المادية بين النسخ الخطية قبل التسليم لتعليقات الشراح المتأخرين، التي قد تظلم منهج الإمام بظنون تاريخية بعيدة عن الصناعة الحديثية الصرفة.

❖ **ثالثاً: التشجير المنهجي لطبقات المحدثين المهملين، وخلاصة التعيين:**

مدرسة مرو (خراسان): يؤول إلى (محمد بن مقاتل المروزي) إذا كان الشيخ هو ابن المبارك.

مدرسة نيسابور وبخارى: يؤول إلى (محمد بن سلام البيكندي) إذا كان الشيخ حجازياً (كابن عيينة) أو كوفياً (كوكيع وعبد).

ويؤول إلى محمد بن رافع: إذا كان الشيخ يمانياً (كعبد الرزاق).

مدرسة البصرة: يؤول إلى محمد بن بشار - بندار: إذا كان الشيخ بصرياً (كغندر والقطان).

مدرسة الكوفة: يؤول إلى محمد بن عبد الله بن نمير: إذا كان الشيخ كوفياً
(كيعلى بن عبيد وابن إدريس).

مدرسة مصر والشام: يؤول إلى محمد بن عبد الله بن البرقي: في المصريات
(كأحمد بن صالح).

ويؤول إلى محمد بن خالد بن خلي: في الشاميات (كالوفازي والنفيلي).
وآخر دعوانا أن يتقبل الله هذا الجهد، ويجعله في ميزان الحسنات، ذخراً ليوم
لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. والحمد لله رب العالمين.



أولاً: جدول تصنيف المواضع المهمة (٤٩) توزيع الصيغ

هذا الجدول يثبت أن الإهمال لم يكن على وتيره واحدة، بل شمل الأسماء المجردة والمنسوبة للأب:

التسلسل	المحدثات المهمة	عدد المواضع
١	حدثنا محمد	٣٦
٢	حدثنا محمد بن عبد الله	٩
٣	حدثنا محمد بن خالد	٤

❖ ثانياً: جدول الأوهام التاريخية (كشف التعيينات الخاطئة)

هذا الجدول هو المحاكمة لمن أخطأ في التعيين، ويظهر كيف استأثر الذهلي بنصيب الأسد من الأوهام:

التسلسل	المتعين خطأ	عدد الأحاديث
١	محمد بن يحيى الذهلي	١٥
٢	ابن سلام	٣
٣	البخاري	٢
٤	محمد ابن المثنى الأنصاري	١
٥	محمد بن يوسف الفريابي	١

البرهان الرقمي وفصل الخطاب

إن لغة الأرقام التي استعرضناها في جداول التعيين لا تدع مجالاً للشك في أن دعوى «الذهلية» كانت تضخماً تاريخياً ناتجاً عن غلبة الظن على الصناعة الحديثة؛ فبينما وهم التعيين في (١٥) موضعاً نُسبت للذهلي خطأً، أثبت السبر الحقيقي أن هذه المواضع هي حقوق أصيلة لثمانية أقاليم حديثة مختلفة.

إن انفراد الإمام محمد بن سلام البيكندي بـ (١٥) موضعاً (أي بنسبة تقارب ٣٠٪ من إجمالي المهملات)، مقابل تشتت بقية المواضع على أئمة البصرة والكوفة ومصر والشام وبغداد، يقطع بأن البخاري كان يتحرك في «فلك الملازمة» لا في «فلك المداراة». وبناءً عليه، فإن الخاتمة التي استقر عليها هذا البحث ليست مجرد رأي تاريخي، بل هي حقيقة إحصائية تثبت أن «الجامع الصحيح» قد حَلَا من رواية الذهلي منهجاً وتطبيقاً، ليبقى الكتاب ناصع الأسانيد، جليّ الشيوخ، عزيزاً بعزة صاحبه.

الجدول الإحصائي النهائي للرواة الـ (١٧) الحقيقيين

التسلسل	الراوي المعين	عدد المواضع	النطاق الجغرافي
١	محمد بن سلام	١٥	بخارى
٢	محمد بن خالد بن خلي	٥	الشام - حمص
٣	محمد بن عبد الله بن نمير	٥	الكوفة
٤	محمد بن عبد الله البرقي	٤	مصر
٥	محمد بن عبد الله ابن أبي الثلج	٣	بغداد
٦	محمد بن المثنى - الزمن -	٢	البصرة
٧	محمد بن بشار - بندار -	٢	البصرة
٨	محمد بن رافع النيسابوري	٢	مرو - خراسان
٩	محمد بن خالد بن خدّاش	٢	البصرة - بغداد

١٠	محمد بن عبد الله المخرمي	٢	بغداد
١١	محمد بن عبيد التبان	١	المدني - القرشي
١٢	محمد بن مقاتل المروزي	١	المروزي
١٣	محمد بن عبد الرحيم - صاعقة	١	القرشي - البغداد
١٤	محمد بن جعفر السمناني	١	البصري
١٥	محمد بن إسماعيل ابن ابن علي	١	البصرة نزيل دمشق
١٦	محمد بن عبد الله القرشي	١	القرشي - المكي
١٧	محمد بن معمر البحراني	١	البصري - البحراني



مهمات شيوخ البخاري من المحدثين وتعيينهم

ذكر الراوي المهمل في إسناد، قد يأتي متعين في إسناد آخر.

الأحاديث التي يذكر فيها البخاري اسم شيخه مبهمًا، فقد يذكره في رواية أخرى في صحيحه أو في غيره متعين.

١ - ابن سلام البيكندي

[١٥ مثال لخمس عشرة شيخًا]

حدثنا محمد، أخبرنا، ...، عن خمسة عشرة شيخ من شيوخ ابن سلام، فإذا جاء اسم محمد مهمل عن هؤلاء الشيوخ فهو ابن سلام، ولفظ التحديث الذي يستعمله غالبًا أخبرنا.

تنبيه: استقر استقراء الباحث أن الإمام البخاري يلتزم في روايته عن ابن سلام البيكندي لفظ (أخبرنا)، بينما يلتزم في روايته عن ابن المثنى الزمعي لفظ (حدثنا)، وهذا المسلك هو من أدق موازين التمييز بين المحدثين عند الإهمال وخاصة في روايتهم عن شيخهم عبد الوهاب.

❖ **الموضع الأول: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا أبو معاوية:**

❧ **المتعين:** محمد بن سلام بن الفرّج، أبو عبد الله، الحافظ، البخاري، البيهقي.

ت: ٢٢٥ هـ.

❧ **وشيخه:** أبو معاوية: محمد بن خازم الضرير، التميمي السعدي مولاهم،

الضرير، الكوفي، الحافظ. (ت: ١٩٥).

ويظهر هذا التعيين بالاستقراء، حيث صرح البخاري باسم شيخه ابن سلام في أول موارد هذا الإسناد حديث: غسل المحتلّمة، واتخذ المخرج في بقية المواضع المهمة التي تدور غالباً على سلسلة هشام بن عروة. وهو ما أيده التصريح في الحديث: (رقم/١٣٠) وانتفاء قرينة غيره من المحدثين.

وقد ذكرت في التسلسل الأول لرقم الحديث، والرقم الثاني خاص برقم الحديث في صحيح البخاري. وتكرار الرقم يعني أنهما لنفس الراوي المبهم، فالحديث الأول باللون الأحمر وفيه تعيين المبهم، والحديث الثاني باللون الأسود وفيه الراوي المبهم.

[١] - ١٣٠ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام، قال:

أخبرنا أبو معاوية، قال: حدثنا هشام، عن أبيه، عن زينب ابنة أم سلمة، عن أم سلمة قالت: «جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن

● رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين ●

الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي ﷺ: إذا رأت الماء. فغطت أم سلمة، تعني وجهها، وقالت: يا رسول الله، وتحتلم المرأة؟ قال: نعم، تربت يمينك، فبم يشبهها ولدها». «صحيح البخاري» (١ / ٣٨).

[١] - ١٢٤٧ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: أخبرنا أبو معاوية، عن

أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعود، فمات بالليل، فدفنوه ليلاً، فلما أصبح أخبروه، فقال: ما منعكم أن تعلموني؟ قالوا: كان الليل فكرهنا، وكانت ظلمة أن نشق عليك. فأتى قبره فصلى عليه». «صحيح البخاري» (٢ / ٧٣).



✽ **الموضع الثاني: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا سفيان بن عيينة:**

◀ **المتعين:** محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي (ت ٢٢٥).

◀ **وشيوخه:** سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون، أبو محمد، الهلالي

مولا هم، الكوفي، ثم المكي (ت ١٩٨).

ويظهر أنه ابن سلام؛ لأنه من أثبت المحدثين ملازمة لابن عيينة في روايات

البخاري، وقد ارتفع الإجماع عنه بتعيين البخاري له صراحة في الأدب المفرد عند

سوقه لذات المتون المخرجة في الصحيح؛ مما يقطع بأن محمداً المهمل في عوالي ابن عينة هو البيكندي يقيناً.

[٢] - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام، قال: حدثنا سفيان

بن عينة، عن ابن أبي نجيح، سمع عبيد الله بن عامر يحدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص يبلغ به النبي ﷺ مثله. «الأدب المفرد - ت عبد الباقي» (ص ١٣٠).

[٢] - ٢٤٣ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد قال: أخبرنا سفيان بن

عينة، عن أبي حازم: سمع سهل بن سعد الساعدي، وسأله الناس، وما بيني وبينه أحد: «بأي شيء دووي جرح النبي ﷺ؟ فقال: ما بقي أحد أعلم به مني، كان علي يجيء بترسه فيه ماء، وفاطمة تغسل عن وجهه الدم، فأخذ حصير فأحرق، فحشي به جرحه». «صحيح البخاري» (١/ ٥٨).



❁ الموضع الثالث: إذا قال البخاري: حدثنا محمد أخبرنا عبدة؛

❁ المتعين: محمد ابن سلام بن الفرّج البيكندي.

❁ وشيخه: عبدة بن سليمان الكلابي (أبو محمد الكوفي، ت ١٨٦هـ)،

وأكثر عنه ابن سلام البيكندي.

ويظهر أنه محمد ابن سلام لورود اسمه صريحاً في أول موارد هذا الإسناد في كتاب الإيمان، حيث يروي عنه البخاري مادة علمية غزيرة تدور غالباً على أحاديث هشام بن عروة. وقد تأكد هذا التعيين بالمقابلة مع رواياته في الأدب المفرد والتاريخ الكبير، مع انتفاء الاختصاص بغيره من المحدثين في هذه الطبقة عند البخاري.

وفي رقم (٤١١٥). قال البخاري: حدثنا محمد: أخبرنا الفزاري وعبد. وهنا قرينة إضافية قوية؛ فابن سلام مشهور بالجمع بين الشيوخ (الفزاري وعبد)، وهذا النمط من الجمع هو سمة بارزة في رحلة ابن سلام الحديثية، مما يعزز أن محمداً المهمل هو البيكندي صاحب هذه الرحلة الواسعة.

وعبد بن سليمان كوفي نزل بالمراطة، وابن سلام كان يتبع هؤلاء الزهاد والعلماء في رحلاته. والسر في تعيينه هنا هو أن محمد بن سلام يسوق حديث عبد بلفظ الإخبار، بينما (محمد بن المثنى الزمن) - إذا روى عنه - فإنه يلتزم لفظ (حدثنا)، فصارت الصيغة ميزاناً للتمييز.

[٣] - ٢٠ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا

عبد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون، قالوا: إنا لسنا كهيتك يا رسول الله، إن الله قد

غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فيغضب حتى يعرف الغضب في وجهه، ثم يقول: إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا». «صحيح البخاري» (١٣ / ١).

[٣] - ٤٣٤ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد قال: أخبرنا عبدة، عن

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: «أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة يقال لها مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول الله ﷺ: أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح، أو الرجل الصالح، بنوا على قبره مسجدا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله». «صحيح البخاري» (٩٤ / ١).



✽ الموضع الرابع: وإذا قال البخاري حدثنا محمد، [أخبرنا] عبد الوهاب.

◀ المتعين: محمد ابن سلام البيكندي.

◀ وشيخه: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم

بن أبي العاص (ت ١٩٤ هـ).

ويظهر بأنه ابن سلام في أحاديث؛ والقرينة الكاشفة التزامه لفظ (أخبرنا عبد

الوهاب)، وهو ما صرح به البخاري في أول مروياته (رقم ٥٦٨).

فرّق البخاري بين مبهمات ابن سلام، وابن المثني: بـ (صيغة الأداء)؛ فلفظ (أخبرنا) علامة لـ ابن سلام، ولفظ (حدثنا) أمانة لـ الزمن؛ وما دون ذلك قيده المصنف بالتعيين الصريح.

[٤] - ٥٦٨ - (الموضع المصرخ له) حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا

عبد الوهاب الثقفي، قال: حدثنا خالد الحذاء، عن أبي المنهال، عن أبي برزة: أن رسول الله ﷺ «كان يكره النوم قبل العشاء، والحديث بعدها». «صحيح البخاري» (١ / ١١٨).

[٤] - ٦٠٦ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد، قال: أخبرنا عبد الوهاب،

قال: أخبرنا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك قال: «لما كثر الناس، قال: ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه، فذكروا أن يوروا نارا، أو يضربوا ناقوسا، فأمر بلال أن يشفع الأذان، وأن يوتر الإقامة». «صحيح البخاري» (١ / ١٢٥).



❖ الموضوع الخامس: وإذا قال البخاري، حدثني محمد: أخبرنا أبو

خالد الأحمر:

◀ المتعين: محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي (ت ٢٢٥هـ)

◀ وشيخه: سليمان بن حيان، الأحمر، أبو خالد، الأزدي، الكوفي، الجعفري،

الأحمر، شامي الأصل (ت ١٨٩هـ).

والقول بأن محمدا هنا هو الذهلي هو عدول عن القرائن الظاهرة، والمتعين

هو البيكندي لعل قاطعة:

أولاً: قرينة التصريح في الأدب المفرد؛ وهي الحجة القاضية، فقد أخرج

البخاري في الأدب المفرد الموضوع رقم (١١٣٩) نفس السند عن أبي خالد الأحمر

عن حميد عن أنس وصرح باسم شيخه فقال: حدثنا محمد بن سلام. والقاعدة

تقتضي حمل الماهل في الصحيح على المصريح به في سائر كتب المصنف عند اتحاد

الشيخ والمتن والمخرج.

ثانياً: قرينة صيغة الأداء؛ فقد جاء في الموضوع رقم ١٩٧٣ من الصحيح:

أخبرنا أبو خالد الأحمر. وهذه الصيغة أخبرنا هي الجادة المعروفة لمحمد بن سلام

البيكندي في روايته عن أبي خالد الأحمر، والبخاري شديد العناية بحكاية صيغ

الأداء كما سمعها من شيوخه، مما يعزز أن الوسطة هنا هو البيكندي.

ثالثا: الاختصاص والطبقة؛ فمحمد بن سلام البيكندي من كبار شيوخ البخاري الأثبات الذين أكثر عنهم جدا، وله اختصاص واسع بحديث الكوفيين كأبي خالد الأحمر، بينما الذهلي النيسابوري وإن أدرك الطبقة، إلا أن البخاري لم يثبت عنه التصريح به في مثل هذا المخرج الكوفي مع وجود رفيقه وشيخه البيكندي.

[٥] - «١١٣٩ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام قال:

أخبرنا أبو خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس: أتانا رسول الله ﷺ ونحن صبيان، فسلم علينا، وأرسلني في حاجة، وجلس في الطريق ينتظري حتى رجعت إليه، قال: فأبطأت على أم سليم، فقالت: ما حبسك؟ فقلت: بعثني النبي ﷺ في حاجة، قالت: ما هي؟ قلت: إنها سر، قالت: فاحفظ سر رسول الله ﷺ». «الأدب المفرد - ت عبد الباقي» (ص ٣٨٩).

[٥] - «١٩٧٣ - (الموضع المبهم) حدثني محمد: أخبرنا أبو خالد

الأحمر: أخبرنا حميد قال «سألت أنسا ﷺ، عن صيام النبي ﷺ فقال: ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما إلا رأيته، ولا مفطرا إلا رأيته، ولا من الليل قائما إلا رأيته، ولا نائما إلا رأيته، ولا مسست خزة ولا حريرة ألين من كف رسول الله ﷺ، ولا شمتت مسكة ولا عبيرة أطيب رائحة من رائحة رسول الله ﷺ». «صحيح البخاري» (٣ / ٣٩).

✽ الموضوع السادس: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا مغل

ابن يزيد:

◀ المتعين: ابن سلام البيكندي، أبو عبد الله (٢٢٥هـ).

وشخيه: مغل ابن يزيد: أبو يحيى، القرشي، الحرائي، مولى بني مروان، الجزري

(ت: ١٩٣هـ).

ينفرد به ابن سلام في عوالي نسخة ابن جريج، وقد تعين بالاستقراء لتصريح البخاري به في موضع الاستئذان (رقم ٢٠٦٢)، ولأنه المختص برحلته إلى مغل من بين المحدثين.

[٦] - ٢٠٦٢ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام: أخبرنا

مغل بن يزيد: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء، عن عبيد بن عمير: «أن أبا موسى الأشعري: استأذن على عمر بن الخطاب ﷺ فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولاً، فرجع أبو موسى، ففرغ عمر فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس، ائذنوا له...». يعني «صحيح البخاري» (٣ / ٥٥).

[٦] - ٩١١ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد قال: أخبرنا مغل بن يزيد

قال: أخبرنا ابن جريج قال: سمعت نافعاً يقول: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: «نهي النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه». قلت لنافع: الجمعة؟ قال: الجمعة وغيرها. «صحيح البخاري» (٢ / ٨).

•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

✽ **الموضع السابع: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا أبو تميلة**

يحيى بن واضح.

◀ **المتعين:** محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي.

◀ **وشيوخه:** يحيى بن واضح، أبو تميلة، الحافظ، الأنصاري مولاها، المروزي،

الحافظ، من أهل مرو (ت ٢٠٠هـ).

ويظهر أنه محمد بن سلام البيكندي، بدليل نصّ البخاري على نسبته في

«الأدب المفرد» (رقم ١٠٧٦) في ذات السند والطبقة. وهذا التعيين يحسم الإبهام

لصالح شيخ البخاري المباشر وابن بلدّه، ويقطع الطريق على من توهم غيره.

[٧] - (الموضع المصرح به) حدثنا ابن سلام قال: أخبرنا يحيى بن

واضح، عن ابن إسحاق، مثله. وزاد: سمعت النبي ﷺ» «الأدب المفرد - ت عبد

الباقي» (ص ٣٧٧).

[٧] - ٩٨٦ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد، قال: أخبرنا أبو تميلة يحيى

بن واضح، عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن جابر قال: «كان

النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق». «صحيح البخاري» (٢ / ٢٣).



❖ الموضوع الثامن: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد عن عبد الأعلى

بن عبد الأعلى:

◀ المتعين: محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي.

◀ وشيخه: عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد، أبو همام القرشي،

البصري، الشامي (ت ١٨٤هـ).

ويظهر أنه محمد بن سلام البيكندي، بدليل نصّ البخاري على نسبته في «الأدب المفرد» (رقم ٩٣) في ذات الطبقة والسند. وهذا التعيين يحسم الإبهام لصالح شيخ البخاري المباشر وابن بلدّه، ويقطع الطريق على غيره.

[٨] - ٩٣ - (الموضوع المتعين به) حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا

عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي، عن داود بن أبي هند، عن عامر، أن النعمان بن بشير حدثه، أن أباه انطلق به إلى رسول الله ﷺ يحمله فقال: يا رسول الله، إني أشهدك أني قد نحلّ النعمان كذا وكذا، فقال: «أكل ولدك نحلّ؟» قال: لا، قال: «فأشهد غيري»، ... «الأدب المفرد - ت عبد الباقي» (ص ٤٧).

[٨] - ١٧٠٦ - (الموضوع المهمل) حدثنا محمد: أخبرنا عبد الأعلى بن

عبد الأعلى، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن أبي هريرة ؓ: «أن نبي الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة، قال: اركبها، قال: إنها بدنة، قال: اركبها،

•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

قال: فلقد رأيته راكبها، يسير النبي ﷺ، والنعل في عنقها» تابعه محمد بن بشار.
حدثنا عثمان بن عمر: أخبرنا علي بن المبارك، عن يحيى، عن عكرمة، عن أبي
هريرة ؓ، عن النبي ﷺ. «صحيح البخاري» (١٧٠/٢).



✽ **الموضع التاسع: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا محمد بن**

فضيل بن غزوان:

◀ **المتعين:** محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي.

◀ **وشيوخه:** محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير، الحافظ، الضبي مولاهم،
الكوفي (ت ١٩٤هـ).

ويظهر أنه ابن سلام في مرويات ابن فضيل (كحديث القباب في الاعتكاف)،
والقرينة في ذلك تصريح البخاري به في الأدب المفرد وخلق أفعال العباد بذات
السند، مع ملازمته لفظ (أخبرنا) الذي بات سمةً لتعيينه عند الإبهام.

[٩] - ٢٤٥ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا

محمد بن فضيل بن غزوان، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول
الله ﷺ: «علموا ويسروا ولا تعسروا، وإذا غضب أحدكم فليسكت»، «الأدب

المفرد - ت عبد الباقي» (ص ٩٥).

[٩] - ٢٠٤١ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد، أخبرنا محمد بن فضيل

بن غزوان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها

قالت: «كان رسول الله ﷺ يعتكف في كل رمضان، وإذا صلى الغداة دخل

مكانه الذي اعتكف فيه..» «صحيح البخاري» (٣ / ٥١).



❁ الموضع العاشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا جرير:

❧ المتعين: محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي.

❧ وشيخه: أبو عبد الله، جرير بن عبد الحميد بن قرط، الكوفي، القرشي،

الوراق (ت: ١٨٨ هـ).

استدراك على الشراح: تعيين محمد بن سلام في حديث جابر (٢٣٨٥)

من المواضع التي اضطربت فيها أنظار الشراح، الموضع رقم (٢٣٨٥) في

«الصحيح»، حيث ورد مهملاً: (حدثنا محمد، أخبرنا جرير، عن المغيرة...).

فذهب بعضهم إلى أنه «محمد بن يوسف الفريابي»، والتحقيق السندي الذي

أجريناه يثبت أنه محمد بن سلام البيكندي، وذلك لعدة قرائن:

قرينة الأدب المفرد: لقد صرح الإمام البخاري في كتابه «الأدب المفرد»

(ص ٢٠) بنفس الإسناد تماماً وبذات السلسلة الصوتية، فقال: (حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا جرير، عن عبد الملك بن عمير...) . فاتحاد الشيخ (جرير بن عبد الحميد) مع التلميذ (البخاري) في «الأدب المفرد» يرفع الإبهام عن «محمد» في الصحيح.

الملازمة والاختصاص: جرير بن عبد الحميد الضبي هو من كبار شيوخ

البيكندي، وملازمته له في أحاديث الأدب والرقاق أشهر من أن تُنكر، بينما الفريابي - وإن كان من طبقة شيوخ البخاري - إلا أن قرينة التصريح في «الأدب المفرد» تمنع من حمل الإبهام عليه.

تباين الطبقات: توفي الفريابي عام ٢١٢ هـ، بينما توفي البيكندي عام ٢٢٥

هـ، والبخاري في هذا السياق يروي عن طالت ملازمتهم له من شيوخ بلده في الأصول التي صنفها قديماً.

النتيجة: إن تعيين الشراح للفريابي في هذا الموضع هو عدول عن «المصرح

به» في كتب المصنف الأخرى، مما يؤكد مرة أخرى أن إهمال البخاري لـ «محمد بن سلام» كان اتكالاً على شهرة المخرج وتصريحه به في محاضر علمية أخرى.

[١٠] - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا جرير،

عن عبد الملك بن عمير، عن ورا، كاتب المغيرة بن شعبة، قال: كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إلي بما سمعت من رسول الله ﷺ. قال ورا: فأملى علي وكتبت بيدي: إني سمعته ينهى عن كثرة السؤال، وإضاعة المال، وعن قيل وقال». «الأدب المفرد - ت عبد الباقي» (ص ٢٠).

[١٠] - ٢٣٨٥ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: أخبرنا جرير، عن

المغيرة، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «غزوت مع النبي ﷺ قال: كيف ترى بعيرك، أتبيعنيه، قلت: نعم، فبعته إياه، فلما قدم المدينة، غدوت إليه بالبعير، فأعطاني ثمنه». «صحيح البخاري» (٣ / ١١٥).



❖ الموضع الحادي عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا وكيع.

❖ المتعين: محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي.

❖ وشيخه: أبو سفيان: وكيع بن الجراح بن مليح، الرؤاسي، النيسابوري،

الكوفي (ت: ١٩٨ هـ).

ويظهر أنه ابن سلام في عوالي وكيع (كحديث الصحيفة، وحديث ذي

الحليفة)، والقرينة هي تصريح البخاري به في مواضع الاستفتاح (رقم ١١١)،

وملازمته لـ (أخبرنا وكيع)؛ وهو مذهب ابن سلام في الرواية عنه، خلافاً لغيره من (المحدثين) الذين يغلب عليهم لفظ التحديث.

وقد خالف بعضهم فظنه (محمد بن مقاتل المروزي)، ولكن يُردُّ عليهم بأن ابن مقاتل وإن كان مروزيًا كابن سلام، إلا أن البخاري إذا أطلق (محمد) عن (وكيع) بلفظ (أخبرنا) فمراده البيهقي يقيناً لاتصال مذهبه به وتصريحه باسمه في مواضع الفصل.

[١١] - ١١١ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام قال:

أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة قال: «قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر». «صحيح البخاري» (١/ ٣٣).

[١١] - ٢٥٠٧ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: أخبرنا وكيع، عن

سفيان، عن أبيه، عن عباية بن رفاع، عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة من تهامة، فأصبنا غنما وإبلًا، فعجل القوم فأغلوا بها القدور، فجاء رسول الله ﷺ فأمر بها فأكفنت،...». «صحيح البخاري» (١٤٢/٣).



❖ الموضع الثاني عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا أحمد

بن بشير أبو بكر:

❖ المتعين: محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي الحافظ (٢٢٥هـ).

❖ وشيخه: أحمد بن بشير أبو بكر: أحمد بن بشير، القرشي، المخزومي،

الكوفي، الشيباني (ت: ١٩٧هـ).

ويظهر أنه ابن سلام في مرويات (أحمد بن بشير)، والقرينة تصريح البخاري به في «الأدب المفرد» (رقم ٨) وفي «خلق أفعال العباد»، مع ملازمته لفظ (أخبرنا أحمد بن بشير) كعاداته في مرويات الكوفيين العالية.

وأحمد بن بشير هو صاحب (نسخة مسعر بن كدام)، وابن سلام من أعنى الناس يجمع عوالي الكوفيين وتصحيح نسخهم، بينما يندر أن تجد لغيره من (المحدثين) رواية مبهمة عن ابن بشير في الصحيح بهذا السياق.

[١٢] - ٥٤٤٣ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام: أخبرنا

أحمد بن بشير أبو بكر: أخبرنا هاشم بن هاشم قال: أخبرني عامر بن سعد قال: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من اصطبح بسبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر)». «صحيح البخاري» (٥/ ٢١٧٩).

[١٢] - ٥٧٧٩ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد أخبرنا أحمد بن بشير

أبو بكر: أخبرنا هاشم بن هاشم قال: أخبرني عامر بن سعد قال: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اصطبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر». «صحيح البخاري» (١٤٠ / ٧).



✽ الموضع الثالث عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد: حدثنا

إسماعيل بن جعفر:

◀ **المتعين:** محمد بن سلام بن الفرّج، السلمي مولا هم، البخاري، البيكندي.

◀ **وشيوخه:** إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير (ت ١٨٠هـ).

ويظهر أنه ابن سلام ففي مرويات إسماعيل بن جعفر (كحديث وليمة صفية، وحديث اللقطة)؛ والقرينة النصية تصريح البخاري باسمه في (رقم ٥١٥٩)، مع ملازمته لهذا السند في مواضع أخرى من الصحيح.

[١٣] - ٥١٥٩ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن سلام أخبرنا

إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس قال: «أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثاً يبنى عليه بصفية بنت حيي، فدعوت المسلمين إلى وليمته،...». «صحيح البخاري» (٢١ / ٧).

[١٣] - ٦١١٢ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: حدثنا إسماعيل بن

جعفر: أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد مولى المنبعت، عن زيد بن خالد الجهني «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة، فقال: عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استنق بها، فإن جاء ركامها فأدها إليه،». «صحيح البخاري» (٢٧ / ٨).

✽ الموضع الرابع عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا أبو الأحوص:

◀ **المتعين:** محمد بن سلام بن الفرج البيكندي الحافظ (ت ٢٢٥هـ).
أبو الأحوص: سلام بن سليم، الحافظ، الحنفي مولاهم، الكوفي (ت ١٧٩هـ).
 ويستدل على ذلك بمواضع صرح فيها البخاري بالنسب كما في الحديث رقم (١٠٨١) حيث قال حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا أبو الأحوص عن الأشعث في أثر القيام للصلاة عند سماع الصارخ.

بينما جاء مهبلًا في الحديث رقم (٦٦٤٠) حيث قال حدثنا محمد حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب في حديث مناديل سعد في الجنة.
 وبهذا يتبين أن محمدًا المهمل هنا ليس هو محمد بن يحيى الذهلي كما قد يتوهم البعض بل هو البيكندي بقرينة ملازمته لأبي الأحوص وتصريح البخاري به

في مواضع أخرى من الصحيح.

[١٤] ١٠٨١ - (الموضع المصحح به) حدثنا محمد بن سلام قال:

أخبرنا أبو الأحوص، عن الأشعث قال: إذا سمع الصارخ قام فصلى.». «صحيح البخاري» (١ / ٣٨١).

[١٤] ٦٦٤٠ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد، حدثنا أبو الأحوص،

عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب قال: «أهدي إلى النبي ﷺ سرقة من حرير، فجعل الناس يتداولونها بينهم ويعجبون من حسنها ولينها، فقال رسول الله ﷺ: أتعجبون منها قالوا: نعم يا رسول الله، قال: والذي نفسي بيده، لمناديل سعد في الجنة خير منها» لم يقل شعبة وإسرائيل: عن أبي إسحاق والذي نفسي بيده. «صحيح البخاري» (٨ / ١٣١).



✽ **الموضع الخامس عشر: إذا قال البخاري: حدثني محمد: أخبرنا**

عتاب بن بشير:

أبو عبد الله، محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي البخاري، توفي سنة ٢٢٥ هـ.

وعتاب بن بشير الجزري توفي سنة ٢٠٠ هـ تقريباً.

والذي يظهر هو البيكندي لقرائن في ذات الموضوع من الصحيح:

أولاً: قرينة التفسير اللغوي؛ وهي العمدة هنا، فقله في آخر الحديث (يريد الكست يعني القسط قال وهي لغة) هي بصمة علمية ظاهرة لمحمد بن سلام البيكندي؛ فقد عرف بشغفه ببيان غريب الألفاظ وضبط اللغات وشرح المتون، والبخاري يسوق هذه التفسيرات اللغوية عن البيكندي في مواضع كثيرة من صحيحه، مما يقطع بأن محمدا المهمل هنا هو صاحب هذه الفائدة اللغوية.

ثانياً: قرينة صيغة الأداء عند التحويل؛ فقد استخدم البخاري حرف (ح) لتحويل الإسناد، وجاءت صيغة الأداء (أخبرنا عتاب بن بشير)، والبيكندي من أثبات أصحاب عتاب، وهو يلتزم صيغة (أخبرنا) في مروياته التي تتضمن مذكرات لغوية أو فوائد زائدة، وهو ما يطابق سياق هذا الحديث في الصحيح. ثالثاً: قرينة الاختصاص؛ فمحمد بن سلام البيكندي هو الواسطة المشهورة عند البخاري في أحاديث عتاب بن بشير التي تتضمن فوائد في الطب والآداب، وحمل المهمل على صاحب الاختصاص والفوائد المتينة هو مقتضى الصنعة عند البخاري.

وهذه الفوائد اللغوية هي من خصائص رحلة ابن سلام، بينما الذهلي رحلته رحلة طرق ومتون لا لغات وغريب.

[١٥] ٧٣٤٧ - (الموضع المصحح به) حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب،

عن الزهري (ح). حدثني محمد بن سلام، أخبرنا عتاب بن بشير، عن إسحاق،

عن الزهري: أخبرني علي بن حسين: أن حسين بن علي عليه السلام أخبره: أن

علي بن أبي طالب قال: «إن رسول الله ﷺ طرده وفاطمة عليها السلام بنت

رسول الله ﷺ، فقال لهم: ألا تصلون؟ ... «صحيح البخاري» (٩ / ١٠٦).

[١٥] ٥٧١٨ - (الموضع المهمل) حدثني محمد: أخبرنا عتاب بن بشير،

عن إسحاق، عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن أم قيس بنت

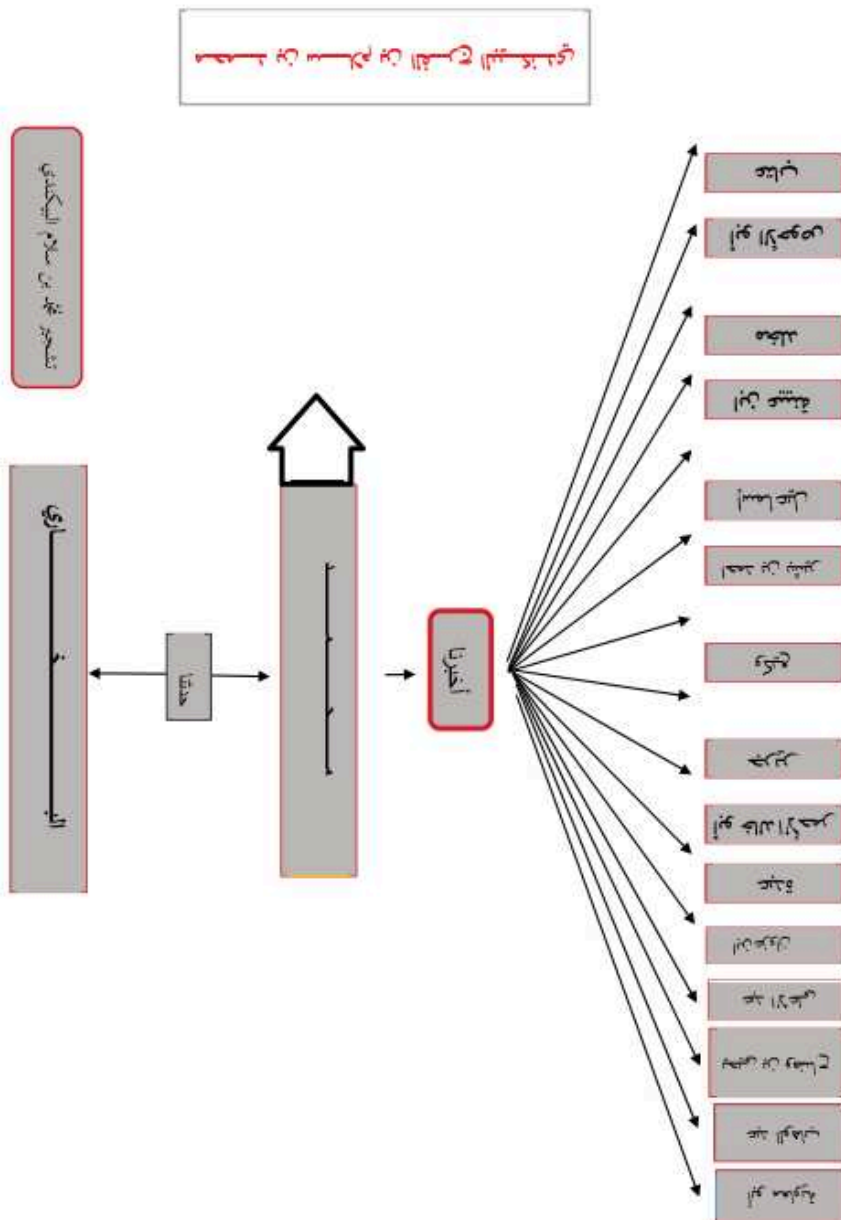
محسن وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن رسول الله ﷺ وهي أخت

عكاشة بن محسن أخبرته «أنها أتت رسول الله ﷺ بابن لها قد علقت عليه من

العذرة، فقال: اتقوا الله على ما تدغرون أولادكم بهذه الأعلاق عليكم بهذا العود

الهندي فإن فيه سبعة أشفية منها ذات الجنب» «صحيح البخاري» (٧ / ١٢٨):





٢- محمد بن خالد [٥ أحاديث]

[حديثان، قال: حدثنا محمد. وثلاث أحاديث، قال: حدثنا محمد بن خالد]

قالوا المتعين: محمد بن يحيى الذهلي. علمًا أن بعضها لم تكن من روايته.
والذي ظهر لي هو: محمد بن خالد بن خلي الحمصي.

تنبيه منهجي: ثبت بالاستقراء أن البخاري يعتمد على بيت آل خلي (خالد وابنه محمد) في ضبط أصول حديث أهل الشام والجزيرة (حمص، حران، دمشق). فإذا قال البخاري محمد أو محمد بن خالد عن شيخ شامي أو جزري، انصرف التعيين حقيقةً إلى محمد بن خالد بن خلي الحمصي، ولا وجه للعدول عنه إلى الذهلي (نسبة لجده) إلا بتكلف، فالحقيقة مقدمة على المجاز.

✽ **الموضع السادس عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا**

يحيى بن صالح:

◀ **المتعين:** هو محمد بن خالد بن خلي الحمصي الكلاعي ت ٢٧٠هـ.

◀ **وشيوخه:** أبو زكريا: يحيى بن صالح، الحافظ. أبو زكريا، ويقال: أبو صالح،

أبو عثمان. الوحاظي، الشامي، الدمشقي، ويقال: الحمصي، الحافظ. (١٣٧هـ -

٢٢٢هـ).

بيان القرينة والترجيح: يظهر أنه ابن خلي هنا لكونه صاحب الدار والأحق بضبط أصول بلديه يحيى بن صالح الوحاظي، والبخاري في مرويات الشام العالية يميل للاعتماد على أثبات الإقليم وملازميهم. وإهمال النسبة هنا هو إهمال استغناء بقرينة تصريحه باسمه واسم أبيه في المواضع القرينة (١٨ و ١٩)، مما يقطع بأن محمدا هذا هو رفيق رحلة البخاري وابن شيخه خالد بن خلي، وليس غريباً عن المخرج كغيره.

نقد دعوى الشراح: وإن حمل هذا الموضوع على الذهلي لمجرد وجود الحديث في الزهريات هو تعطيل للقرائن الجغرافية والمخطوطة. فالبخاري أتم كتابه قبل الفتنة، مما ينفي الحاجة لإيهام الذهلي تقية، بينما استقام السند بابن خلي الذي يجمع بين اتحاد الموطن ورفقة الطلب، وهو المحمل الذي يرفع التكلف عن صنيع المصنف في إهمال شيوخه البلديين.

[١٦] - ١٨٠٩ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد قال: حدثنا يحيى بن

صالح: حدثنا معاوية بن سلام: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة قال: قال ابن عباس رضي الله عنه: «قد أحصر رسول الله ﷺ، فحلق رأسه، وجامع نساءه، ونحر هديه، حتى اعتمر عاما قابلا». «صحيح البخاري» (٩ / ٣).



✽ الموضوع السابع عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا

النفيلي

◀ **المتعين:** هو محمد بن خالد بن خلي الحمصي الكلاعي ت ٢٧٠هـ.

◀ **وشيوخه:** أبو جعفر: عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بن زراع بن علي،

النفيلي، القضاء، الحارثي، الحافظ، النهدي (٢٣٤ هـ).

بيان القرينة والترجيح: ويظهر أنه ابن خلي هنا بقرينة الملازمة المكانية والطبقة، فهو الأقرب لضبط حديث النفيلي الحارثي ضمن جادة أهل الشام والجزيرة. ويشهد لهذا الترجيح قول أبي علي الغساني بأن محمدا الذي توصل به البخاري إلى النفيلي قد تباين في مواضع من الكتاب، وهذا التباين يكسر احتكار الذهلي لهذا الإسناد ويفتح الباب لتعيين ابن خلي بصفته القنطرة الشامية الموثوقة التي يعتمد عليها البخاري في مرويات هذا الإقليم.

نقد دعوى الشراح: وإطباق الشراح على الذهلي في هذا الموضوع هو غلبة ظن خالفها الحقائق المخطوطة، حيث ثبت في نسخة أبي محمد عن أبي أحمد سقوط الواسطة تماماً، مما يدل على أن محمدا من الأقران الذين قاربوا المصنف في السن والرحلة كابن خلي، ولو كان الإمام الذهلي بشهرته وجلالته لما وقع هذا الاضطراب في النسخ العتيقة. فالحق أن محمدا هو ابن خلي، وإهماله هو إهمال

شهرة وملازمة تليق برفيق الدرب وابن الشيخ.

[١٧] - ٤٥٤٥ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: حدثنا النفيلي:

حدثنا مسكين، عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن مروان الأصفر، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وهو ابن عمر: «أنا قد نسخت: { وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه } الآية». «صحيح البخاري» (٦ / ٣٣).



✽ الموضع الثامن عشر: وإذا قال البخاري: حدثني محمد بن خالد:

حدثنا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي:

◀ المتعين: محمد بن خالد بن خلي الحمصي، الكلاعي، أبو الحسين، ثقة،

ت: ٢٧٠ هـ.

◀ وشيخه: أبو عبد الله محمد بن وهب بن عطية، ويقال: محمد بن وهب

بن سعيد بن عطية بن معبد السلمي، الدمشقي (تاريخ الوفاة: بعد ٢٦٠ هـ).

رحل إلى مصر.

والبخاري حدث عن خالد بن خلي والد محمد بن خالد بن خلي في الصحيح.

يعتمد هذا الترجيح على جادة البخاري في الاستيثاق لمرويات أهل الشام عبر

بيوتات العلم المعروفة هناك، فمحمد بن خالد هو ابن شيخ البخاري خالد بن خلي، وروايته هنا عن محمد بن وهب الدمشقي هي رواية أقران لكون الدمشقي توفي بعد البخاري (بعد سنة ٢٦٠هـ). فعدول البخاري عن المشافهة والرواية بواسطة ابن خلي يدل على اعتماده لأصول هذا البيت الحمصي في ضبط حديث أهل إقليمهم، وهو مسلك صناعي يرفع من قيمة الضبط والتحقيق في النسخة الشامية التي يملكها آل خلي.

نقد دعوى الشراح: وإن تعيين الشراح لمحمد بن خالد بالذهلي منسوباً لجده هو قول ترفضه المعطيات الزمنية والجغرافية لهذا السند؛ إذ لا يترجح أن يروي البخاري عن قرينه الذهلي عن قرين آخر وهو الدمشقي بلقب مجهول في إسناد شامي خالص. بل الصواب هو حمل الاسم على مقتضى الحقيقة لا المجاز، فابن خلي هو صاحب المخرج وهو الذي صرح البخاري بالرواية عن أبيه في مواضع أخرى من الصحيح، مما يقطع بأن هذه الوساطة هي واسطة اختيار وتحقيق لأصول حمصية أصيلة، وليست واسطة ضرورة أو تدليس كما توهم المتأخرون.

[١٨] - ٧٨ - حدثنا أبو القاسم خالد بن خلي قال: حدثنا محمد

بن حرب قال: قال الأوزاعي: أخبرنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس: «أنه تمارى هو والحر بن قيس بن حصن الفزاري في

صاحب موسى، فمر بهما أبي بن كعب، فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيه، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر شأنه؟ فقال أبي: نعم». «صحيح البخاري» (١/ ٢٦).

[١٨] - ٦٩٩٦ - حدثنا خالد بن خلي، حدثنا محمد بن حرب، حدثني الزبيدي، عن الزهري: قال أبو سلمة: قال أبو قتادة ؓ: قال النبي ﷺ: «من رأي فقد رأى الحق». «صحيح البخاري» (٩/ ٣٣).

[١٨] - ٥٧٣٩ - حدثني محمد بن خالد: حدثنا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي: حدثنا محمد بن حرب: حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي: أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير، عن زينب ابنة أبي سلمة، عن أم سلمة ؓ، «أن النبي ﷺ رأى في بيتها جارية في وجهها سفة، فقال: استرقوا لها فإن بها النظرة»، وقال عقيل عن الزهري: أخبرني عروة عن النبي ﷺ تابعه عبد الله بن سالم عن الزبيدي. «صحيح البخاري» (٧/ ١٣٢).



✽ الموضع التاسع عشرة: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن خالد،

حدثنا محمد بن موسى بن أعين:

فهو: محمد بن خالد بن خلي الحمصي، الكلاعي، أبو الحسين، ثقة، ت:

أبو يحيى: محمد بن موسى بن أعين الجزري، أبو يحيى الحراني (ت: ٢٢٣هـ).
حران: قرية في سوريا تبع معرة النعمان جنوب إدلب. روى عنه: محمد بن يحيى بن
يحيى، وخالد بن خلي وغيرهم ذكره بن حبان في الثقات وقال مات سنة ثلاث
وعشرين ومائتين.

ويظهر أنه ابن خلي هنا بقرينة الاختصاص الأسري وائتلاف المخرج؛ فخالد
بن خلي (والد الراوي) من المحدثين عن محمد بن موسى بن أعين الجزري، ورواية
الابن عن شيخ أبيه هي من أوثق الأسانيد التي يعتمد عليها البخاري في «الصحيح»
ليقينه بضبط الأصول وتوارثها في البيت الواحد. وتؤكد هذه القرينة باتحاد الموطن
بين حمص وحران، مما يجعل ابن خلي الحمصي هو الملازم المباشر والأعرف بحديث
إقليمه من غيره من الأقران الرحالة.

نقد دعوى الشراح: وإن القول بأن محمداً هنا هو الذهلي يفتقر للبيئة
الإسنادية؛ إذ لا مسوغ للعدول عن الحقيقة (اسم ابن خلي الصريح) إلى المجاز
(نسبة الذهلي لجدّه) في سند شامي جزري خالص. والذهلي وإن شارك في
الطبقة إلا أنه غريب عن هذا الاختصاص المكاني والأسري، بينما تجتمع في ابن
خلي مزية «الرحلة والدار»؛ فقد رحل إلى مصر وجمع أصول هذا السند (المصري
المخرج) ولقي فيه شيخ أبيه، فاجتمع له عالي السماع مع ضبط الكتاب.

[١٩] - ١٩٥٢ - حدثنا محمد بن خالد: حدثنا محمد بن موسى بن

أعين: حدثنا أبي، عن عمرو بن الحارث، عن عبيد الله بن أبي جعفر: أن محمد بن جعفر حدثه عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه». «صحيح البخاري» (٣ / ٣٥).



✽ الموضع العشرون: وإذا قال البخاري، حدثني محمد، حدثنا أحمد

بن أبي شعيب، حدثنا موسى بن أعين:

◀ المتعين: محمد بن خالد بن خلي الحمصي.

◀ وشيخه: أحمد بن عبد الله بن مسلم: أبي شعيب، أبو الحسن، الحراني،

القرشي مولا هم (ت ٢٣١هـ)

ويظهر أنه ابن خلي هنا بقرينة الاختصاص المكاني والملازمة، فال خلي (خالد وابنه محمد) هم أخص الناس بحديث أهل حران لقربها من حمص. وأحمد بن أبي شعيب حراني سكن مصر، وابن خلي الحمصي رحالة معروف جمع بين حديث إقليمه (الشام) وحديث رحلته (مصر)، مما يجعله القنطرة الطبيعية للبخاري في الوصول لحديث ابن أبي شعيب. وهذا التعيين يحقق الاتساق المنهجي مع المواضع السابقة (١٨ و ١٩) التي ثبت فيها اعتماد البخاري على ابن خلي في

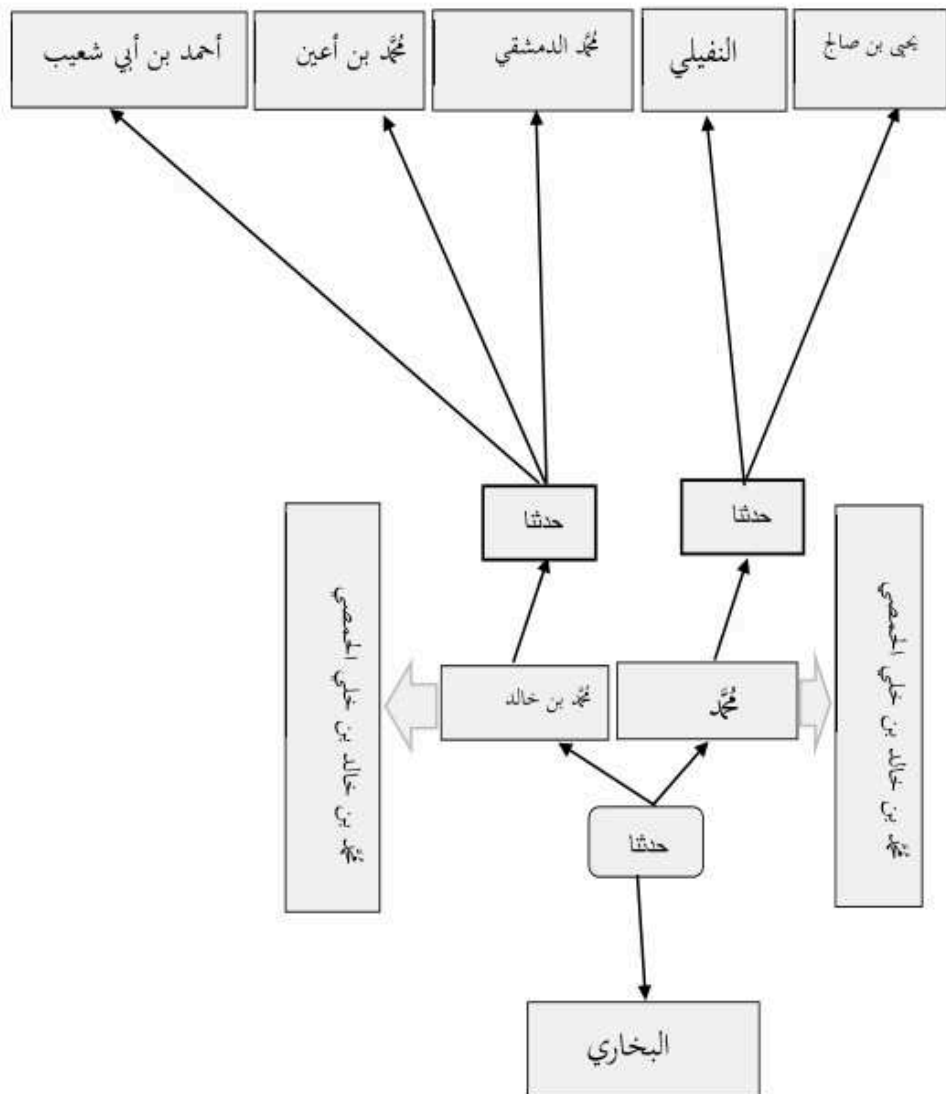
مرويات هذا المخرج.

نقد دعوى الشراح: وإن تصريح ابن ماجه بالذهلي في هذا الحديث لا يلزم البخاري في صحيحه؛ فابن ماجه يروي عن الذهلي بصفته إمام عصره، أما البخاري فإنه يطلب «علو المخرج» ويقدم صاحب الدار والأصل (ابن خلي الحمصي) لكونه أعرف بحديث أهل جهته من الذهلي النيسابوري.

[٢٠] ٤٦٧٧ - حدثني محمد، حدثنا أحمد بن أبي شعيب، حدثنا

موسى بن أعين، حدثنا إسحاق بن راشد: أن الزهري حدثه قال: أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه قال: سمعت أبي كعب بن مالك، وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم: «أنه لم يتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة غزاها قط غير غزوتين: غزوة العسرة وغزوة بدر، قال: فأجمعت صدق رسول الله ﷺ ضحى، وكان قلما يقدم من سفر سافره إلا ضحى.





٣- محمد بن الله ابن نمير [٥ أحاديث]

(٢) حديث: حدثنا محمد. (٣) حديث: حدثنا محمد بن عبد الله

(٢١) قالوا: ابن سلام. (٢٢) قالوا ابن نمير. (٢٣) قالوا الذهلي. (٢٤) قالوا

ابن نمير: (٢٥) قالوا الذهلي. والذي يظهر لي أنه: ابن نمير.

✽ **الموضع الحادي والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا**

يعلى بن عبيد بن أبي أمية:

◀ **المتعين:** أبو عبد الرحمن: محمد بن عبد الله بن نمير، الكوفي الحافظ، درة

العراق (ت: ٢٣٤).

◀ **وشيوخه:** يعلى بن عبيد بن أبي أمية، الطنافسي، الكوفي (ت: ٢٠٩).

ويظهر بأنه ابن نمير في مرويات يعلى بن عبيد (كحديث رهن الدرع عند

اليهودي)؛ والقرينة النصية تعيّن في الموضع (رقم ٤١٨٨)، ولأن يعلى كوفي، وابن

نمير كوفي، وهو أثبت الناس في حديث بلده وبيت الطنافسة.

ومن ظن أنه ابن سلام فقد خالف مخرج الحديث؛ فحديث عائشة في (رهن

الدرع) يدور على الأعمش، وابن نمير هو صاحب الأعمش وراوي كبار الكوفيين،

والبخاري إذا أطلق محمد عن الكوفيين بلفظ حدثنا فمراده ابن نمير أو ابن مثنى،

وقد تعين هنا (ابن نمير) بورود اسمه صريحاً في مواضع أخرى لنفس الطبقة والشيخ.
إن تعين ابن سلام هنا هو خطأ في (تحقيق المخرج)؛ لأن ابن سلام بيكندي
بخاري، ويعلى كوفي، والواسطة الطبيعية والأقوى للبخاري في كبار الكوفيين هو
ابن نمير (درة العراق)، فتجاوزُ القريب (ابن نمير) إلى البعيد (ابن سلام) مع اتحاد
الاسم هو عدولٌ عن الجادة.

[٢١] - ٤١٨٨ - (الموضع المصرح به) حدثنا ابن نمير: حدثنا

يعلى: حدثنا إسماعيل قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: «كنا مع
النبي ﷺ، حين اعتمر، فطاف فطفنا معه، وصلى وصلينا معه، وسعى بين الصفا
والمروة، فكنا نستره من أهل مكة لا يصيبه أحد بشيء»، «صحيح البخاري»
(١٢٨/٥).

[٢١] - ٢٢٥١ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: حدثنا يعلى: حدثنا

الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «اشتري رسول
الله ﷺ طعاماً من يهودي بنسيئة، ورهنه درعاً له من حديد». «صحيح
البخاري» (٨٦ / ٣).



•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

✽ **الموضع الثاني والعشرين: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا**

عبد الله بن إدريس:

◀ **المتعين:** أبو عبد الرحمن: محمد بن عبد الله بن نمير، الهمداني، الخارفي،
البغدادي، الكوفي، الحافظ، الزاهد، الحافظ، درة العراق (٢٣٤ هـ). وقد عينه البخاري
في صحيحه.

◀ **وشيعه:** أبو محمد: عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود.
الأودي، الزعافري، الكوفي (١٩٢ هـ).

ويظهر أنه يتعين بـ ابن نمير عند الإطلاق؛ لكونه درة العراق وأثبت الكوفيين
في ابن إدريس الكوفي، ولتصريح البخاري باسمه في الموضع (٣٠٣٥)، ولأن هذا
السند (ابن نمير عن ابن إدريس) من أصح الأسانيد التي اعتمدها البخاري في
الجامع.

[٢٢] - ٣٠٣٥ - (الموطن المصرح به) حدثني محمد بن عبد الله بن

نمير حدثنا ابن إدريس، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير رضي الله عنه قال: «ما
حجبني النبي ﷺ منذ أسلمت، ولا رأني إلا تبسم في وجهي، ٣٠٣٦ - ولقد
شكوت إليه أني لا أثبت على الخيل، فضرب بيده في صدري وقال: اللهم ثبته،
واجعله هاديا مهديا.». «صحيح البخاري» (٤ / ٦٥).

[٢٢] - ٦٨٧٧ - (الموطن المهمل) حدثنا محمد، أخبرنا عبد الله بن

إدريس، عن شعبة، عن هشام بن زيد بن أنس، عن جده أنس بن مالك

قال: «خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة، قال: فرماها يهودي بحجر، قال:

فجيء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق، فقال لها رسول الله ﷺ: فلان قتلك. فرفعت

رأسها، فأعاد عليها، قال: فلان قتلك. فرفعت رأسها، فقال لها في الثالثة: فلان

قتلك فخفضت رأسها، فدعا به رسول الله ﷺ فقتله بين الحجرين». «صحيح

البخاري» (٥ / ٩).



✽ **الموضع الثالث والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد بن**

عبد الله، حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي.

◀ **المتعين:** أبو عبد الرحمن: محمد بن عبد الله بن نمير، الهمداني، الخارفي،

البغدادي، الكوفي، الحافظ، الزاهد، الحافظ، درة العراق (٢٣٤ هـ).

◀ **وشيوخه:** أبو عبد الله: محمد بن عبيد بن أبي أمية: عبد الرحمن، وقيل:

إسماعيل، الطنافسي، الكوفي، الأحذب، الإيادي مولاهم، وقيل: الحنفى مولاهم،

بغداد - كان يسكن قرية تجاور غزة بالشام (١٢٤ هـ - ٢٠٥ هـ).

وقد زعم بعض الشراح أن (محمد بن عبد الله) هنا هو الذهلي نُسب لجدّه، وهو عدولٌ عن الحقيقة الإسنادية؛ والصوابُ أنه (ابن نمير) لعلل ثلاث:

أ - المطابقة والخصوصية الكوفية: (ابن نمير) و(ابن عبيد الطنافسي) كلاهما كوفيان، وابن نمير هو أثبت الناس وأخصهم بشيوخ بلده. والبخاري في الصحيح يبيّن مرويّات الأقاليم على الأثبات من أهلها، والذهلي (النيسابوري) بعيدٌ عن هذا المخرج الكوفي الصرف.

ب - التصريحُ في النظائر (القرينة الحاكمة): صرح البخاري في الموضوع (رقم ٣٧٥٥) بـ (ابن نمير) عن محمد بن عبيد، والقاعدة تقتضي حمل المهمل (محمد بن عبد الله) في الموضوع (رقم ٤٨٠٧) على المصرح به؛ لاتحاد الشيخ والسند، ولأن ابن نمير يُعرف بلقبه وباسمه ونسبته.

ج - انتفاء الإهمال: بما أن البخاري أتمّ الصحيح قبل الفتنة بزمان، فلا يوجد أي مسوغ يدعوّه لإبهام الذهلي «تقية»، بل إن تسميته بـ (محمد بن عبد الله) هي الاسم الحقيقي لـ (ابن نمير)، فإيراده على الأصل يقطع دابر التأويل.

[٢٣] - ٣٧٥٥ - حدثنا ابن نمير، عن محمد بن عبيد: حدثنا إسماعيل،

عن قيس: «أن بلالا قال لأبي بكر: إن كنت إنما اشتريتني لنفسك فأمسكني،

وإن كنت إنما اشتريته لله، فدعني وعمل الله». «صحيح البخاري» (٥ / ٢٧).

[٢٣] - ٤٨٠٧ - حدثني محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن عبيد

الطنافسي، عن العوام قال: «سألت مجاهداً، عن سجدة {ص} فقال: سألت

ابن عباس: من أين سجدت؟ فقال: أوما تقرأ: {ومن ذريته داود وسليمان}

... {أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده}، فكان داود ممن أمر نبيكم ﷺ

أن يقتدي به، فسجدها رسول الله ﷺ» {عجاب} عجيب، القط: الصحيفة،

هو ها هنا صحيفة الحسنات. «صحيح البخاري» (٦ / ١٢٤).



✽ **الموضع الرابع والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد بن**

عبد الله، حدثنا محمد بن سابق

◀ **المتعين: أبو عبد الرحمن:** محمد بن عبد الله بن ثمر. الهمداني، الخارفي،

البغدادي، الكوفي، الحافظ، الزاهد. درة العراق (ت: ٢٣٤ هـ).

◀ **وشيوخه: أبو جعفر:** محمد بن سابق التميمي، مولاها، ويقال: أبو سعيد

البزار الكوفي، أصله من فارس، ثم سكن بغداد. (٢١٣ هـ).

ويظهر أن هذا التعيين هو الصواب المستقر لقريبتين واضحتين:

أولاً: نص الإمام ابن أبي حاتم: في كتابه الجرح والتعديل، حيث ساق ابن نمير في عداد من روى عن محمد بن سابق. وهذا نص أداء من إمام خبير بمرويات أقرانه، يقطع بأن الرواية ثابتة ومحفوظة بهذا السند.

ثانياً: قرينة المواطنة والاتفاق: محمد بن سابق: كوفي سكن بغداد وابن نمير: كوفي إمام، وكلاهما من أهل الإتقان والضبط لمرويات الكوفيين (مثل زائدة بن قدامة في هذا السند). والبخاري يرحل في الصحيح إلى أصول الأقاليم، فكان ابن نمير هو القنطرة الموثوقة لحديث أهل بلده.

□ والخلاصة: أطبق الشراح على أن (محمد بن عبد الله) هنا هو ابن نمير؛ لشهادة أبي حاتم الرازي بروايته عنه، ولتطابق المخرج الكوفي في السند، ولا يعرف له معارض في هذا التعيين.

ومن عينه بالذهلي فقد أغفل أن (محمد بن سابق) كوفي سكن بغداد، والذهلي نيسابوري؛ فهل يترك البخاري رواية (ابن نمير الكوفي) عن بلديه (ابن سابق) ليروي عنه بواسطة (الذهلي)؟

هذا يحالف علو الإسناد الذي هو ديدن البخاري في صحيحه.

[٢٤] - «محمد بن سابق البغدادي، روى عن: زائدة بن قدامة، ومالك

بن مغول، واسرائيل وإبراهيم بن طهمان، وعيسى بن دينار. روى عنه: الحسن

بن الصباح البزار، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ويعقوب وأحمد ابنا إبراهيم الدورقي سمعت أبي يقول ذلك.». «الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم» (٢٨٣ / ٧).

[٢٤] - ٦٩٠٨ (م) - حدثني محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن سابق،

حدثنا زائدة، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه أنه سمع المغيرة بن شعبة يحدث عن عمر: «أنه استشارهم في إملاص المرأة» مثله. «صحيح البخاري» (٩ / ١١).

✽ **الموضع الخامس والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله:**

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى وإسحاق بن محمد الفروي قالا:

◀ **المتعين:** محمد بن عبد الله بن نمير. الهمداني.

عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو، أبو القاسم، العامري، القرشي، الأويسى، المدني (ت ٢١١ - ٢٢٠ هـ).

إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة، الفروي، المدني، الأمسوي مولاهم، القرشي (ن ٢٢٦).

ويظهر أنه: محمد بن عبد الله بن نمير (ويحتمل أن يكون المخرمي، لكن الأولوية لابن نمير).

يتردد هذا الموضع بين إمامين؛ (ابن نمير الكوفي) و(المخرمي البغدادي)، والأولية في التعيين لـ ابن نمير لثلاثة أسباب:

شهادة المستخرجات: وهي القرينة الفاصلة، فقد صرح الحافظ أبو نعيم والإسماعيلي في مستخرجاهما على الصحيح بنسبته لـ (ابن نمير) في هذا الحديث بعينه، وتعيين أصحاب المستخرجات عمدة لا يستهان به.

قرينة السماع: ابن نمير من الأقران الذين رحلوا وسمعوا من طبقة المدنيين (الأوسي والفروي)، وقد صرح المزي في «تذيب الكمال» بروايته عن الأوسي. **المخرمي بديل قوي:** لكونه يشارك ابن نمير في الاسم والطبقة، لكن البخاري إذا أطلق (محمد بن عبد الله) في مثل هذا المخرج العالي فالأصل هو ابن نمير، إلا إذا قامت قرينة بلدية (كما في حديث وحشي) ترجح المخرمي لكونه بغدادياً يروي عن بغداديين.

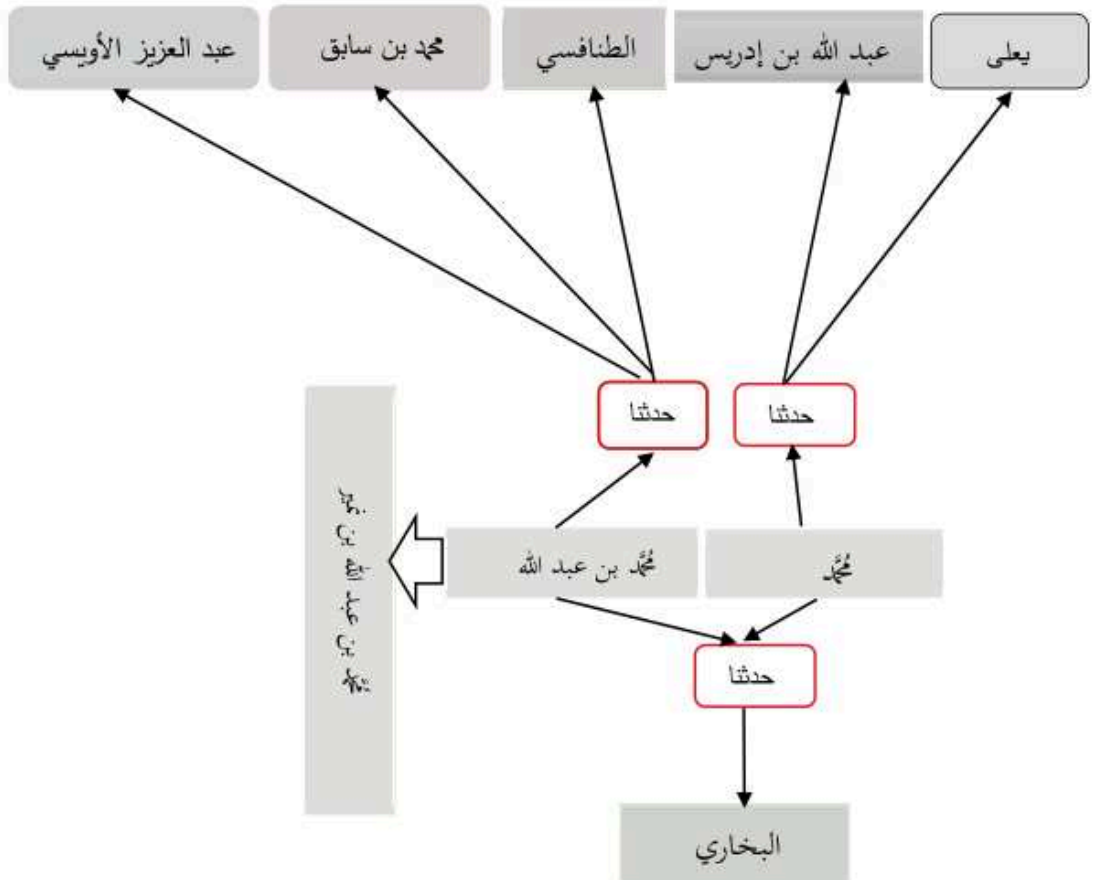
[٢٥] - ٢٦٩٣ - حدثنا محمد بن عبد الله: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله

الأوسي وإسحاق بن محمد الفروي قالا: حدثنا محمد بن جعفر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه: «أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك، فقال: اذهبوا بنا نصلح بينهم». «صحيح البخاري» (١٨٣/٣).

«٢٠٣٦ - حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي،

قال: «سنن الترمذي» (٥٥٩ / ٣).





٤- محمد بن عبد الله البرقي [٤ أحاديث]

فيهم: ٣ أحاديث حدثنا محمد. وحديث: حدثنا محمد بن عبد الله. (٢٦) قالوا الذهلي. (٢٧) قالوا الذهلي. (٢٨) قالوا هو نفسه البخاري. (٢٩) قالوا الذهلي. والذي يظهر لي هو: محمد بن عبد الله البرقي.

✽ **الموضع السادس والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد،**

حدثنا عمرو بن أبي سلمة.

◀ **المتعين: ابن البرقي:** محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن أبي سعيه ابن أبي زرعة البرقي (ت: ٢٤٩)

◀ **وشيخه: أبو حفص:** عمرو بن أبي سلمة، الدمشقي، التنيسي، الهاشمي مولاهم، ت ٢١٤ هـ. قدم مصر. توفي في تنيس.

ويظهر أنَّ محمداً هنا هو (ابن البرقي المصري)؛ لقريضة المواطنة والاختصاص بشيوخ مصر، ولما ثبت في سنن النسائي من التصريح به في ذات السند والشيخ، وهو أقوى من تعيينه بالذهلي؛ لأنَّ البخاري لا يُهمُّ النيسابوري في مرويات المصريين، بل يُهمُّ صاحب البلد لشهرته عنده واختصاصه بأصول شيخه.

❖ والمرجحات:

أولاً: قرينة البلد والرحلة المصرية: فعمر بن أبي سلمة: تنيسي دمشقي، سكن مصر وتوفي فيها (ت ٢١٤هـ)، فصار حديثه عند المصريين أصلاً.

وابن البرقي: هو إمام أهل مصر في زمانه، وأدرك عمراً وسمع منه الكثير، بينما الذهلي (نيسابوري) ورحلته إلى مصر كانت متأخرة، وروايته عن عمرو ليست بشهرة ولا كثرة رواية ابن البرقي عنه.

والبخاري يميل في الصحيح إلى أصحاب البلد الواحد إذا رووا عن إمامهم، وابن البرقي هو صاحب عمرو بن أبي سلمة في مصر.

ثانياً: قرينة علو السند عن الذهلي: فالبخاري يروي عن ابن البرقي (ت ٢٤٩هـ) وهو من أقرانه المتقدمين في الطلب، بينما الذهلي (ت ٢٥٨هـ) طبقة تليها في التحديث عن المصريين بالنسبة للبخاري.

البخاري إذا روى عن محمد بن عمرو بن أبي سلمة فهو يطلب أصل الكتاب، وابن البرقي هو صاحب الأصول في مرويات المصريين، فتعينه هنا يرفع السند ويقويه بقرينة الملازمة.

ثالثاً: قرينة رواية النسائي:

رواية الإمام النسائي (وهو مصري الموطن لفترة طويلة وأعرف بشيوخها) عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم عن عمرو بن أبي سلمة بذات السند، هي شاهد إثبات قوي جداً؛ لأن النسائي والبخاري يشتركان في كثير من الشيوخ «الأصول»، فإذا صرح النسائي باسمه في سننه، فهو تعيين للمبهم عند البخاري لاتحاد الطبقة والشيخ والبلد.

رابعاً: قرينة التصريح بعد الإبهام عند البخاري:

بالنظر في منهج البخاري، هو لا يروي عن الذهلي مبهماً بـ «حدثنا محمد» في مرويات المصريين إطلاقاً؛ لأن الذهلي «نيسابوري»، فإذا أجهّم (محمد) في شيخ مصري (كعمرو بن أبي سلمة)، فالمتبادر للذهن هو المصري ابن البرقي، لأن الإبهام هنا يكون سببه الشهرة المحلية عند البخاري.

[٢٦] - ٣٧٤٣ - (الموضع المصرح به) أخبرني محمد بن عبد الله بن

عبد الرحيم قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة الدمشقي، عن أبي عمر الصنعاني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير: أن رسول الله ﷺ قال: «أما رجل أعمار رجلاً عمرى له ولعقبه، فهي له ولمن يرثه من عقبه موروثه». «سنن النسائي» (٢٧٥ / ٦).

[٢٦] - ١٢٤٠ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: حدثنا عمرو بن أبي

سلمة، عن الأوزاعي قال: أخبرني ابن شهاب قال: أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رد السلام، وعبادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس». تابعه عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر. ورواه سلامة عن عقيل. «صحيح البخاري» (٧١ / ٢).



✽ الموضع السابع والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا

ابن أبي مريم:

◀ المتعين: أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة بن البرقي، المصري. (٢٤٩هـ). المصري، الزهري. مولى بني زهرة، وأخو أحمد ابن البرقي، وابنه عبد الله بن محمد ابن البرقي. وقد جاء متعين عند النسائي.

◀ وشيخه: أبو محمد: سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم. الحافظ، الجمحي، المصري، الجهني (١٤٤هـ - ت: ٢٢٤هـ). مولى أبي الضبيع، مولى بني جمح، وابنه محمد بن سعيد بن أبي مريم، وخاله موسى بن سلمة المصري، وابن أخيه أحمد بن سعد بن أبي مريم.

ذهب جلة من الشراح إلى أن محمداً هنا هو الذهلي نُسب لجده، وهو عدول
عن الظاهر لا يصح لثلاثة أوجه:

أ - بطلان علة الإبهام: بما أن البخاري أتم الصحيح قبل وقوع الفتنة بزمان،
فلا موجب يدعوه لإبهام شيخه الذهلي.

ب - المطابقة الاسمية: (ابن البرقي) هو محمد بن عبد الله صراحة، وهو
مصري لازم ابن أبي مريم (المصري) وشارك البخاري في طبقة ورحلته، فتعيينه
بالاسم والموطن أولى من صرفه للذهلي (محمد بن يحيى) بالتكلف.

ج - اتحاد المخرج (القران المصري): قرن البخاري في حديث الرجل
السمين (رقم ٤٧٢٩) بين (محمد بن عبد الله) و(يحيى بن بكير)، وابن بكير
مصري صرف، مما يقطع بأن شيخه الأول هو (ابن البرقي) المصري؛ إذ عادة
البخاري جمع الأقران من أهل الإقليم الواحد في سياق السند.

[٢٧] - ١٥٤٠ - (الموضع المصرح به) أخبرنا محمد بن عبد الله بن

عبد الرحيم البرقي، عن عبد الله بن يوسف، قال: أنبأنا سعيد بن عبد العزيز، عن
الزهري قال: «كان عبد الله بن عمر يحدث أنه صلى صلاة الخوف مع رسول الله ﷺ
قال: كبر النبي ﷺ، وصف خلفه طائفة منا وأقبلت طائفة على العدو، فرجع بهم

النبي ﷺ ركعة وسجدين، ثم انصرفوا وأقبلوا على العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا مع النبي ﷺ، ففعل مثل ذلك، ثم سلم، ثم قام كل رجل من الطائفتين فصلى لنفسه ركعة وسجدين». «سنن النسائي» (٣ / ١٧٢).

[٢٧] - ٣٢١٠ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد حدثنا ابن أبي مريم

أخبرنا الليث حدثنا ابن أبي جعفر، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الملائكة تنزل في العنان وهو السحاب فتذكر الأمر قضي في السماء فتسترق الشياطين السمع فتسمعه فتوحيه إلى الكهان فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم». «صحيح البخاري» (٤ / ١١١).



✽ الموضع الثامن والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا

أحمد بن صالح:

◀ المتعين: محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة بن البرقي، المصري. (٢٤٩هـ).

◀ وشيخه: أبو جعفر: أحمد بن صالح، الحافظ، المصري، ابن الطبري، طبري الأصل، العراق، دمشق، أنطاكية، الرملة (ت: ٢٤٨هـ).

ذهب بعض الشراح إلى أن محمداً هو البخاري عن نفسه، وهو قول مرجوح؛
والأقرب أنه (ابن البرقي) لعلتين:

أ - ابن البرقي وأحمد بن صالح مصريان متلازمان، وابن البرقي هو الناقل
لأصول مجلسه كما ثبت عند النسائي وابن عدي.

ب - الأصل في حدثنا محمد أن يكون شيخاً للبخاري لا البخاري نفسه؛
وحمل الإسناد على (ابن البرقي) المصري القوي يُغني عن تأويلات الشراح المتكلفة،
ويقطع الطريق على أي توهم.

وحيث ظهر لنا أنَّ (محمداً) المبهمة عن المصريين (كابن أبي مريم) هو (ابن
البرقي)، فإلحاق هذا الموضع به أولى من دعوى الإقحام أو إيهام المصنف لنفسه،
لا سيما وأنَّ هذه السلسلة (البرقي عن أحمد بن صالح) محفوظة ومشهورة عند
معاصري البخاري كالنسائي.

[٢٨] - ٧٣٧٥ - حدثنا محمد حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب،

حدثنا عمرو، عن ابن أبي هلال: أن أبا الرجال محمد بن عبد الرحمن حدثه، عن
أمه عمرة بنت عبد الرحمن، وكانت في حجر عائشة زوج النبي ﷺ، عن عائشة «أن
النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بـ { قل هو

الله أحد} فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: سلوه لأي شيء يصنع ذلك. فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي ﷺ: أخبروه أن الله يحبها» «صحيح البخاري» (٩ / ١١٥).



✽ **الموضع التاسع والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد**

الله، حدثنا سعيد بن أبي مريم:

﴿ **المتعين:** أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة بن البرقي، وقد ينسب إلى جده المصري، الزهري مولاهم (٢٤٩هـ). مولى بني زهرة، وأخو أحمد ابن البرقي، وابنه عبد الله بن محمد ابن البرقي. كان من أصحاب الحديث، والفهم، والرواية أغلب عليه. وإنما يعرف بابن البرقي؛ لأنه كان يتجر هو وإخوته إلى بركة، ويروي عن عمرو بن أبي سلمة، «الكمال في أسماء الرجال» (٢ / ٢٧٣).

﴿ **وشيوخه:** ابن أبي مريم: سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، الحافظ، الجمحي مولاهم، المصري، الجهني (ت ٢٢٤).

وصرف محمد بن عبد الله هنا إلى الذهلي فيه عدول عن المخرج المصري الأصيل للحديث، والصواب أنه ابن البرقي لعل قاطعة:

أولاً: قرينة المواطنة والاختصاص؛ فابن أبي مريم مصري وابن البرقي مصري، وابن البرقي من أخص الناس بابن أبي مريم ومن أثبات أصحابه الملازمين له، والبخاري في الصحيح يبي مروي ات الأقاليم على أثبات أهلها، والذهلي النيسابوري طارئ على هذا السند المصري المحض.

ثانياً: قرينة التصريح عند رفاق الطلب؛ فقد صرح أبو داود في سننه في الموضع رقم ١٤٠١ باسم محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي عن ابن أبي مريم في حديث السجدة، والقاعدة تقتضي حمل المهمل في الصحيح على المصرح به في السنن والمسانيد عند اتحاد الشيخ والمخرج والطبقة.

ثالثاً: مطابقة الاسم والحقيقة؛ فالراوي في السند هو محمد بن عبد الله، وهذا هو اسم ابن البرقي الحقيقي، بينما الذهلي هو محمد بن يحيى، ولا يوجد مسوغ إسنادي واحد يدفع البخاري لترك الاسم الصريح لقرينه ابن البرقي ونسبة الذهلي لجده في إسناد مصري يملكه البخاري من طريق أصحاب الأصول المصريين.

□ **الخلاصة:** المتعين هو ابن البرقي المصري لقوة الاختصاص البلدي،

ولشهادة النظائر في السنن بتسميته، وهو محمد المصري الذي يغني الإسناد عن الذهلي في هذا المخرج، وبذلك يثبت أن البخاري لا ينزل للذهلي في حديث يملكه عن رفاقه الأثبات من أهل الجهة.

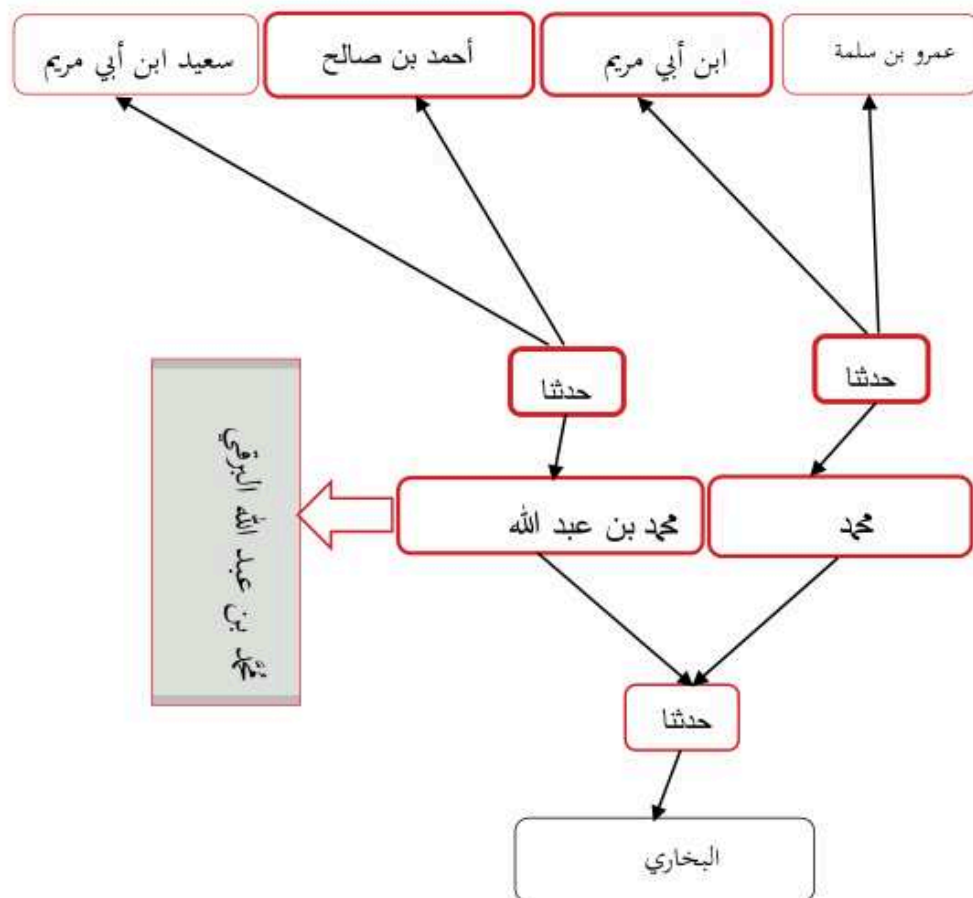
[٢٩] - ١٤٠١ - حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي،

حدثنا ابن أبي مريم، أنا نافع بن يزيد، عن الحارث بن سعيد العتقي، عن عبد الله بن منين من بني عبد كلال، عن عمرو بن العاص: «أن النبي ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن، منها ثلاث في المفصل، وفي سورة الحج سجدتان». «سنن أبي داود» (١/ ٥٣٠ ط مع عون المعبود).

[٢٩] - ٤٧٢٩ - حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا سعيد بن أبي مريم،

أخبرنا المغيرة قال: حدثني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة. وقال: اقرءوا {فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً}». «صحيح البخاري» (٩٣/٦).





٥- محمد بن عبد الله ابن أبي الثلج [٣ أحاديث]

٣ أحاديث، حدثنا: (٣٠) محمد بن عبد الله. قالوا الذهلي. (٣١) قالوا:

محمد بن عبد الله بن المثنى. يعنون بذلك هو نفسه حدث عن نفسه. (٣٢) قالوا الذهلي. والذي يظهر لي هو: محمد بن عبد الله ابن أبي الثلج.

✽ **الموضع الثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله،**

حدثنا حماد بن مسعدة

◀ **المتعين:** أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن إسماعيل (ابن أبي الثلج)

البغدادي (ت: ٢٥٧ هـ)، صاحب أحمد بن حنبل.

◀ **وشيوخه:** أبو سعيد: حماد بن مسعدة، البصري، التميمي، الباهلي، ويقال

مولى باهلة. (ت: ٢٠٢).

وقد ذهب جل الشراح إلى أن محمد بن عبد الله هنا هو الذهلي نسب لجدّه

عبد الله فرارا من التصريح به، وهو قول مرجوح وتكلف ظاهر ندفعه بالحقائق الآتية:

أولاً: الأصل الحقيقة لا المجاز؛ فالقاعدة في أسماء الرجال حمل الاسم على

حقيقته لا على النسبة للجد، ولا يعدل عن الحقيقة إلا لضرورة أو انعدام نظير.

وبما أن ابن أبي الثلج هو شيخ للبخاري، واسمه محمد بن عبد الله حقيقة، وهو من الرواة عن حماد بن مسعدة؛ بطل القول بصرفه للذهلي تكلفاً.

ثانياً: ثبوت السماع والاختصاص؛ فابن أبي الثلج بغدادى عاصر حماد بن مسعدة توفي ٢٠٢ هـ في طبقة تسمح له بالسماع العالي منه، وقد ثبت أن له عنه أصولاً مسموعة ومناولة، والبخاري يروي عن ابن أبي الثلج في الصحيح في مواضع أخرى كما نص عليه الكلاباذي والغساني، فتعين حمل المهمل عليه لاتساق الاسم والطبقة والشيخ.

ثالثاً: بطلان دعوى التدليس؛ فزعم الشراح أن البخاري أهمل اسم الذهلي لعله الخصومة هو زعم يتصادم مع تاريخ تدوين الصحيح الذي تم قبل وقوع الفتنة بسنوات، والبخاري أرفع منزلة من أن يسلك مسلك تدليس الشيوخ في أصح الكتب بعد كتاب الله، بإيراده للاسم محمد بن عبد الله هو تسمية حقيقية لشيخ مسمى، لا تسمية لشيخ مجفوف.

رابعاً: قرينة المواطنة؛ فحماد بن مسعدة بصري نزل بغداد وحدث بها، وابن أبي الثلج بغدادى لزم الرواية عن البصريين النازلين بها، فاجتمع له من حديث حماد ما لم يجتمع لغيره من الأقران، فاستغنى به البخاري عن النزول لغيره.

□ الخلاصة: إن إقحام اسم الذهلي في هذا الموضع هو من أوهام الشراح التي شاعت فصارت كالحقيقة، والصواب المتعين هو ابن أبي الثلج؛ لمطابقة الاسم للواقع، وسلامة المنهج من التأويل، وثبوت السماع المباشر.

[٣٠] - ٤٢٧٣ - حدثنا محمد بن عبد الله: حدثنا حماد بن مسعدة،

عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع قال: «غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات، فذكر: خيبر، والحديبية، ويوم حنين، ويوم القرد، قال يزيد: ونسيت بقيتهم». «صحيح البخاري»



✽ الموضع الحادي والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا الأنصاري.

◀ المتعين: أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثلج، البغدادي، الرازي (٢٥٧هـ). صاحب أحمد بن حنبل.

◀ وشيخه: محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، القاضسي، الأنصاري، الخزرجي، ثم النجاري، البصري (٢١٥هـ).

نقد قول الشراح في محمد بن عبد الله عن الأنصاري:

إذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري؛ فزعم بعض الشراح أن الأول هو محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري نُسب لجدّه، وهو وهم شنيع وخلط في الأسماء لعل ثلاث:

أولاً: استحالة اتحاد الشيخ والواسطة؛ فالمروي عنه في السند هو محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري المتوفى ٢١٥ هـ، فكيف يكون هو نفسه الواسطة عن نفسه؟ هذا اضطراب في التصور الإسنادي لا يقع فيه تلميذ فضلاً عن إمام كالبخاري.

ثانياً: القرينة القاطعة في الموضع رقم ٣٢٣٤؛ فالبخاري ميز الواسطة تمييزاً يرفع اللبس فقال: حدثنا محمد بن عبد الله بن إسماعيل، وهو ابن أبي الثلج البغدادي توفي ٢٥٧ هـ. وهذا التصريح ينسف كل احتمال لصرف الاسم إلى الأنصاري أو الذهلي، فالاسم والجد والنسبة هنا صريحة في ابن أبي الثلج.

ثالثاً: التباين الطبقي؛ فابن أبي الثلج من طبقة تلاميذ الأنصاري المباشرين الذين لزموه ببغداد، بينما الأنصاري نفسه من كبار شيوخ البخاري العوالي. فالبخاري يروي عن الأنصاري مباشرة في مواضع، ويروي عنه بواسطة ابن أبي الثلج في مواضع أخرى طلباً للسماع الذي فاته أو تأكيداً للرواية، وتسميته لمحمد بن عبد الله بن إسماعيل في الموضع المفسر تقطع دابر التخمين.

□ الخلاصة: إن قول الشراح بأن الوساطة هو ابن المثنى الأنصاري هو خبط عشواء نشأ من تشابه الأسماء، والحقيقة التي أثبتتها البخاري بنفسه هي أن الوساطة هو ابن أبي الثلج، وبذلك يسقط توهم الذهلي وتوهم الأنصاري معا.

[٣١] - ٣٢٣٤ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن عبد الله بن

إسماعيل، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن ابن عون أنبأنا القاسم، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم ولكن قد رأى جبريل في صورته وخلقه ساد ما بين الأفق». «صحيح البخاري» (١١٥ / ٤).

[٣١] - ٤٥٥٥ - (الموضع المبهم) حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا

الأنصاري قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس رضي الله عنه قال: فجعلها لحسان وأبي، وأنا أقرب إليه، ولم يجعل لي منها شيئا». «صحيح البخاري» (٣٧ / ٦).



✽ الموضع الثاني والثلاثون: إذا قال البخاري: حدثني محمد بن عبد

الله، حدثنا عاصم بن علي

◀ المتعين: محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، المعروف بـ «ابن أبي الثلج»

(ت ٢٥٧ هـ أو ٢٥٨ هـ).

❧ **وشيوخه:** عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب، أبو الحسين، الواسطي، التيمي مولاهم، القرشي، بغداد (ت ٢٢٠هـ).

إن القول بأن محمد بن عبد الله في هذا الموضع هو الذهلي يضعف عند معارضته برواية أقران البخاري، وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأول قرينة المغايرة في التسمية:

أخرج ابن ماجه في سننه وابن الجارود في المنتقى هذا الحديث من طريق محمد بن يحيى النيسابوري (الذهلي) عن عاصم بن علي، فصرحوا باسمه المشهور (محمد بن يحيى). فعدول البخاري عن هذا الاسم المشهور في هذه الطبقة إلى اسم (محمد بن عبد الله) يقطع بأنه يريد شيخا آخر غير الذهلي يشاركه في الرواية عن عاصم بن علي، وهو ما ينفي تهمة التدليس والإبهام عن البخاري.

الوجه الثاني ترجيح الملازمة البلدية:

بما أن عاصم بن علي سكن بغداد وحدث بها، فإن الأقرب في تعيين (محمد بن عبد الله) عند الإطلاق هم أصحابه من أهل بغداد الذين شاركوا الذهلي في السماع منه، وأبرزهم محمد بن عبد الله بن إبراهيم (ابن أبي الثلج) أو محمد بن عبد الله بن المبارك (مخزمي)، وكلاهما اسمه الصريح يطابق لفظ البخاري، وملازمتها

لعاصم بن علي في بغداد قرينة ظاهرة تقدمهما على الذهلي النيسابوري الرحالة.

□ الخلاصة: إن تسمية ابن ماجه للذهلي باسمه الصريح (محمد بن يحيى) في

روايته عن عاصم بن علي، مع تسمية البخاري لشيخه باسمه الصريح (محمد بن

عبد الله) في نفس الرواية، دليل قاطع على مغايرة الأشخاص، ويؤكد أن البخاري

لم يرو عن الذهلي في هذا الموضع، بل روى عن أحد المحدثات البغداديين الذين

يشاركونه الطبقة والشيخ، وهو ما يحقق براءة الإمام البخاري من التدليس.

[٣٢] - ٦٧٨٥ - حدثني محمد بن عبد الله، حدثنا عاصم بن علي،

حدثنا عاصم بن محمد، عن واقد بن محمد: سمعت أبي قال عبد الله : «قال

رسول الله ﷺ في حجة الوداع: ألا أي شهر تعلمونه أعظم حرمة، قالوا: ألا شهرنا

هذا، قال: ألا أي بلد تعلمونه أعظم حرمة، قالوا: ألا بلدنا هذا، قال: ألا أي

يوم تعلمونه أعظم حرمة قالوا: ألا يومنا هذا، قال: فإن الله تبارك وتعالى قد حرم

دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في

شهركم هذا، ألا هل بلغت ثلاثاً، كل ذلك يجيئون: ألا نعم. قال: ويحكم، أو

ويلكم، لا ترجعن بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض» «صحيح البخاري»

(١٥٩ / ٨).

«١٧٥ - حدثنا محمد بن يحيى، قال: ثنا عاصم بن علي» «المنتقى - ابن الجارود» (ص ٦٤ ت الحويني).

«١٠١١ - حدثنا محمد بن يحيى الأزدي، حدثنا هاشم بن القاسم (ح) وحدثنا محمد بن يحيى النيسابوري، حدثنا عاصم بن علي» «سنن ابن ماجه» (٢ / ١٤١ ت الأرنبوط).



٦- محمد ابن المثنى (الزمن) [حديثان]

الحديثان: حدثنا محمد. (٣٣) قالوا ابن المثنى. (٣٤) قالوا ابن سلام. والذي يظهر لي: أنه محمد ابن المثنى في الحديثين؛ لأن ابن المثنى يقول: حدثنا.

✽ **الموضع الثالث والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد وأحمد**

بن سعيد، حدثني عثمان بن عمر.

◀ **المتعين:** أبو موسى: محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار، العنزي، البصري، الحافظ. الزمن. (١٦٧هـ - ٢٥١هـ). وكان هو وبندار فرسي رهان.

وشيحه: أبو محمد: عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط بن قيس، العبدي، البصري، البخاري الأصل، الحافظ (٢٠٩هـ).

ويظهر أنه محمد بن المثنى (أبو موسى الزمن) البصري؛ لاتحاد الموطن، ولتصريح البخاري باسمه في الموضع (٥٤٠٦)، ولاقتراانه بـ (أحمد بن سعيد) وهو الرباطي، وكلاهما من أثبات البصريين عند المصنف.

[٣٣] - ٥٤٠٦ - (الموضع المصرح به) حدثني محمد بن المثنى قال:

حدثني عثمان بن عمر: حدثنا فليح: حدثنا أبو حازم المدني: حدثنا عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: «خرجنا مع النبي ﷺ نحو مكة» «صحيح البخاري»

(٧ / ٧٣).

[٣٣] - ٦١٠٣ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد وأحمد بن سعيد

قالا: حدثنا عثمان بن عمر: أخبرنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء به أحدهما» وقال عكرمة بن عمار عن يحيى عن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة، عن النبي ﷺ. «صحيح البخاري» (٨ / ٢٦).



✽ **الموضع الرابع والثلاثون: إذا قال البخاري: حدثنا محمد [حدثنا]**

عبد الوهاب:

◀ **المتعين:** محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار (الزمن) (ت ٢٥٢).

◀ **وشيوخه:** عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم

بن أبي العاص (ت ١٩٤هـ).

يتعين ب الزمن في أحاديث (الكسوف، وطهور إن شاء الله)؛ والقرينة الكاشفة

التزامه لفظ: حدثنا عبد الوهاب، وبذات اللفظ صرح البخاري باسمه في المواضع

الموازية (رقم ٧٤٧٠) موافقةً لسماع الزمن البصري.

* فرّق البخاري بين ابن سلام، وابن المثنى بصيغة الأداء؛ فلفظ أخبرنا علامة ل ابن سلام، ولفظ: حدثنا أمانة ل الزمن؛ وما دون ذلك قيده المصنف بالتعين الصريح.

[٣٤] - ١٦ - حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي،

قال: حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار» «صحيح البخاري» (١/ ١٢).

[٣٤] - ٧٤٧٠ - حدثنا محمد، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا

خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ دخل على أعرابي يعود، فقال: لا بأس عليك، طهور إن شاء الله قال: قال الأعرابي: طهور؟ بل هي حمى تفور، على شيخ كبير، تزيره القبور، قال النبي ﷺ: فنعم إذا». «صحيح البخاري» (٩/ ١٣٨).



٧- محمد بن بشار (بندار) [حديثان]

والحديثان بلفظ: حدثنا محمد. (٣٥) قالوا: ابن بشار. (٣٦) قالوا: ابن

بشار.

✽ الموضوع الخامس والثلاثون: وإذ قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا

غندر - محمد بن جعفر

◀ المتعين: أبو بكر: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان، بندار،
الحافظ، العبدى، البصري (ت ٢٥٢هـ).

◀ وشيخه: أبو عبد الله: محمد بن جعفر، غندر، الحافظ، البصري، الهذلي
مولاهم (ت ١٩٢).

تعين بندار عند الإطلاق في الصحيح (كأحاديث الصلاة والفتن)؛ والقرينة
القاطعة هي الاستقراء التام لمرويات غندر، والتي صُرح فيها بـ (بندار).

[٣٥] - ٤٩٥١ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد بن بشار، حدثنا

محمد بن جعفر غندر، حدثنا شعبة، عن الأسود بن قيس قال: سمعت جندبا
البحلي: «قالت امرأة: يا رسول الله، ما أرى صاحبك إلا أبطأك، فنزلت: {ما
ودعك ربك وما قلّى}». «صحيح البخاري» (٦ / ١٧٢).

[٣٥] - ١٢١٤ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد: حدثنا غندر:

حدثنا شعبة قال: سمعت قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا كان في الصلاة فإنه يناجي ربه، فلا يزقن بين يديه، ولا عن يمينه، ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى». «صحيح البخاري» (٢ / ٦٥).



✽ الموضع السادس والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد،

حدثنا سهل بن يوسف.

◀ المتعين: أبو بكر: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان. بNDAR،

العبدى، البصرى، الحافظ (١٦٧ هـ - ٢٥٢ هـ).

◀ وشيخه: سهل بن يوسف، الأنماطى، البصرى (ت ١٩٠).

محمد بن بشار (بندار) البصرى؛ لاتحاد الموطن، ولتصريح البخاري باسمه في

الموضع (٣٠٦٤)، فتعين حمل المهمل عليه لشهرته واختصاصه بشيوخ بلده.

[٣٦] - ٣٠٦٤ - حدثنا محمد بن بشار: حدثنا ابن أبي عدي وسهل

بن يوسف، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أتاه رعل

وذكوان وعصية وبنو لحيان، فزعموا أنهم قد أسلموا، واستمدوه على قومهم،

فأمدهم النبي ﷺ بسبعين من الأنصار، قال أنس: كنا نسميهم القراء، يخطبون بالنهار ويصلون بالليل، فانطلقوا بهم، حتى بلغوا بئر معونة غدروا بهم وقتلوه، فقنت شهرا يدعو على رعل وذكوان وبني لحيان. قال قتادة: وحدثنا أنس: أنهم قرؤوا بهم قرآنا: ألا بلغوا عنا قومنا، بأنا قد لقينا ربنا، فرضي عنا وأرضانا. ثم رفع ذلك بعد». «صحيح البخاري» (٧٣ / ٤).

[٣٦] - ٣٤٢١ - حدثنا محمد حدثنا سهل بن يوسف قال: سمعت

العوام عن مجاهد قال «قلت لابن عباس: أسجد في ص فقرأ: {ومن ذريته داود وسليمان} حتى أتى {فبهدهم اقتده} فقال: نبيكم ﷺ ممن أمر أن يقتدي بهم». «صحيح البخاري» (١٦١ / ٤).



٨- محمد بن رافع النيسابوري [حديثان]

وفي الحديثين: قال حدثنا محمد. (٣٧) (٣٨) وقالوا: محمد بن رافع النيسابوري.

✽ الموضوع السابع والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا

عبد الرزاق

◀ المتعين: أبو عبد الله: محمد بن رافع بن أبي زيد: سابور، القشيري، مولاهم، النيسابوري، الزاهد، الحافظ. (ت: ٢٤٥ هـ). قيل: بعث إليه ابن طاهر بخمسة آلاف فردها مع فقره المدقع وكان مهيباً كبير القدر.

◀ وشيخه: عبد الرزاق: أبو بكر: عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحافظ، اليماني، الصنعاني، الحميري (ت: ٢١١).

ويظهر محمد هنا بـ (ابن رافع القشيري) لصحبته لصحيفة همام عن عبد الرزاق، ولم يقل أحد من المتقدمين إنه (الذهلي)؛ فلو كان البخاري يروي عن الذهلي استقلالاً لكان هذا الموضوع بابيه، لكنه عدل عنه إلى قرينه (ابن رافع) لثبوت السماع والاختصاص، وهو ما يقطع بنفي الرواية عن الذهلي في الجامع.

[٣٧] - (الموضع المصرح به) وحديثي محمد بن رافع، حدثنا عبد

الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن

العاص قال: «إن في البحر شياطين مسجونة أوثقها سليمان، يوشك أن تخرج

فتقرأ على الناس قرآنا». «صحيح مسلم» (٩ / ١).

[٣٧] - ٢٥٥٢ - (الموضع المبهم) حدثنا محمد: حدثنا عبد الرزاق:

أخبرنا معمر، عن همام بن منبه: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يحدث، عن النبي ﷺ

أنه قال: «لا يقل أحدكم: أطعم ربك وضئ ربك، اسق ربك، وليقل: سيدي

مولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي أمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي». «صحيح

البخاري» (١٥٠ / ٣).



✽ **الموضع الثامن والثلاثون: إذا قال البخاري، حدثني محمد: حدثنا**

سريج بن النعمان:

◀ **المتعين:** محمد بن رافع بن أبي زيد: سابور الحافظ، أبو عبد الله، القشيري،

مولاهم، النيسابوري، الزاهد، تاريخ الوفاة: ٢٤٥ هـ.

◀ **وشيوخه:** سريج بن النعمان بن مروان، أبو الحسين، ويقال أبو الحسن،

ويقال: أبو الحارث، الجوهري، الخراساني الأصل، اللؤلؤي، البغدادي (ت ٢١٧ هـ

أو ٢٢٩ هـ).

وقد اضطرب الشراح في تعيين محمد المهمل هنا، فذهب بعضهم إلى البيكندي وآخرون إلى الذهلي، والصواب الذي تشهد له أصول الصحيح هو ابن رافع لعل قاطعة:

أولاً: قرينة التصريح في ذات الكتاب؛ وهي الحجة الدامغة، فقد أخرج البخاري في الموضع رقم ٢٧٠١ نفس السند (عن سريج بن النعمان عن فليح عن نافع) وصرح بـ (محمد بن رافع)، ثم أعاد في الموضع رقم ١٦٠٤ ورقم ٤٤٠٠ نفس السند وأهمل الاسم فقال (حدثني محمد). والقاعدة المتبعة عند نقاد الحديث أن «المبهم أو المهمل في موضع، يُحمل على المصرح به في موضع آخر من نفس الكتاب» إذا اتحد الشيخ والمخرج، وهو ما تحقق هنا تماماً.

ثانياً: قرينة الملازمة والاختصاص؛ فمحمد بن رافع النيسابوري من المكثرين عن سريج بن النعمان، وله عنه أصول ثابتة، والبخاري عرف هذا الطريق من جهته واتقنه به. بينما محمد بن سلام البيكندي وإن كان من شيوخ البخاري، إلا أن اختصاصه بسريج في هذا المتن (حديث ابن عمر في السعي) لم يثبت بالتصريح كما ثبت لابن رافع، فكان حمل المهمل على صاحب الأصل أولى.

ثالثاً: دحض وهم الذهلي؛ إن إقحام اسم الذهلي هنا لمجرد اتحاد البلد (نيسابور) هو استنتاج ضعيف، فوجود تصريح البخاري بـ (ابن رافع) في نفس

السند يقطع دابر هذا التخمين، ويثبت أن البخاري كان يروي عن أقرانه ورفاقه (كابن رافع) الذين شاركوه الرحلة والطلب، ولا يلجأ للذهلي مع وجود هؤلاء الأثبات.

□ **الخلاصة:** المتعين يقيناً هو محمد بن رافع القشيري؛ لاتحاد المخرج مع الموضوع المصرح به في الصحيح (رقم ٢٧٠١)، ولأنه صاحب الأصول العالية عن سريج بن النعمان في أحاديث (فليح عن نافع).

[٣٨] ٢٧٠١ - (الموضوع المصرح به) حدثنا محمد بن رافع: حدثنا

سريج بن النعمان: حدثنا فليح، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ «خرج معتمراً، فحال كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه وحلق رأسه بالحديبية، وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل، ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً، ولا يقيم بها إلا ما أحبوا، فاعتمر من العام المقبل، فدخلها كما كان صالحهم، فلما أقام بها ثلاثاً، أمروه أن يخرج فخرج». «صحيح البخاري» (١٨٦/٣):

[٣٨] ٤٤٠٠ - (الموضوع المبهم) حدثني محمد: حدثنا سريج بن

النعمان: حدثنا فليح، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أقبل النبي ﷺ عام الفتح وهو مردف أسامة على القصواء، ومعه بلال، وعثمان بن طلحة، حتى

أناخ عند البيت، ثم قال لعثمان: ائتنا بالمفتاح، فجاءه بالمفتاح، ففتح له الباب،
فدخل النبي ﷺ وأسامة وبلال وعثمان». «صحيح البخاري» (١٧٦ / ٥).



٩- محمد بن خالد بن خدّاش [حديثان]

وفي الحديثين قال: حدثنا محمد بن خالد. (٣٩) قالوا الذهلي. (٤٠)

قالوا الذهلي. والذي يظهر لي هو: محمد بن خالد بن خدّاش

✽ الموضع التاسع والثلاثون؛ وإذا قال: حدثنا محمد بن خالد، حدثنا

الأنصاري

◀ المتعين: أبي بكر: محمد بن خالد بن خدّاش الزهراني المهلي البصري. من أهل البصرة سكن ببغداد يروي عن الأنصاري وأهل العراق. نزيل بغداد، الضرير، توفي سنة ٢٤٠ هـ تقريباً.

◀ وشيخه: الأنصاري محمد: محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو عبد الله البصري القاضي. (ت ٢١٥ هـ).

والقول بأن محمد بن خالد هنا هو الذهلي - كما وقع في رواية الأصيلي والصغاني - هو وهم مندرج وتعليل مرجوح، والمتعين هو ابن خدّاش.

وذلك لعل قاطعة:

أولاً: قرينة الاختصاص والمواطنة؛ فابن خدّاش بصري المولد والمنشأ، والأنصاري

هو قاضي البصرة وإمامها. وابن خدّاش من الملازمين للأنصاري والمكثرين عنه،
والبخاري يروي عن ابن خدّاش في كتابه (التاريخ) ويصرّح باسمه ونسبه، وحمل المبهم
في الصحيح على المصرّح به في بقية كتب المصنّف هو أصل الصناعة، بينما الذهلي
النيسابوري طارئ على هذا السند البصري المحض.

ثانياً: قرينة الطبقة والاستغناء؛ فالبخاري يروي عن الأنصاري مباشرة بلا
واسطة في مواضع كثيرة من الصحيح طلباً للعلو، فإذا نزل وأدخل واسطة (محمد بن
خالد)، فلا بد أن يكون هذا الواسطة من أصحاب الأصول المتقنين عن الأنصاري
كابن خدّاش. أما الذهلي فهو قرين للبخاري، ورواية الأقران عن بعضهم مع وجود
العلو هي خلاف الأصل، ولا يُصار إليها إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا مع وجود ابن
خدّاش البصري الأصيل في السند.

ثالثاً: دحض زيادة (الذهلي) في الروايات المتأخرة؛ إن التقييد بالذهلي في
رواية الأصيلي والصغاني ليس حجة قاطعة؛ لأن رواية أبي ذر الهروي -وهي أتمن
الروايات- ورواية ابن عساكر والبقاعي، وغيرهما خلت من هذا القيد. والقاعدة أن
الزيادة في الأنساب من الرواة المتأخرين هي من قبيل التفسير الذي يقع فيه الوهم؛
فظن الرواة أن كل محمد بن خالد هو الذهلي لشهرته المتأخرة فألحقوه بالمتن، وهو
إدراج ظاهر لمخالفته لمخرج الحديث.

رابعاً: مطابقة الاسم الحقيقي؛ فابن خدّاش اسمه الصريح محمد بن خالد، بينما الذهلي اسمه محمد بن يحيى. فكيف يترك البخاري الاسم الحقيقي لشيخه ابن خدّاش، وينسب الذهلي لجدّه بغير مقتضى؟ هذا قلب للحقائق الإسنادية لا يفعله البخاري في أوج نضجه العلمي في الصحيح.

□ الخلاصة: المتعين هو محمد بن خالد بن خدّاش؛ لثبوت سماع البخاري منه في تاريخه، وللملازمة البصرية بينه وبين الأنصاري، ولأن ذكر الذهلي في هذا الموضع إدراج متأخر اصطدم بقواعد المخرج والطبقة، وبذلك يستقل هذا السند البصري عن رواية الذهلي يقيناً.

[٣٩] - ١ - قال البخاري: «حدثني محمد بن خالد بن خدّاش قال:

حدثنا سلم بن قتيبة، حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن الحارث بن حاطب المدني قال: حدثني محمد بن يحيى بن حبان، قال: سمعت أبا سعيد الخدري؛ أتيت النبي ﷺ، فقال: «من استغن يغنه الله»، «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٧١٦ ت الدباسي والنحال).

[٣٩] - ٢ - حدثني محمد بن خالد، قال: مات محمد يزيد بن سنان

الرهاوي بعد ما فارقتّه بنحو من جمعة أراه سنة عشرين ومائتين»، «التاريخ الأوسط» (٢/ ٣٤٢).

[٣٩] - ٧١٥٥ - حدثنا محمد بن خالد، حدثنا الأنصاري محمد حدثنا

أبي، عن ثمامة، عن أنس، «أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي ﷺ، بمنزلة صاحب الشرط من الأمير». «صحيح البخاري» (٩ / ٦٥).



✽ الموضع الأربعون: وإذا قال: حدثنا محمد بن خالد، عبيد الله بن

موسى

◀ المتعين: محمد بن خالد بن خدّاش الزهراني من أهل البصرة سكن ببغداد.
توفي سنة ٢٤٠ هـ تقريباً.

◀ وشيخه: أبو محمد: عبيد الله بن موسى بن أبي المختار: باذام. العبسي
مولاهم، الكوفي، الحافظ (١٢٨ هـ - ٢١٤ هـ).

والقول بأن محمد بن خالد هنا هو الذهلي منسوباً لجده هو قول يغفل

عن جادة الإسناد، والمتعين هو ابن خدّاش لقرائن إسنادية قاهرة:

أولاً: قرينة الجادة الكوفية وصاحب النسخة؛ فهذا السند (عبيد الله بن
موسى عن إسرائيل عن منصور) من أوثق الأسانيد الكوفية وأشهرها. وعبيد الله بن
موسى من كبار شيوخ الكوفة، وابن خدّاش البصري (نزىل بغداد) قد رحل وسمع

من الكوفيين، وثبت أن له عن عبيد الله بن موسى بالذات نسخة مشهورة وأصولاً ثابتة، فتعين حمل المهمل عليه لثبوت السماع والاختصاص بحديث الشيخ.

ثانياً: قرينة الطبقة والاستغناء؛ فالبخاري يروي عن عبيد الله بن موسى مباشرة في أكثر من ثمانية وثلاثين موضعاً في الصحيح طلباً للعلو، فإذا نزل في هذا الموضع بواسطة، فالواسطة هنا هو ابن خدّاش الذي هو من أقرانه أو أكبر قليلاً، وهو ممن يشاركه في الأصول الكوفية. أما الذهلي فنزول البخاري إليه في حديث يملكه علواً عن عبيد الله بن موسى هو خلاف مذهبه في الصحيح، ولا مسوغ لهذا النزول إلا لكون ابن خدّاش هو صاحب الرواية المتقنة عن الكوفي في هذا الموضع.

ثالثاً: قرينة الاتساق الإسنادي؛ فقد ثبت فيما سبق أن محمد بن خالد الذي يروي عن الأنصاري هو ابن خدّاش يقيناً، واتحاد الاسم المهمل في سياق شيوخ الطبقة الواحدة (الأنصاري وعبيد الله بن موسى) يوجب حمله على نفس الشخص منعاً للتشويش الإسنادي، والبخاري أبعد الناس عن إيهام القارئ بصرف اسم واحد لشخصين مختلفين في سياق متقارب من الشيوخ.

رابعاً: تفنيد وهم التعميم؛ إن شهرة الذهلي بلقب محمد بن خالد في كتب المتأخرين غلبت على عقول الشراح، فظنوا أن كل محمد بن خالد في الصحيح هو الذهلي، وهذا وهم تعميمي يصطدم بحقيقة أن البخاري لديه شيوخ آخرون بهذا

الاسم هم أخص بالمشايخ المذكورين من الذهلي النيسابوري.

□ الخلاصة: المتعين هو محمد بن خالد بن خدّاش؛ لثبوت أصوله عن عبيد الله بن موسى الكوفي، ولأن مخرج الحديث يقتضي صاحب النسخة المختص وهو ابن خدّاش، وبذلك يسقط توهم الرواية عن الذهلي في هذا الموضع أيضاً.

[٤٠] - ٧٥١١ - حدثنا محمد بن خالد، حدثنا عبيد الله بن موسى،

عن إسرائيل، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إن آخر أهل الجنة دخولا الجنة، وآخر أهل النار خروجاً من النار، رجل يخرج حبواً، فيقول له ربه: ادخل الجنة، فيقول: رب الجنة ملأى، فيقول له ذلك ثلاث مرات، فكل ذلك يعيد عليه: الجنة ملأى، فيقول: إن لك مثل الدنيا عشر مرار». «صحيح البخاري» (٩ / ١٤٧).



١٠- محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي

[مثالين لشيخه]

قال: حدثنا: محمد بن عبد الله. (١٤) قالوا الذهلي. والذي يظهر هو:

محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي. (١٥) عينوه: محمد بن عبد الله بن المبارك.

✽ الموضع الحادي والأربعون: إذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد

الله: حدثنا حسين بن محمد أبو أحمد:

◀ المتعين: محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي

◀ وشيخه: الحسين بن محمد بن بهرام التميمي أبو أحمد ويقال: أبو علي

المؤدب المروزي (ت ٢١٣هـ).

إن تعيين محمد في هذا الموطن بالذهلي هو مسلك فيه تكلف ظاهر،

والصواب الذي تشهد له القرائن الحديثية هو تعيينه في الإمام محمد بن عبد الله بن

المبارك المخرمي، ويحتمل احتمالاً قوياً أن يكون محمد بن عبد الله بن غمير. والله

أعلم.

ويترجح المخرمي هنا بوجه علمية دقيقة؛ أولها قرينة الملازمة والوطن، فإن حسين بن محمد المروزي وإن كان أصله من مرو إلا أنه استوطن بغداد وحدث بها وتوفي فيها، والمخرمي هو إمام بغداد وأثبت الناس في شيوخها المستوطنين، فكان حمله على صاحب الدار أولى من غيره. وثانيها قرينة التناسب واللقب، فإن المروزي كان يعرف بالمؤدب، والمخرمي كان من أعلم الناس بطبقة المؤدبين وأصحاب العربية في بغداد. وثالثها قرينة النسب، فالمخرمي قرشي والمروزي تميمي وكلاهما من صريح العرب الذين يراعي البخاري مخرجهم في صحيحه.

وهذا التحقيق يبطل دعوى من زعم أن البخاري قصد الذهلي ونسبه لجدّه، إذ يتبين أن البخاري قد جرى على سننه في تسمية شيوخه البغداديين بأسمائهم الصريحة التي يعرفون بها عند الإطلاق، وبذلك يستقيم السند على جادة الاتصال والوضوح ويندفع توهم التدليس أو الإيهام بسبب المحنة.

[٤١] ٢٨٠٩ - حدثنا محمد بن عبد الله: حدثنا حسين بن محمد أبو

أحمد: حدثنا شيبان عن قتادة: حدثنا أنس بن مالك: «أن أم الربيع بنت البراء وهي أم حارثة بن سراقه أتت النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله ألا تحدثني عن حارثة وكان قتل يوم بدر أصابه سهم غرب فإن كان في الجنة صبرت وإن كان غير ذلك اجتهدت عليه في البكاء قال: يا أم حارثة إنها جنان في الجنة وإن ابنك أصاب

الفردوس الأعلى. «صحيح البخاري» (٢٠ / ٤).



✽ **الموضع الثاني والأربعون: إذا قال البخاري: حدثني محمد بن عبد**

الله، حدثنا عثمان بن عمر بن فارس:

﴿ **المتعين:** محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي البغدادي (مُرَبَّع)، المتوفى

سنة ٢٥٤هـ.

﴿ **شيخه:** عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط، العبدي، البصري، البخاري

الأصل، الحافظ (ت ٢٠٩ هـ).

يتجلى في هذا الموطن منهج الإمام البخاري الأصيل في تسمية شيوخه

بأسمائهم الصريحة بعيدا عن الإلغاز، حيث تعين محمد هنا في الإمام محمد بن عبد

الله بن المبارك المخرمي المعروف بمربع، وهو ما يقطع الطريق على من توهم الذهلية

في نظائر هذا الإسناد.

وتتجلى دقة هذا التعيين بقرينة المغايرة عند أقران البخاري، فقد أخرج أبو

داود في سننه هذا الحديث من طريق محمد بن يحيى بن فارس عن عثمان بن عمر،

فصرح باسم الذهلي ونسبته المشهورة. فعدول البخاري عن هذا الاسم المعروف في

هذه الطبقة إلى قول محمد بن عبد الله يثبت يقينا أنه يريد شيخا آخر يطابق اسمه لفظ البخاري صراحة وهو المخرمي. وهذا المسلك يبرئ الإمام البخاري من شائبة تدليس الشيوخ أو الإبهام للمحنة، إذ يظهر بوضوح أن البخاري سمى كل شيخ بما اشتهر به، مما يؤكد أن الإبهام في الصحيح هو إهمال لاسم مشهور عند البخاري لا تعمية لاسم مهجور بسبب فتنة، فالحمد لله على ظهور الحق.

[٤٢] - ٦٧٢٢ - حدثني محمد بن عبد الله، حدثنا عثمان بن عمر

ابن فارس، أخبرنا ابن عون، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال
رسول الله ﷺ: «لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها،
وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيرا
منها، فأت الذي هو خير، وكفر عن يمينك». «صحيح البخاري» (٨ / ١٤٧).
«١٧٨٤ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، نا عثمان بن عمر» «سنن
أبي داود» (٢ / ٨٨ ط مع عون المعبود).



١١ - محمد بن عبيد بن ميمون (التبان) [حديث واحد].

وقال البخاري حدثنا محمد. (٤٣) قالوا: ابن سلام. والذي يظهر لي هو:

محمد بن عبيد بن ميمون (التبان):

✽ الموضع الثالث والأربعون: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا

أبو ضمرة أنس بن عياض.

◀ المتعين: أبو عبيد: محمد بن عبيد بن ميمون، ويقال: محمد بن أبي عباد،

المدني، التبان، التيمي مولاهم، القرشي، العلاف. (ت ٢٣١ هـ: ٢٤٠ هـ).

◀ وشيخه: أبو ضمرة: أنس بن عياض الكوفي (ت: ٢٠٠ هـ).

فصل في تعيين محمد

في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض

بعد سير القرائن ومقارنة الروايات، يترجح أن محمداً المبهمة في حديث الاستسقاء

(رقم ١٠١٣) هو محمد بن عبيد التبان المدني (ت ٢٣١ هـ أو ٢٤٠ هـ)، وذلك بناءً

على أقوى المرجحات التالية:

أولاً: قرينة التصريح النصي (في أفعال العباد):

إنَّ تصريح الإمام البخاري في كتابه خلق أفعال العباد بقوله: «حدثنا محمد بن عبيد، ثنا أنس بن عياض» هو العمدة القاطعة؛ لاتحاد الشيخ والسلسلة، والمفسر في كتب المصنف الأخرى يقضي على المبهم في الجامع، خاصة وأن أنس بن عياض ليس من المكثرين الذين تشتبه مروياتهم.

ثانياً: قرينة «صيغة الأداء» (الزيادة النوعية الفارقة):

فالبخاري في الموضع (١٠١٣) سيق الأداء فيه بلفظ «أخبرنا أبو ضمرة». وأن محمد بن سلام البيكندي يلتزم غالباً صيغة الإخبار (أخبرنا) في طبقة المدنيين، بينما محمد بن عبيد التبان يلتزم صيغة التحديث (حدثنا/ثنا) كما ظهر في نص خلق أفعال العباد.

وجود (أخبرنا) في بعض نسخ الصحيح قبل اسم أبي ضمرة (قد يكون) مما أصلحه النساخ -توهماً- ليوافق مذهب (ابن سلام) الذي أقحموه في الحاشية، بدليل أن رواية الأصيلي (وهي من أثبت النسخ) جاءت بلفظ «حدثنا»، وهي الموافقة للتبان لا للبيكندي.

ثالثاً نقد زياده (ابن سلام) في رواية عطاءات العلم:

إنَّ ثبوت سقوط (ابن سلام) من رواية ابن عساكر عن أبي ذر، والضرب عليه بالحمرة في اليونانية، يقطع بأن ذكر ابن سلام ليس من أصل نص البخاري، بل هو من إلحاقات النساخ بناءً على الشهرة الغالبة في المحدثات.

□ والخلاصة:

يظهر لي والله أعلم بأن محمداً في هذا السند هو: محمد بن عبيد التبان؛ لقوة التصريح به في (خلق أفعال العباد)، ولموافقة صيغة التحديث في رواية الأصيلي لمذهبه في الأداء، ولأن دعوى ابن سلام لم تثبت في النسخ الأصيلية (كابن عساكر)، وإنما هي من تصرفات النساخ الذين طردوا الباب في كل مبهم بناءً على الشهرة، متغافلين عن القرائن البلدية (المدنية) التي تجمع التبان بأبي ضمرة.

[٤٣] - حدثنا محمد بن عبيد، ثنا أنس بن عياض، عن الحارث بن عبد

الرحمن بن عبد الله بن أبي ذباب، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي عليه السلام: «نحاني النبي ﷺ عن قراءة القرآن وأنا راكع». «خلق أفعال العباد للبخاري» (ص ١١٠).

[٤٣] - ١٠١٣ - حدثنا محمد قال: أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض

قال: حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي ثمر: أنه سمع أنس بن مالك يذكر: «أن

رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر، ورسول الله ﷺ قائم يخطب،
فاستقبل رسول الله ﷺ قائما، فقال: يا رسول الله، هلكت المواشي، وانقطعت
السبل، فادع الله يغثنا...» «صحيح البخاري» (٢٨/٢).



١٢- أبو الحسن: محمد بن مقاتل (المروزي)

[حديث واحد].

حدثنا محمد. (٤٤) وقالوا ابن مقاتل. والتعيين صحيح.

✽ الموضوع الرابع والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا

عبد الله:

المتعين: أبو الحسن: محمد بن مقاتل، رخ، المروزي، الكسائي. (ت: ٢٢٦هـ).

وشيوخه: أبو عبد الرحمن: عبد الله ابن المبارك - بن واضح الحنظلي،

مولاهم، التميمي، المروزي (ت: ١٨٢هـ).

يتعين ب ابن مقاتل عند إطلاق محمد عن ابن المبارك في الصحيح (كحديث

صيباً نافعاً، وحديث معاذ ليلين)؛ والقرينة النصية تصريح البخاري به في مواضع

الاستفتاح (رقم ١٠٣٢)، ولأن ابن مقاتل هو صاحب نسخة ابن المبارك الملازم

لها، والناقل لأصولها المروزية.

وابن مقاتل هو راوية ابن المبارك ب (مرو)، والبخاري يلتزم تقديم أصحاب

النسخ والبلد الواحد عند اتحاد مذهب الأداء (أخبرنا).

اتفاق الروايات: ثبوت زيادة (ابن مقاتل) في أئقن روايات الجامع ك (ابن عساكر وأبي ذر)، مما يرفع احتمال اللبس بغيره من «المحدثات».

[٤٤] - ١٠٣٢ - (الموضع المصرح به) حدثنا محمد، هو ابن مقاتل

أبو الحسن المروزي، قال: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا عبيد الله، عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ «كان إذا رأى المطر قال: صيبا نافعا.» تابعه القاسم بن يحيى، عن عبيد الله، ورواه الأوزاعي وعقيل، عن نافع. «صحيح البخاري» (٣٢ / ٢).

[٤٤] - ١٠٣٣ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد قال: أخبرنا عبد الله

قال: أخبرنا الأوزاعي قال: حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري قال: حدثني أنس بن مالك قال: «أصابت الناس سنة على عهد رسول الله ﷺ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة، قام أعرابي فقال: يا رسول الله، هلك المال،...». «صحيح البخاري» (٣٢ / ٢).



١٣ - محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير (صاعقة)

[حديث واحد]

حدثنا محمد. (٤٥) قالوا: الذهلي. والذي يظهر لي: محمد بن عبد

الرحيم بن أبي زهير (صاعقة)

✽ الموضوع الخامس والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد،

حدثنا عفان.

◀ المتعين: أبو يحيى: محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير - صاعقة - الفارسي،

القرشي، العدوي، البزاز، البغدادي، الحافظ (١٨٥هـ - ٢٥٥هـ). وقد عينه

البخاري في صحيحه.

◀ وشيخه: عفان: أبو عثمان: عفان بن مسلم بن عبد الله، البصري،

الباهلي، الأنصاري، الصفار، مولى عزة بن ثابت الأنصاري (١٣٤هـ - ٢٢٠هـ).

ولا وجه لادعاء أن محمداً هنا هو الذهلي؛ بل هو صاعقة لثلاثة أدلة

قاطعة:

أ - تصرّح البخاري في صحيحه: (رقم ١٣٩٧) ب (محمد بن عبد الرحيم) عن

عفان، فتعين حمل المبهم في (رقم ٤٤٣٨) وغيره عليه؛ لاتحاد المخرج والاختصاص.

ب - صاعقة هو أثبت الناس في عفان بن مسلم وأكثرهم عنه في الصحيح،
والبخاري يعتمد أصوله في مرويات البغداديين والصفار.

ج - وبما أن البخاري فرغ من الصحيح قبل الفتنة بسنوات طويلة، فلا مسوغ
لإبهام الذهلي تقية، بل الإبهام لصاعقة هنا هو إبهام شهرة واختصار، لكونه
الراوي العمدة عن عفان عند المصنف.

[٤٥] - ١٣٩٧ - (الموضع المصرح به) حدثني محمد بن عبد الرحيم:

حدثنا عفان بن مسلم: حدثنا وهيب، عن يحيى بن سعيد بن حيان، عن أبي
زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن أعرابيا أتى النبي ﷺ فقال: دلي على عمل إذا
عملته دخلت الجنة. قال: تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة المكتوبة،
وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان. قال: والذي نفسي بيده، لا أزيد على
هذا. فلما ولى، قال النبي ﷺ: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر
إلى هذا». «صحيح البخاري» (٢ / ١٠٥).

[٤٥] - ٤٤٣٨ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد، حدثنا عفان، عن

صخر بن جويرية، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: «دخل
عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ وأنا مسندته إلى صدري، ومع عبد الرحمن
سواك رطب يستن به، فأبده رسول الله ﷺ بصره، فأخذت السواك فقصمته،

● رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين ●

ونفضته وطيبته، ثم دفعته إلى النبي ﷺ فاستن به، فما رأيت رسول الله ﷺ استن
استنانا قط أحسن منه، فما عدا أن فرغ رسول الله ﷺ رفع يده أو إصبه ثم قال:
في الرفيق الأعلى، ثلاثاً، ثم قضى، وكانت تقول: مات بين حاقنتي وذاقنتي». «صحيح البخاري» (١٠ / ٦).



١٤ - محمد بن جعفر ابن أبي الحسين السمناني

[حديث واحد]

وفي الحديث قال: حدثنا محمد. (٤١) قالوا هو البخاري نفسه. والذي

يظهر لي: محمد بن جعفر ابن أبي الحسين السمناني.

✽ الموضوع السادس والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد،

حدثنا عمر بن حفص:

◀ المتعين: أبو جعفر: محمد بن جعفر ابن أبي الحسين السمناني، البصري،

الحافظ، ت قبل ٢٢٠ هـ.

◀ وشيخه: عمر بن حفص بن غياث بن طلق بن معاوية، النخعي، الكوفي

(ت ٢٢٢).

ويظهر بأنه (ابن أبي الحسين) في مرويات عمر بن حفص (كحديث خروج

النساء للعيد)، والقرينة القاطعة تصريح البخاري باسمه في (رقم ٤٢٢٧) بذات

السند والشيخ، ولأنه من أقران البخاري الذين شاركوه في الطلب عن آل غياث.

❖ ومن ظن أن محمداً هو البخاري نفسه فقد غفل عن أمرين:

التعيين النصي: البخاري صرح بـ محمد بن أبي الحسين في موضع آخر لنفس السند، والبخاري لا يروي عن نفسه مهماً بلفظ «حدثنا محمد».

علو السند: ابن أبي الحسين توفي قبل البخاري (نحو ٢٢٠هـ)، وروايته عن عمر بن حفص (ت ٢٢٢هـ) هي رواية أقران، والبخاري يدخل بينه وبين آل غياث أحياناً طلباً للعلو أو لتعدد الطرق، فإذا أهمله فالمراد السمناني بقرينة التصريح السابقة.

ويتحصل لنا أن محمداً إذا عُيِّن فهو ابن أبي الحسين السمناني بقرينة النص، وإذا سقط فهو على العلو الذي في رواية الأصيلي.

[٤٦] - ٢٢٧ - (الموضع المصرح به) حدثني محمد بن أبي الحسين:

حدثنا عمر بن حفص: حدثنا أبي، عن عاصم، عن عامر، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «لا أدري أنهي عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمولة الناس، فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرمه في يوم خير: لحم الحمر الأهلية». «صحيح البخاري» (١٣٦/٥).

[٤٦] - ٩٧١ - (الموضع المهمل) حدثنا محمد، حدثنا عمر بن حفص

قال: حدثنا أبي، عن عاصم، عن حفصة، عن أم عطية قالت: «كنا نؤمر أن

نخرج يوم العيد، حتى نخرج البكر من خدرها، حتى نخرج الحيض، فيكن خلف
الناس، فيكبرن بتكبيرهم، ويدعون بدعائهم، يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته». «صحيح البخاري» (٢٠ / ٢).



١٥ - محمد بن إسماعيل ابن ابن عليّة

[مثال واحد]

حدثنا محمد. (٤٧) قال الذهلي. والذي يظهر: محمد بن إسماعيل بن

إبراهيم ابن مقسم الأسدي

✽ الموضوع السابع والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد، حدثنا

عبد الرحمن بن مهدي:

◀ المتعين: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أبو عبد الله

البصري. نزيل دمشق، وقاضيه، وأبوه ابن عليه. ثقة. توفي سنة (٢٦٤ هـ).

◀ وشيخه: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن، الحافظ،

البصري (ت ١٩٨ هـ).

وقد ذهب بعض الشراح إلى أن محمداً هنا هو الذهلي، وذهب آخرون إلى

أنه بNDAR، وكلاهما قول مرجوح، والمتعين هو ابن عليّة لعل:

أولاً: قرينة المطابقة عند النسائي؛ وهي أقوى الحجج، فقد أخرج النسائي

في «السنن الكبرى» نفس الحديث، بنفس اللفظ، ومن نفس الطريق (عن عبد

الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك)، وصرح باسم شيخه وهو (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم). ومن المعلوم أن النسائي والبخاري يشتركان في كثير من الشيوخ الأقران، فتعين حمل «محمد» المهمل عند البخاري على المصرح به عند النسائي لاتحاد المخرج واللفظ والشيخ.

ثانياً: قرينة الاتصال العائلي والمواطنة؛ فالبخاري مكث عن إبراهيم بن عُلَية (والد محمد)، وهذا البيت بيت حديث وعلم بصري عريق. ورواية البخاري عن (الابن) محمد بن إسماعيل ثابتة، وهو بصري الأصل -مثل ابن مهدي- ثم سكن دمشق، فاجتمع فيه إتقان مخرج البصريين (ابن مهدي) وعلم الشاميين، فاستغنى به البخاري في هذا السند.

ثالثاً: نفس وهم الذهلي وبندار؛ فادعاء الذهلي هنا هو تكرار لوهم تعميمي ظن أن كل «محمد» يروي عن الأكابر هو الذهلي، بينما ثبتت الحديث عند النسائي عن (ابن عُلَية) يقطع بطلان هذه الدعوى. أما بندار (محمد بن بشار) فالبخاري لا يهمله أبداً، بل ينسبه في عامة المواضع، فعدوله عن النسبة هنا تنصيص على أنه شيخ آخر يشاركه الاسم وهو ابن عُلَية.

□ **الخلاصة:** المتعين يقيناً هو محمد بن إسماعيل بن عُلَية؛ لشهادة النسائي عليه في «الكبرى»، وللاتصال المتين بين البخاري وهذا البيت العلمي البصري،

ولأن «وهم الذهلي» يتبدد أمام صراحة مخرج النسائي المتحد مع مخرج البخاري في هذا الإسناد.

[٤٧] - «١٠٩٢٢ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، عن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، قال: قيل لبني إسرائيل: {ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة} [البقرة: ٥٨] فدخلوا الباب يزحفون على أستاههم، وبدلوا فقالوا: حنطة حبة في شعرة». «السنن الكبرى - النسائي - ط الرسالة» (١٠ / ١٠).

[٤٧] - ٤٤٧٩ - حدثني محمد، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن ابن المبارك، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «قيل لبني إسرائيل: {ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة} فدخلوا يزحفون على أستاههم، فبدلوا، وقالوا: حطة حبة في شعرة». الذهلي.



١٦ - محمد بن عبد الله بن يزيد القرشي

[مثال واحد]

حدثنا محمد. (٤٨) قالوا الذهلي. ويظهر لي: محمد بن عبد الله بن يزيد

القرشي العدوي.

✽ الموضوع الثامن والأربعون: وإذا قال البخاري، حدثني محمد: حدثنا

عبد الله بن يزيد:

◀ المتعين: محمد بن عبد الله بن يزيد القرشي العدوي أبو يحيى بن أبي عبد

الرحمن المقرئ المكي مولى آل عمر بن الخطاب. ابن عبد الله بن يزيد (ت ٢٥٦هـ).

◀ وشيخه: عبد الله بن يزيد القصير، الحافظ، المكي، القرشي، العدوي مولاهم،

القصير، الأهوازي، البصري، الحافظ، المقرئ (ت ٢١٢هـ).

وقد ذهب بعض الشراح إلى أن محمدا هنا هو الذهلي، وهو ذهول عن مخرج

الحديث، والصواب المحقق هو ابن المقرئ لقرائن قاطعة:

أولا: قرينة المطابقة التامة عند النسائي؛ وهي أقوى الحجج، فقد اخرج

النسائي في السنن الكبرى الموضوع رقم ١٦٩٤ نفس الحديث، بنفس اللفظ والسند

عن عبد الله بن يزيد عن سعيد عن أبي الاسود عن عروة عن عائشة، وصرح باسم

شيخه وهو محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي. واتحاد المخرج واللفظ بين البخاري والنسائي يوجب حمل المهمل عند الاول على المصرح به عند الثاني يقينا.

ثانيا: قرينة رواية الاكابر عن ابناء الاكابر؛ فعبد الله بن يزيد المقرئ الاب هو شيخ البخاري المكثّر عنه في الصحيح، وابنه محمد هو قرين البخاري وصاحب اصول والده. وكما ثبت في المواضع السابقة مع ابن خلي وابن عليّة، فان البخاري يروي عن الابن ما قد فاته من اصول الاب او لتوثيق النسخة العائلية، وهذا مسلك مطرد في صحيحه لضمان اعلى درجات الضبط في البيت الواحد.

ثالثا: قرينة الاتحاد الاقليمي والمخرج؛ فالسند حجازي مكّي صرف، فالمقرئ مكّي وابنه مكّي، والحديث من مرويات اهل المدينة ومكة. فاقحام الذهلي النيسابوري في هذا السند الحجازي المخرج، مع وجود ابن صاحب الاصل المصرح به عند النسائي، هو تكلف لا تقبله قواعد الصنعة الحديثية التي تبني مرويات الاقاليم على اهلها.

رابعا: نقض دعوى الذهلي؛ فلا يعرف للذهلي اختصاص بالمقرئ يوازي اختصاص ابنه به، والبخاري لا يترك صاحب البيت ليذهب الى القرين في مرويات الاصول والنسخ العائلية الا لعلّة قادحة، ولا علة هنا بل الثقة والاتقان في ابن المقرئ ثابتة.

□ الخلاصة: المتعين يقينا هو محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ؛ لشهادة النسائي عليه في الكبرى بذات السند، ولأنه ابن شيخ البخاري وحامل اصوله، ولأن مخرج الحديث الحجازي يقتضيه، وبذلك تكتمل الثلاثية الذهبية في الرواية عن ابناء الشيوخ وتنهض اسطورة الذهلي في هذا الموضع.

[٤٨] «١٦٩٤ - أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي،

قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سعيد، قال: حدثني أبو الأسود، عن عروة، قال: قالت عائشة: «كان أصحاب رسول الله ﷺ قوما عمال أنفسهم وكان يكون لهم أرواح فقيل لهم: لو اغتسلتم». «السنن الكبرى - النسائي - ط الرسالة» (٢٦٧/٢):

[٤٨] ٢٠٧١ - حدثني محمد: حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثنا سعيد

قال: حدثني أبو الأسود، عن عروة قال: قالت عائشة رضي الله عنها: «كان أصحاب رسول الله ﷺ عمال أنفسهم، وكان يكون لهم أرواح، فقيل لهم: لو اغتسلتم» رواه همام، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. قالو: الذهلي.



١٧- محمد بن ربيع، البحراني [مثال واحد]

حدثنا محمد. (٤٩) قالوا: محمد بن معمر بن ربيع، البحراني. وهذا ما ظهر لي.

✽ **الموضع التاسع والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد قال**

حدثني حجاج:

◀ **المتعين:** محمد بن معمر بن ربيع، البحراني، الحافظ، القيسي، البصري،
البحراني (ت ٢٥٠هـ).

◀ **وشيخه:** حجاج بن المنهال، الحافظ، الأنماطي، البصري، العابد (ت ٢١٦هـ).

وقد اتفق المحققون على أن محمدا هنا هو البحراني، وهو التعيين الصحيح
الذي تشهد له قواعد المخرج والطبقة لعل:

أولا: قرينة المخرج البصري الموحد؛ فحجاج بن المنهال من كبار أئمة البصرة
وأركان الحديث فيها، ومحمد بن معمر البحراني بصري المولد والمنشأ ومن أثبات
أصحاب حجاج والملازمين له، والبخاري يني مرويات الأقاليم على أثبات أهلها،
فكان حمل المهمل على ابن بلده أولى الصناعة.

ثانيا: قرينة التصريح عند غيره؛ فقد روى الأئمة هذا الحديث من طريق
محمد بن معمر البحراني عن حجاج بن المنهال، وهو طريق معروف ومشهور عند

أصحاب السنن والمسانيد، وحمل المهمل عند البخاري على المصرح به عند أقرانه في نفس الطبقة والشيخ هو أصل العمل عند المحدثين لاستبانة المخرج.

ثالثاً: قرينة الطبقة والاستغناء؛ فالبخاري يروي عن حجاج بن المنهال مباشرة في مواضع كثيرة من الصحيح طلباً للعلو، فإذا نزل في هذا الموضع بواسطة محمد، فالمتعين أن يكون هذا الواسطة هو رفيقه البحراني الذي يشاركه الأصول البصرية عن حجاج، ولا مسوغ للنزول لغيره في حديث يملكه البخاري من طريق أصحابه الأثبات.

رابعاً: مطابقة الاسم والحقيقة؛ فالبحراني اسمه الحقيقي محمد، وهو من شيوخ البخاري المكثّر عنهم والمصرح بهم في غير الصحيح، فكان ذكره هنا بلا نسبة من قبيل الاختصار لشيخ معروف المخرج والمنزلة عند المصنف.

□ **الخلاصة:** المتعين هو محمد بن معمر البحراني البصري؛ لقوة الاختصاص البلدي بحجاج بن المنهال، ولثبوت روايته لهذا الطريق عند أقران البخاري، ولأن مخرج الحديث البصري يقتضيه، وبذلك يثبت أن محمداً المهمل هنا هو البحراني.

[٤٩] ٣٤٦٣ - حدثني محمد قال حدثني حجاج، حدثنا جرير عن

الحسن حدثنا جندب بن عبد الله في هذا المسجد وما نسينا منذ حدثنا وما نخشى

●.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....●

أن يكون جندب كذب على رسول الله ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: «كان
فيمن كان قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده فما رقأ الدم حتى
مات قال الله تعالى: بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة.»



بيان إحصائي ومنهجي للمواضع المحررة في المحدثات المهملة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد؛ فهذا جرد إحصائي دقيق لما تم تحريره في هذا البحث من المواضع الإسنادية التي وقع فيها الإهمال لاسم (محمد) في الجامع الصحيح، مع بيان القواعد الكاشفة لعين الراوي في كل مخرج:

حصر المواضع الإسنادية والرواة:

اشتمل التحقيق على استقصاء (٤٩) موضعاً إسنادياً، وهي الحالات التي يروي فيها الإمام البخاري عن شيخ مهمل يشاركه غيره في الاسم والطبقة. وقد انتهى التحقيق إلى تعيين (١٧) إماماً من مشايخ البخاري وأقرانه، وأوردنا لكل موضع منها حديثاً مثلاً يوضح كيفية التعيين بناءً على القرائن، وتوزيع هذه المواضع على الرواة كالتالي:

محمد بن سلام البيكندي: تحرير (١٥) موضعاً إسنادياً (لكل موضع منها مجموعة أحاديث في الصحيح)، وهو العمدة عند الإطلاق بقرينة «أخبرنا» في شيوخ الحجاز والشام.

•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

محمد بن عبد الله بن ثمر: تحرير (٥) مواضع إسنادية، مع ترجيحه في المخرج الكوفي.

محمد بن خالد بن خلي: تحرير (٥) مواضع إسنادية، وهو المخرج الشامي الذي استنقذه البحث من وهم «الذهلية».

محمد بن عبد الله بن البرقي: تحرير (٤) مواضع إسنادية، وهو راوية المصريين وأخصهم بأحمد بن صالح وابن أبي مريم.

محمد بن عبد الله بن أبي الثلج: تحرير (٣) مواضع إسنادية، وهو البغدادي صاحب الأصول عن حماد بن مسعدة والأنصاري.

محمد بن المثنى (الزمن): تحرير موضعين إسناديين، وتميز بقرينة صيغة «حدثنا» عن ابن سلام.

محمد بن بشار (بندار): تحرير موضعين إسناديين، في مرويات الأصول البصرية عن غندر وسهل.

محمد بن رافع النيسابوري: تحرير موضعين إسناديين، وهو العمدة في مخرج عبد الرزاق وسريح بن النعمان.

محمد بن خالد بن خدّاش: تحرير موضعين إسناديين، صاحب النسخ الثابتة

عن الأنصاري وعبيد الله بن موسى.

محمد بن عبد الله بن المبارك (المخرومي): تحرير موضعين إسناديين، وهو

إمام بغداد في طبقة.

بقية المحدثات (بموضع إسنادي واحد لكل منهم): وهم: (السمناني،

والتبان، وابن مقاتل المروزي، وصاعقة، وابن غلية، وابن المقرئ، والبحراني).

والحمد لله رب العالمين

أسامة بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن الوكيل



ملحق استذراكي

درر صناعية ونكات إسنادية في «قالات المحمدين»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،

أما بعد:

فهذا ملحقٌ استدراكيٌّ لطيف، ألحقناه بشرق هذا المصنّف بعد تمام نسقه وتكامل مسأله؛ لتقييد نكاتٍ إسنادية عزيزة، وفتياتٍ صناعية دقيقة، ظهرت لنا أثناء تتبّع «قالات البخاري عن شيوخه المحمّدين» بالاستقراء والمقابلة بين أصول جامع الإمام البخاري.

تنويه بين يدي الملحق:

اعلم - أيها القارئ الكريم والباحث اللبيب - أننا بعد تمام نسق هذا المصنّف وإحكام مباحثه، تتبّعنا بالاستقراء والتدقيق مواضع الإهمال في الأسانيد، فلاح لنا هذا الموضعُ الإسنادي الجليل، وتجلت فيه نكتةٌ إسناديةٌ عزيزةٌ في «قالات المحمّدين» تسند ما صوّبناه في أصل الدراسة، وتزيد المعمار الإسنادي وثاقةً واستقراراً.

•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

وحرصاً على استيعاب الفوائد، وتقييد الشوارد، آلينا على أنفسنا إلا أن نثبته في صدر هذا الملحق الاستدراكي؛ ليكون ضميمَةً نافعةً لأصل الكتاب، وزيادةً تدقيقٍ يُنتفع بها، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

إضاءة منهجية قبل الخوض في المواضع:

التمييز الناقد بين «قالات البخاري عن شيوخه» و«قالاته عن فوقهم».

اعلم - رعاك الله - أنه يجب على الممارس لصناعة الإمام البخاري في صحيحه أن يفرق تفرقةً حاسمةً بين بابين اختلفا حقيقةً وحكمًا، ووقع الخلط بينهما لدى كثير من الشراح المتأخرين:

قالات البخاري عن شيوخه المباشرين (ممن عاصروهم وسمع منهم):

◀ **حكمه:** السماع القطعي والاتصال التام، وليس فيه تعليقٌ ولا انقطاعٌ بوجهٍ من الوجوه.

◀ **بيانه:** إذا قال البخاري عن شيخٍ من شيوخه الذين ثبت لقاءهم وروايته عنهم بالحديث الصريح (كالمقدمي، والفريائي، وابن المثني، وابن سلام...): «وقال فلان»، فهذه صيغة أداء موصولة جازمة تفيد السماع وتعبّر عن واقع مجلس التحديث (كالمذاكرة أو سياق المتابعات والزيادات المتنية). وإطلاق لفظ

«التعليق» عليه هاهنا إنّما هو تسامحٌ اصطلاحِي شكليّ لا يمس حقيقة السماع، ولا يعني وجود خللٍ في السند أو نزولاً عن شرط الصحة.

قالات البخاري عن شيوخ شيوخه فمن فوقهم (مَن لم يعاصرهم أو لم يلقَهم):

◀ **حكمه:** هو التعليق الاصطلاحي الحقيقي.

◀ **بيانه:** إذا قال البخاري: «وقال مالك»، أو «وقال الزهري»، أو «وقال الحسن» دون ذكر الواسطة بينه وبينهم، فهذا هو التعليق المعهود (حذف مبدأ الإسناد)؛ لأن البخاري لم يُدرِك هؤلاء الأعلام ولم يسمع منهم مباشرة.

الخلاصة المنهجية

الفرق بين البابين كالفرق بين المتصل والمنقطع؛ ف (قال) عن الشيخ المباشر المعاصر صاحب السماع هي (تحديث بالسماع وحكاية للفظ)، و (قال) عَمَّنْ فوقه ممن لم يدركه هي (تعليق وإسقاط للواسطة). ومن جمع بين البابين تحت اسم «التعليق» المطلق فقد خلط بين أصليين متمايزين، وألزم الإمام البخاري ما لم يلتزمه في صناعته.

[الموضع الخمسون] تحرير اسم الشيخ المهمل «محمد» عن أبي عامر

العقدي في كتاب التوحيد، وبيان سر العدول إلى (وقال)

أولاً: إذا قال البخاري: وقال محمد، حدثنا أبو عامر العقدي.

فهو: محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العنزي أبو موسى البصري

الحافظ المعروف ب: الزمن. (ت ٢٥٢هـ).

[٥٠] - الموضع المهمل حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن

إسماعيل، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: من

حدثك أن محمدا ﷺ كتم شيئاً؟ وقال محمد، حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا

شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت:

«من حدثك أن النبي ﷺ كتم شيئاً من الوحي فلا تصدقه، إن الله تعالى يقول: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته».

[٥٠] الموضع المصرح به حدثنا محمد بن المثني، قال: حدثنا أبو عامر

العقدي، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس: أنه قال: «إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ، في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين».

ثانياً: التحرير الإسنادي لعين الراوي المهمل:

وقع في هذا الموضع إهمال في اسم الشيخ الثاني حيث قال البخاري: «وقال محمد»، ولم ينص على نسبته. وقد خفي تعيينه على كثير ممن كتب في غريب المهملات، أو ظن أنه عطف على شيخه المتقدم في الإسناد الأول (محمد بن يوسف الفريابي).

والصواب المحرر بالاستقراء والمقابلة بين أسانيد الصحيح: أن المراد بـ «محمد» المهمل هاهنا هو محمد بن المثني بن عبيد العنزي (أبو موسى الزمن - ت ٢٥٢هـ)؛ وتتجلى هذه القرينة الكاشفة في أمور:

اختصاص المخرج الإسنادي: إن رواية أبي عامر العقدي (عبد الملك بن عمرو)، عن شعبة، هي من أخص وأشهر مرويات محمد بن المثني المباشرة في

الصحيح؛ حيث يكثر البخاري جداً من إخراجها بصريح التحديث: (حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا أبو عامر العقدي)، كما في كتاب الجمعة (حديث: ٨٦٦) وغيره.

عادة البخاري في إهمال الأعلام: اتكل البخاري في إهمال نسبة «محمد»

هاهنا على شهرة المخرج بينه وبين شيخه ابن المثنى، وعلى وضوح المتابعة الإسنادية لدى أهل الحذق بالرجال.

ثالثاً: النكتة الصناعتية وسر استخدام صيغة (وقال):

تجلى في هذا الموضع فنيةٌ حديثةٌ بالغة الدقة تنفي عن «قالات البخاري» شائبة الانقطاع أو التعليق، وبيانها من وجهين:

التمييز بين مقام التأسيس ومقام المتابعة التفسيرية: ساق البخاري أصل

الحديث بأول الباب بـ (حدثنا) عن الفريابي مقتصراً على لفظة النهي المجردة، فلما أراد أن يورد الزيادة التفسيرية المتنية التي فيها الاستشهاد بالآية الكريمة المطابقة للترجمة (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ... {) عدل إلى طريق «محمد بن المثنى عن العقدي»، وأداها بـ (وقال)؛ إشارةً منه إلى أن هذا الطريق إنما سيق لغرض الاستشهاد والمتابعة التفسيرية، وليس لتأسيس أصلٍ جديد في الباب.

ثبوت الاتصال وبطلان التعليق: إن تعبير البخاري بـ (وقال محمد) عن

شيخه المباشر الثبت المكثّر (محمد بن المثنى) لا يخرج عن دائرة السماع القطعي

والتحديث المتصل؛ إذ كيف يُظن البخاري أن يعلق حديثاً عن شيخ روى عنه في ذات الكتاب عشرات الأحاديث بألفاظ التحديث الصريحة؟! وإنما كان العدول عن (حدثنا) إلى (قال) سبيلاً لسلسلة الأسانيد وتنبية الناقد على سوق المتابعات والزيادات المتنية دون تثقيل الباب بالروابط الإسنادية الرسمية.

شاهد التأصيل والتصريح بالسماع: ومما يزيد هذا التحرير بزوغاً و يقيناً النظر في روايات الجامع الصحيح؛ فقد أخرج الإمام البخاري هذا الحديث بعينه بسنده والمتن في [كتاب الجمعة: حديث ٩٠٢]، ونصّت رواية التأصيل برواية أبي ذر الهروي وأبي الوقت السجزي على صيغة (حدثنا) و(حدثني) الصريحة عن محمد بن المثنى. وفي هذا برهان قطعي على أن مخرج الحديث عن العقدي ثابت بالسماع المباشر المتصل من ابن المثنى، وأن عدول البخاري في كتاب التوحيد إلى صيغة (وقال محمد) لا يعدو أن يكون تصرفاً في صيغة الأداء لسياق المتابعة والزيادة التفسيرية.

•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

[الموضع الحادي والخمسون]: تحرير اسم الشيخ المهمل «محمد» عن

عثمان بن عمر في كتاب الحج [رقم: ١٧٥٣]، وبيان دقة الصنعة في دفع

توهم الاضطراب

أولاً: النص والإسناد:

[٥١] ١٧٥٣ - وقال محمد حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن

الزهري: «أن رسول الله ﷺ كان إذا رمى الجمرة التي تلي مسجد منى يرميها

بسبع حصيات يكبر كلما رمى بحصاة ثم تقدم أمامها فوقف مستقبل القبلة

رافعا يديه يدعو وكان يطيل الوقوف ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات

يكبر كلما رمى بحصاة ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل

القبلة رافعا يديه يدعو ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات

يكبر عند كل حصاة ثم ينصرف ولا يقف عندها قال الزهري سمعت سالم بن

عبد الله يحدث مثل هذا عن أبيه عن النبي ﷺ وكان ابن عمر يفعلها». «صحيح

البخاري» (١٧٩ / ٢).

ثانياً: التحرير الإسنادي لعين الراوي المهمل:

وقع في هذا الموضع إهمالاً في اسم الشيخ حيث قال البخاري: «وقال محمد»،

ولم ينسبه إلى أبيه أو لقبه.

والتحقيق النقدي المحرر بالاستقراء ومقابلة الأصول الإسنادية: أن المراد

بـ «محمد» المهمل هاهنا هو الحافظ الثبت أبو بكر: محمد بن بشار البصري المعروف بـ (بُندار - ت ٢٥٢ هـ).

والقرينة الكاشفة لهذا الإجماع تتجلى في اختصاص بندار بهذه النسخة الإسنادية العالية (عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري)؛ إذ هي من مشهور مرويات بندار وأصوله البصرية التي يرويها عنه أصحاب الكتب الستة، فاتكل البخاري على شهرة المخرج بينه وبين بندار واستفاضة روايته عنه.

ثالثاً: تنبيه منهجي في دفع توهم الاضطراب:

قد يتوهم الباحث القاصر للوهلة الأولى اضطراباً في تعيين «محمد» المهمل عند روايته عن عثمان بن عمر بن فارس؛ حيث يُعَيَّن تارةً بـ (محمد بن المثني - أبو موسى)، وتارةً بـ (محمد بن بشار - بندار).

والحق الصريح أن هذا التمايز هو من أدلّ الدلائل على دقة الصنعة الحديثية لدى الإمام البخاري؛ وبيانه:

طبيعة المخرج والمرافقة: متى أورد البخاري شيخه مقروناً بغيره من الأقران

(كأحمد بن سعيد)، فالمراد هو محمد بن المثني؛ بقرينة المرافقة والاشتراك المشهور

بينهما في مجالس التحديث.

الانفراد بالسياق والمثل: ومتى تفرد «محمد» بالسياق المتني الخاص برواية يونس عن الزهري في تفصيل أحكام المناسك وصفة رمي الجمار، فالمراد هو محمد بن بشار (بندار)؛ لاختصاصه بهذه النسخة عن عثمان بن عمر.

رابعاً: رد وهم حاشية البقاعي وتعيين الذهلي:

وقع في حاشية البقاعي على الصحيح حكاية قول منسوب لأبي ذر: (هو محمد بن يحيى الذهلي)، مرقوماً عليه برمز نسخة.

وهذا القول وهم ظاهر وإقحام متأخر من بعض النساخ؛ فإن تعيين (محمد) هاهنا بالذهلي يخالف المنهج الاستقرائي لأسانيد البخاري؛ إذ الحديث بصري المخرج (عثمان بن عمر عن يونس)، وبندار البصري هو صاحب هذه النسخة وأخص الناس بها. وتعيين الناقل في الحاشية إنما جاء بناءً على التخمين بمجرد توافق الاسم، مع وجود رمز النسخة الذي يسقط الاحتجاج به. فيبقى التعيين المحرر جاريًا على ما تقرر من أنه (محمد بن بشار - بندار) أو (محمد بن المثنى)، ولا مدخل للذهلي في هذا الموضع بوجه من الوجوه.

ومما يحكم هذا التعيين ويقطع التردد فيه: الاستشهاد بقرينة المخرج الصريح

في كتاب الحج نفسه؛ فقد أخرج الإمام البخاري في [باب تقليد النعل - حديث: ١٧١٦] هذا السند بعينه صريحاً دون إهمال، فقال: (تابعه محمد بن بشار: حدثنا عثمان بن عمر...) وفي هذا نص جلي من البخاري على أنّ شيخه المباشر المعتمد في رواية أصول عثمان بن عمر البصري في الحج إنما هو (محمد بن بشار - بندار)، مما يؤكد اتكاله على الشهرة في قوله (وقال محمد) في الموضع (١٧٥٣)، ويدفع وهم من رمز في الحواشي إلى الذهلي.

[الموضع الثاني والخمسون]: تحرير اسم الشيخ المهمل «محمد» عن

عثمان بن فرقد في كتاب المغازي [رقم: ٤١٤٥]

أولاً: النص والإسناد:

[٥٢] ٤١٤٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة: حدثنا عبدة، عن هشام،

عن أبيه قال: «ذهبت أسب حسان عند عائشة، فقالت: لا تسبه، فإنه كان

ينافح عن رسول الله ﷺ. وقالت عائشة: استأذن النبي ﷺ في هجاء المشركين،

قال: كيف بنسي. قال: لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من العجين» وقال

محمد: حدثنا عثمان بن فرقد: سمعت هشاماً، عن أبيه قال: سببت حسان وكان

من كثر عليها. «صحيح البخاري» (٥ / ١٢١).

●.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....●

ثانياً: التحرير الإسنادي لعين الراوي المهمل:

وقع في هذا الموضوع إهمالاً في اسم الشيخ الثاني عقب رواية عثمان بن أبي شيبة؛ حيث قال البخاري: «وقال محمد»، ولم ينسبه.

والتحقيق النقدي المحرّر بالاستقراء ومقابلة الأصول: أن المراد بـ «محمد»

المهمل هاهنا هو الشيخ الكوفي الحافظ أبو عبد الله: محمد بن عقبة بن المغيرة الشيباني الكوفي (ت ٢٢٠ هـ)، وهو من كبار شيوخ البخاري المباشرين الذين توفوا مبكراً.

والقرينة الكاشفة لهذا الإهمال تتمثل في اختصاص ابن عقبة بالرواية المباشرة عن ابن بلده عثمان بن فرقد العطار الكوفي؛ إذ هذه النسخة الكوفية (عثمان بن فرقد عن هشام بن عروة) هي من أصول مرويات محمد بن عقبة التي يتداولها الناقدون عن هشام، وهو ما جزم به أبو نصر الكلاباذي والحافظ ابن حجر والعيني.

ثالثاً: النكتة الصناعية وسر استخدام صيغة (وقال):

التمييز بين أصل الترجمة والزيادة التفسيرية: ساق البخاري أصل قصة

حسان بن ثابت ودفاعه عن النبي ﷺ بـ (حدثنا) عن شيخه عثمان بن أبي شيبة، فلما أراد إيراد الزيادة التفسيرية المتنية الموضحة لسبب سب ابن الزبير لحسان

(وهي قوله: «وكان ممن كثر عليها» أي في الإفك) عدل إلى طريق «محمد بن عقبة عن عثمان بن فرقد»، وأداها بـ (وقال)؛ إشارة إلى أن الطريق الثاني إنما سبق لغرض الاستشهاد بالزيادة المتنية التفسيرية.

ثبوت الاتصال وبطلان التعليق: تعبير البخاري بـ (وقال محمد) عن شيخه المباشر (محمد بن عقبة) هو أداء متصل صادق ينقل ما أخذه عنه في مجالس المذاكرة؛ فمحمد بن عقبة شيخ معاصر للبخاري سمع منه وأخرج له في الأصول، فلا مدخل للتعليق الاصطلاحي ولا للانقطاع في هذا الموضع بحال.

تنبيهٌ منهجيٌّ وختاميٌّ:
في طبيعة التعيين الإسنادي
ومقاصد البحث الحثيثة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما

بعد:

فإنه يحسن بنا قبل طَيِّ أوراق هذا الملحق، والوصول إلى خاتمته، أن نضع بين يدي القارئ الكريم والباحث المنصف تنبيهاتٍ منهجيةً حاسمةً تُحلِّي طبيعة التحريرات الإسنادية الواردة في هذا الكتاب، وتحدد معالم الغاية العلمية التي قامت عليها فصوله:

التعيينات الإسنادية اجتهادٌ ينبثق من القرائن والصناعة:

إنَّ ما وَقَعَ في هذا المصنَّف من ترجيح تعيين الراوي «محمد» المهمل في قوله: (وقال محمد) - هل هو ابن المثنى، أم بندار، أم المقدمي، أم ابن عقبة، أم غيرهم - إنما هو ترجيحٌ اجتهاديٌّ نقديٌّ يتركز على سبر القرائن الإسنادية، ومقابلة النسخ، واختصاص الرواة بالمخرج والبلدية. وليس الهدف منه الادعاء بالجزم القطعي الذي لا يحتمل الخلاف، بل هو إعمالٌ لقواعد الصنعة الحديثية في استنباط أقوى الاحتمالات.

استقرار الصحة وبطلان أثر التردد بين الأقران:

يجب العلمُ يقيناً أنّ أيّ اختلافٍ أو ترددٍ في تعيين الراوي المهمل بين هؤلاء الأعلام لا يؤثر قطرةً واحدةً في صحة الحديث، ولا يمسّ ثبوت المتن بوجهٍ من الوجوه؛ لأن جميع هؤلاء «المحدثين» هم شيوخُ مباشرين للبخاري، ثقاتٌ أثبات، جبالٌ في الحفظ، ومُخرَجٌ لهم في أصول الصحيح بالوصل الصريح. فترجيح أحدهم على الآخر هو ترجيحٌ بين «ثقةٍ وثقة»، وكلهم على شرط الصحة والاتصال.

تبرئة الإمام البخاري من شائبة «التدليس» أو الانقطاع:

إنّ الباعث الرئيس من هذا البحث هو تنزيه الإمام البخاري وتبرئة صحيحه من تهمة «التدليس» أو «التعليق والضعف» التي وهم فيها بعض أهل العلم والباحثين في الأزمنة المتأخرة، ممن ظنوا أن إيراد البخاري للحديث بلفظ (وقال محمد) دون نسبة يمثل تعليقاً منقطعاً! فجاء هذا البحث ليثبت بصريح القرائن أن البخاري إنما أدى الحديث بالسماع الصريح والتحديث المتصل من شيوخه الذين عاصروهم وسمع منهم.

نقد الرجال وصناعة الأسانيد علمٌ وفنٌ بليغ:

إنّ تتبع المهملات وفك أسرار الأسانيد يُبرز للعيان أن «علم الرجال» ليس مجرد سردٍ للمواليد والوفيات، بل هو فنٌّ عالي الذوق، وصناعةٌ نقدية دقيقة تعتمد على المحاكمة بين الأساليب، وإظهاراً للحق، وخدمةٌ لسنة النبي الأمين ﷺ.

خاتمة الملحق والمصنّف المشرقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا ختامُ المصنّف والملحق الاستدراكيّ المحرّر في كتابنا: «رواية الإمام البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين»، بعد أن انجلى بفضل الله غياهب الإبهام، وتفكّكت عرى الإهمال في تلك المواضع الدقيقة من الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عبد الله البخاري رحمه الله.

وإنّ الخلاصة النقدية الكبرى التي يخرج بها هذا البحث الاستقرائي تتجلى في أصول منهجية ثلاثة:

إثبات الاتصال ونفي وهم التدليس والانقطاع:

أثبتت الدراسة الاستقرائية أنّ رواية الإمام البخاري عن شيوخه المحدثين بلفظ (وقال محمد) أو (قال) هي سماعاتٌ موصولةٌ صريحة، وثابتةٌ على شرطه في

الصحة؛ إذ هم شيوخه المباشرون الذين ثبت لقائهم وروايته عنهم بالتحديث الصريح. وإطلاق لفظ «التعليق» أو توهم الانقطاع والتدليس على هذه المواضع إنما هو سهو اصطلاحي وخبث متأخر تقاصر عنه الاستقراء الناقد.

ومما نبشر به الشريف الناظر وطلبة العلم الأثبات، أن هذه النتيجة المنهجية التي خرجنا بها هاهنا قد تكاثرت دلائلها، واستوت قواعدها في صنو هذا الكتاب وتؤامه الموسوم بـ: «كشف الستار عن قالات البخاري المختار».

والذي استقرينا فيه أكثر من (مائتين وعشرين حديثاً) من قالات الإمام البخاري عن شيوخه المباشرين، فانجلي لنا فيها بالجلاء القاطع أنها سماعات موصولة صحيحة ثابتة على شرطه، وأن اتخاذه لصيغة (قال) لم يكن لعله في الإسناد ولا لنزول في السماع، وإنما لأغراض صناعية وفنيات حديثة بليغة أوضحناها في مواضعها. فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

القطع بنفي رواية البخاري عن الذهلي على التعيين؛

تبين بالدليل الإسنادي القاطع والقرائن البصرية والكوفية أن الإمام البخاري لم يرو عن شيخه محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري في صحيحه كلمة واحدة على التعيين، وأن ما وقع في بعض حواشي النسخ المتأخرة (كحاشية البقاعي وغيرها) من إقحام اسم الذهلي عند الراوي المهمل إنما هو تخمين حادث من

•.....رواية البخاري عن المحدثين ونفي روايته عن الذهلي على التعيين.....•

النساج وأوهام مرقومة بزموز النسخ، يُطلها اختصاص الرواة الأثبات (كابن المثنى، وبندار، والمقدمي، وابن عقبة) بتلك الأسانيد والمخارج.

سلامة الأصول وصيانة الصحيح:

إن التردد الاجتهادي في تعيين الراوي المهمل بين جبلين من شيوخ البخاري (كابن المثنى وبندار) هو ترجيح بين «ثقة وثقة»، لا يمس صحة الحديث ولا ينزل بمرتبه قيد أنملة، وإنما كان صنيعنا هذا إظهاراً للحق، وتحليةً لدقائق الصنعة الحديثية، وتبرئة للإمام البخاري مما أُلزم به من غير وجه حق.

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونسأله سبحانه أن يجعل هذا التحرير خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لأهل الأثر وطلبة العلم، وذخراً لنا يوم نلقاه.

وكان الفراغ من تقييده وتحريره، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تم المعمار، واستقرت الأسفار، وتجلت الأنوار عن قالات الإمام النقاد أبي عبد الله البخاري في صحيحه المعثور على درره، فانكسرت شائبة الانقطاع، وحفظت حرمة الاتصال والاتباع.

فلله الحمد على ما هدى وأعان، ونسأله سبحانه أن يجعل هذا التحرير
خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لأهل الأثر، وحصناً لسنة سيد البشر ﷺ.

أسامة بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن الوكيل

خميس مشيط

Osamaalwakeel2016@gmail.com



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٥
المقدمة التمهيدية	٨
المقدمة العلمية: معالم المنهج ومسالك التحقيق	١٠
وجه الإشكال	١١
أصول الاستدلال في هذا التحقيق	١١
رعاية الأصول العائلية: ظاهرة الأبناء والنسخ المصححة	١٣
نفي الإلغاز والتعمية عن الجامع الصحيح	١٤
علة الإهمال ودحض دعوى الانحصار	١٤
الفصل الأول: علل خلو الجامع الصحيح من الرواية عن الذهلي	١٦
المبحث الأول: تحرير موضع النزاع بين نضج كتاب التاريخ وانتقاء كتاب الصحيح ..	١٧
المبحث الثاني: الاستغناء بالعلو ولقاء الأكابر	١٨
المبحث الثالث: الاستقرار الزمني للصحيح قبل وقوع الفتنة	٢١

الموضوع

الصفحة

- المبحث الرابع: هبة الإمامة ونفي التدليس عن جبل العلم ٢٢
- المبحث الخامس: قرينة الملازمة والاختصاص وسر مرويات المحدثين ٢٣
- المبحث السادس: رعاية الأصول العائلية: رواية الأبناء عن الآباء ٢٤
- المبحث السابع: شهادة أهل الاختصاص كالوراق والتلاميذ ٢٤
- المبحث الثامن: مغالطة الاسم الأغلب عند المتأخرين ٢٥
- الفصل الثاني: الكشف عن هوية المحدثين المهملين ، ودراسة تحليلية للقرائن** ٢٦
- المبحث الأول: قاعدة الوجوه والملازمة في تعيين المهمل ٢٧
- المبحث الثاني: قرينة البلد وأثرها في رفع الإهمال، نموذج بغداد ٢٨
- المبحث الثالث: ظاهرة الإهمال للاختصار ولأنه ذكر سابقاً متعيناً ٢٩
- المبحث الرابع: المحدثون الأبناء وحياسة الأصول العتيقة ٣٠
- المبحث الخامس: المحدثين في ميزان التعيين بالمصنفات ٣١
- المبحث السادس: قرينة صيغ الأداء أخبرنا وثنا ٣١
- المبحث السابع: المتابعات القاصرة والشواهد ٣٢

الموضوع

الصفحة

الفصل الثالث: القواعد الفنية والجمالية للإمام البخاري في اختصار الأسماء ٣٣

المبحث الأول: الإهمال للشهرة قاعدة كلية في الجامع الصحيح ٣٤

المبحث الثاني: التزام العلو والنفور من رواية الأقران ٣٥

المبحث الثالث: المفتاح الإسنادي وذكاء الترتيب التألفي ٣٧

المبحث الرابع: شهادة الأصول والنسخ العتيقة وتدوينات التلامذة ٣٨

المبحث الخامس: قاعدة الترك لا التدليس ٣٩

المبحث السادس: التمييز بين الترك المنهجي والتدليس الأخلاقي ٤٠

الفصل الرابع: الخارطة الجغرافية والتحقيق التطبيقي للمحمدين

التسعة والأربعين المهمة ٤١

المبحث الأول: التوزيع الإحصائي للمحمدين على الأقاليم ٤٢

المبحث الثاني: قرينة الاتساق الموضوعي وذكاء القارئ ٤٣

المبحث الثالث: التشريح الإسنادي للمحمدات المصرية (ابن البرقي أنموذجاً) ٤٤

المبحث الرابع: التمييز بين الحمدتين بقرينة المخرج الكوفي والبغدادي ٤٤

المبحث الخامس: فك إعضال محمد بن خالد (الحمصي ضد البصري) ٤٥

الموضوع

الصفحة

الفصل الخامس: أسرار تقديم المحدثين على الذهلي

٤٧ (دراسة موازنة وتحقيق للأصول)

٤٨ المبحث الأول: رَحْمُ الطلب وملازمة الطريق (الأولوية للرفقة القديمة)

٤٩ المبحث الثاني: برهان الأصول المكتوبة والنسخ العائلية (الديوان الصامت)

٤٩ المبحث الثالث: علو السند وقاعدة التقادم، ودحض دعوى النزول

٥٠ المبحث الرابع: التحقيق الخطّي ونفي الزيادات التفسيرية

الفصل السادس: التحقيق المقارن وبرهان المادة العلمية

٥٢ وهل تتطابق أحاديث الإمامين؟

٥٣ المبحث الأول: الزهريات بين انفراد الذهلي واستغناء البخاري

٥٤ المبحث الثاني: عبد الرزاق الصنعاني وقرينة العلو المفقود

٥٥ المبحث الثالث: اختلاف الألفاظ وتباين المتون (قاعدة المغايرة)

٥٦ المبحث الرابع: الانفرادات الإسنادية والزيادات المتنّية

الفصل السابع: مكان وتصنيف الجامع الصحيح ، وعزة الإمام

٥٨ المبحث الأول: الجغرافيا الإسنادية (مجالس البصرة وبغداد)

الموضوع

الصفحة

- المبحث الثاني: جذور التسمية وبطلان الاحتجاج بقول الكلاباذي: ب (قيل أنه الذهلي) ... ٥٩
- المبحث الثالث: انقطاع السلسلة النيسابورية (الحاكم نموذجاً) ٦٠
- المبحث الرابع: الضبط المخطوطي والاعتصام بالنسخ العتيقة ٦٠
- المبحث الخامس: عزة البخاري واستحالة التدليس (تحرير الموقف الأخلاقي) ٦١

الفصل الثامن: المحاكمة الإسنادية الشاملة ، ونقض دعوى الذهلية

- في المواضع التسعة والأربعين ٦٣
- المبحث الأول: تهاوي دعوى الانفراد (مواضع المروزي والبصري نموذجاً) ٦٤
- المبحث الثاني: إبطال دعوى «الستر للفتنة» بميزان الجادة الحديثية ٦٥
- المبحث الثالث: فك الارتباط بين الإهمال والخوف التاريخي ٦٥
- المبحث الرابع: أثر الحواشي التفسيرية في إفساد الضبط المخطوطي ٦٦

الفصل التاسع: الميزان الدقيق لتعيين المحدثين المهملين ،

- والتحقيق السندي ضد التأويل التاريخي ٦٨
- المبحث الأول: برهان الملازمة والمواطنة، والاختصاص في الرواية ٦٩
- المبحث الثاني: وهم رواية البخاري عن نفسه، وتفنيد المسلك ٧٠

الموضوع

الصفحة

- المبحث الثالث: نقض دعوى الستر بقريضة التعيين، وتحرير الموقف من الذهلي ٧٠
- المبحث الرابع: الأداء المحكم والفرق بين الإلزام وقوة الاحتياط ٧١
- المبحث الخامس: منهج الاستدراك على القرائن التاريخية ٧١
- الخاتمة: النتائج والتوصيات ٧٢
- أولاً: جدول تصنيف المواضع المهمة (٤٩) توزيع الصيغ ٧٦
- ثانياً: جدول الأوهام التاريخية (كشف التعيينات الخاطئة) ٧٦
- البرهان الرقمي وفصل الخطاب ٧٧
- الجدول الإحصائي النهائي للرواة الـ (١٧) الحقيقيين ٧٨
- مهمات شيوخ البخاري من المحدثين وتعيينهم ٨٠
- ١- ابن سلام البيكندي [١٥ مثال لخمس عشرة شيخاً] ٨٠
- الموضع الأول: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا أبو معاوية ٨١
- الموضع الثاني: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا سفيان بن عيينة ٨٢
- الموضع الثالث: إذا قال البخاري: حدثنا محمد أخبرنا عبدة ٨٣
- الموضع الرابع: وإذا قال البخاري حدثنا محمد، [أخبرنا] عبد الوهاب ٨٥

الموضوع

الصفحة

- الموضع الخامس: وإذا قال البخاري، حدثني محمد: أخبرنا أبو خالد الأحمر ٨٧
- الموضع السادس: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا مخلد ابن يزيد ٨٩
- الموضع السابع: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا أبو تميلة يحيى بن واضح ٩٠
- الموضع الثامن: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى ٩١
- الموضع التاسع: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا محمد بن فضيل بن غزوان ٩٢
- الموضع العاشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا جرير ٩٣
- الموضع الحادي عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا وكيع ٩٥
- الموضع الثاني عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا أحمد بن بشير أبو بكر ٩٧
- الموضع الثالث عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد: حدثنا إسماعيل بن جعفر ٩٨
- الموضع الرابع عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا أبو الأحوص ٩٩
- الموضع الخامس عشر: إذا قال البخاري: حدثني محمد: أخبرنا عتاب بن بشير ١٠٠
- ٢- محمد بن خالد [٥ أحاديث] ١٠٤
- الموضع السادس عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا يحيى بن صالح ١٠٤
- الموضع السابع عشر: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا النفيلي ١٠٦

الموضوع

الصفحة

الموضع الثامن عشر: وإذا قال البخاري: حدثني محمد بن خالد: حدثنا محمد

بن وهب بن عطية الدمشقي ١٠٧

الموضع التاسع عشرة: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن خالد، حدثنا محمد

بن موسى بن أعين ١٠٩

الموضع العشرون: وإذا قال البخاري، حدثني محمد، حدثنا أحمد بن أبي شعيب،

حدثنا موسى بن أعين ١١١

٣- محمد بن الله ابن نمير [٥ أحاديث] ١١٤

الموضع الحادي والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا يعلى بن عبيد

بن أبي أمية ١١٤

الموضع الثاني والعشرين: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا عبد الله بن إدريس

الموضع الثالث والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد بن عبد الله،

حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي ١١٧

الموضع الرابع والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد بن عبد الله، حدثنا

محمد بن سابق ١١٩

الموضوع

الصفحة

الموضع الخامس والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله: حدثنا

عبد العزيز بن عبد الله الأويسى وإسحاق بن محمد

الفروي قال ١٢١

٤- محمد بن عبد الله البرقي [٤ أحاديث] ١٢٤

الموضع السادس والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا عمرو

بن أبي سلمة ١٢٤

الموضع السابع والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا ابن أبي مريم ١٢٧

الموضع الثامن والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا أحمد بن صالح ١٢٩

الموضع التاسع والعشرون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله،

حدثنا سعيد بن أبي مريم ١٣١

٥- محمد بن عبد الله ابن أبي الثلج [٣ أحاديث] ١٣٥

الموضع الثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا حماد بن مسعدة ١٣٥

الموضع الحادي والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله،

حدثنا الأنصاري ١٣٧

الموضوع

الصفحة

الموضع الثاني والثلاثون: إذا قال البخاري: حدثني محمد بن عبد الله،

حدثنا عاصم بن علي ١٣٩

٦- محمد بن المثنى (الزمن) [حديثان] ١٤٣

الموضع الثالث والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد وأحمد بن سعيد،

حدثني عثمان بن عمر ١٤٣

الموضع الرابع والثلاثون: إذا قال البخاري: حدثنا محمد [حدثنا] عبد الوهاب ١٤٤

٧- محمد بن بشار (بندار) [حديثان] ١٤٦

الموضع الخامس والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا غندر

محمد بن جعفر ١٤٦

الموضع السادس والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا سهل بن يوسف ١٤٧

الموضع السابع والثلاثون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا عبد الرزاق ١٤٩

الموضع الثامن والثلاثون: إذا قال البخاري، حدثني محمد: حدثنا سريح بن النعمان ١٥٠

٩- محمد بن خالد بن خدّاش [حديثان] ١٥٤

الموضع التاسع والثلاثون: وإذا قال: حدثنا محمد بن خالد، حدثنا الأنصاري ١٥٤

الموضوع

الصفحة

الموضع الأربعون: وإذا قال: حدثنا محمد بن خالد، عبيد الله بن موسى ١٥٧

الموضع الخامس والأربعون: إذا قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله:

حدثنا حسين بن محمد أبو أحمد ١٦٠

الموضع السادس والأربعون: إذا قال البخاري: حدثني محمد بن عبد الله،

حدثنا عثمان بن عمر بن فارس ١٦٢

١١- محمد بن عبيد بن ميمون (التبان) [حديث واحد] ١٦٤

الموضع الثاني والأربعون: إذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا أبو ضمرة أنس

ابن عياض ١٦٤

فصل في تعيين محمد في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض ١٦٤

أولاً: قرينة التصريح النصي (في أفعال العباد) ١٦٥

ثانياً: قرينة «صيغة الأداء» (الزيادة النوعية الفارقة) ١٦٥

ثالثاً: نقد زيادة (ابن سلام) في رواية عطاءات العلم ١٦٥

١٢- أبو الحسن: محمد بن مقاتل (المروزي) [حديث واحد] ١٦٨

الموضع الثالث والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا عبد الله ١٦٨

الموضوع

الصفحة

١٣- محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير (صاعقة) [حديث واحد] ١٧٠

الموضع الرابع والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا عفان ١٧٠

١٤- محمد بن جعفر ابن أبي الحسين السمناني [حديث واحد] ١٧٣

الموضع الخامس والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا عمر بن حفص ١٧٣

١٥- محمد بن إسماعيل ابن ابن عليّة [مثال واحد] ١٧٦

الموضع السابع والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد، حدثنا عبد الرحمن

بن مهدي ١٧٦

١٦- محمد بن عبد الله بن يزيد القرشي [مثال واحد] ١٧٩

الموضع الثامن والأربعون: وإذا قال البخاري، حدثني محمد: حدثنا عبد الله بن يزيد ١٧٩

١٦- محمد بن معمر بن ربعي، البجراني [مثال واحد] ١٨٢

الموضع التاسع والأربعون: وإذا قال البخاري: حدثني محمد قال حدثني حجاج ١٨٢

بيان إحصائي ومنهجي للمواضع المحررة في المحدثات المهملة ١٨٥

حصر المواضع الإسنادية والرواة ١٨٥

ملحق استدراكي درر صناعية ونكات إسنادية في «قالات المحدثين» ١٨٨

الموضوع

الصفحة

تنويه بين يدي الملحق ١٨٩

إضاءة منهجية قبل الخوض في المواضع ١٩٠

قالات البخاري عن شيوخه المباشرين (بمن عاصروهم وسمع منهم) ١٩٠

قالات البخاري عن شيوخ شيوخه فمن فوقهم (بمن لم يعاصروهم أو لم يلقهم) ١٩١

الخلاصة المنهجية ١٩٢

[الموضع الخمسون] تحرير اسم الشيخ المهمل «محمد» عن أبي عامر العقدي

في كتاب التوحيد، وبيان سر العدول إلى (وقال) ١٩٢

أولاً: إذا قال البخاري: وقال محمد، حدثنا أبو عامر العقدي ١٩٢

ثانياً: التحرير الإسنادي لعين الراوي المهمل ١٩٣

ثالثاً: النكتة الصنائية وسر استخدام صيغة (وقال) ١٩٤

[الموضع الحادي والخمسون]: تحرير اسم الشيخ المهمل «محمد» عن عثمان بن

عمر في كتاب الحج [رقم: ١٧٥٣]، وبيان دقة

الصنعة في دفع توهم الاضطراب ١٩٦

أولاً: النص والإسناد ١٩٦

الموضوع

الصفحة

١٩٦ ثانيًا: التحرير الإسنادي لعين الراوي المهمل

١٩٧ ثالثًا: تنبيه منهجي في دفع توهم الاضطراب

١٩٨ رابعًا: رد وهم حاشية البقاعي وتعيين الذهلي

[الموضع الثاني والخمسون]: تحرير اسم الشيخ المهمل «محمد» عن عثمان بن فرقد

١٩٩ في كتاب المغازي [رقم: ٤١٤٥]

١٩٩ أولاً: النص والإسناد

٢٠٠ ثانيًا: التحرير الإسنادي لعين الراوي المهمل

٢٠٠ ثالثًا: النكتة الصناعتية وسر استخدام صيغة (وقال)

تنبيه منهجي وختامي: في طبيعة التعيين الإسنادي ومقاصد

٢٠٢ البحث الحثيث

٢٠٣ التعيينات الإسنادية اجتهاد ينبثق من القرائن والصناعة

٢٠٤ استقرار الصحة وبطلان أثر التردد بين الأقران

٢٠٤ تبرئة الإمام البخاري من شائبة «التدليس» أو الانقطاع

٢٠٤ نقد الرجال وصناعة الأسانيد علم وفن بليغ

الصفحة

الموضوع

٢٠٥ خاتمة الملحق والمصنف المشرقة

٢٠٦ إثبات الاتصال ونفي وهم التدليس والانقطاع

٢٠٧ القطع بنفي رواية البخاري عن الذهلي على التعيين

٢٠٨ سلامة الأصول وصيانة الصحيح

٢١٠ فهرس الموضوعات

